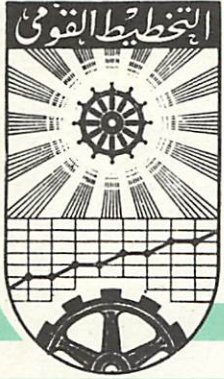


جمهورية مصر العربية



مَعْمَدُ المِخْطِطِ القومِي

مذكرة خارجية رقم (١٤٣٨)

بَحْث

التفاوتات الإقليمية واستراتيجية التنمية الإقليمية

سياسة المدن الجديدة في إطار السياسة القومية
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

اعداد

دكتور/ سيد عبد المقصود

يناير ١٩٨٧

تمهيد

تفاقت مشاكل المناطق الحضرية (المدن) فى الدول النامية التى دهلت ميدان التحضر قبل تحقيقها درجة متقدمة من التصنيع . هذا وقد كان لزيادة السكان فى المدن وخاصة المدن الكبرى ، العواصم والموانى ، نتيجة ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وارتفاع معدل الهجرة الصافية الى تلك المدن أن بدأت آثار الازدحام والافورات الاقتصادية الناتجة من تضخم احجام تلك المدن مما أثر فى جودة الحياة وأحلال تلك المدن الى قرى كبيرة ، وأصبحت الحياة فيها شاقة وافقرت الى الهدوء وازدادت درجة الازدحام والتلوث الخ .

لقد قامت الدول المتقدمة بوضع كثير من الحلول لمشاكل التحضر الزائد بمدنها الكبرى ، وقد كان أحدث تلك الحلول هو انشاء المدن الجديدة ، وقد يادت الدول النامية باقتفاء أثر تلك الدول المتقدمة فى هذا الشئج العمرانى الجديد ، لحل مشاكل المناطق الحضرية .

وهنا نشور كثير من الاسئلة عن :-

- مدى امكانية الدول النامية فى تنفيذ سياسة انشاء المدن الجديدة .
- مدى امكانية تحمل اقتصاديات الدول النامية تكاليف انشاء المدن الجديدة .
- البدائل المتاحة امام الدول النامية فى حل مشكلات التحضر الزائد

من الواضح ان اقتصاديات الدول النامية تعاني الكثير من مظاهر التخلف والقصور ، كما ان المقدرة التمويلية تقف حجر عثرة أمام مثل هذه السياسة كيفة الاستثمارات ، والعجز فى الكفاءات الفنية والادارية (المهندسون والينظميون والفنيون) لتنفيذ تلك الانشاءات الكبيرة . كذلك عامل الوقت اللازم لانشاء تلك المدن وحاجة تلك الدول لحلول عاجلة لبعض مشاكل المناطق الحضرية . ان الوقت والتكلفة ومستوى التقدم التكنولوجى عوامل جوهرية عند تبني سياسة انشاء المدن الجديدة .

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	مقدمة
١	
٥	القسم الاول : الاطار النظرى لدور المدن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى .
٥	٠١ تعريف المدينة
٥	- المدينة فى اللغة
٦	- المدينة من حيث الحجم
٧	- التعريف الوظيفى للمدينة
٨	- المدينة فى الاستعمال الدينى
٩	٠٢ نشأة المدينة
١٢	٠٣ شروط قيام المدينة
١٣	٠٤ انواع المدن ومواقعها
١٧	٠٥ نمو المدن
١٩	٠٦ المدينة والاقتصاد الاكبر
٢١	٠٧ دور المدن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى
٢٢	١ / ٧ دور المدن فى التنمية الاقليمية
٢٦	٢ / ٧ دور المدن فى التنمية القومية
	القسم الثانى : سياسة المجتمعات والمدن الجديدة
٢٩	تجارب بعض الدول / دروس مستفادة /
٢٩	مقدمة
٣١	اولا : الدول المتقدمة
٣١	٠١ المجتمعات والمدن الجديدة فى المملكة المتحدة
٣٦	٠٢ المجتمعات والمدن الجديدة فى فرنسا

٤٠	ثانيا : الدول النامية
٤١	٠١ تجربة المدن والمجتمعات الجديدة في الهند
٤٣	٠٢ تجربة المدن الجديدة في ماليزيا
٤٦	٠٣ تجربة فنزويلا في انشاء المجتمعات والمدن الجديدة
٤٧	القسم الثالث : سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في جمهورية مصر العربية
٤٩	مقدمة : نهضة عن نظام العمران في مصر
٥٣	٠١ مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور مكاني :
٥٣	١ - عدم التوازن المكاني في توزيع الانشطة والسكان
٥٥	٢ - تضخم المدن الكبرى واختلال هرم نظام المدن
٥٧	٣ - مشكلة الاسكان والكثافة العالية على وحدة المساحة في الاراضى الزراعية
٦٠	٤ - مشكلة البطالة وخاصة في المناطق الحضرية
٦٢	٠٢ سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية
٦٢	أ - خطوط سياسة التنمية حتى عام ١٩٧٥
٦٤	ب - خطوط سياسة التنمية اعتبارا من ١٩٧٥
٦٦	٠٣ سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة في مصر
٧٢	٠٤ الجهود التي تمت في مجال انشاء المجتمعات والمدن الجديدة
٧٢	المجتمعات والمدن الجديدة بعد حرب ١٩٧٣
٧٢	- مدن ذات كيان اقتصادى مستقل
٧٦	- مدن تواسع

٧٧	٥٥ - تقييم سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة
٧٨	الخطوط العريضة للتقييم سياسة التنمية
٧٨	أولا : الالتزام السياسى وتحديد الاهداف العام لاستراتيجية التنمية
٨٢	ثانيا : مدى تشكيل المجتمعات والمدن الجديدة ركـن اساسى من خطة التنمية .
٨٢	أ - مساهم به المجتمعات والمدن الجديدة من اضافة للاقتصاد القومى
٨٣	ب - ما توفره من فرص عمل
٨٤	ج - ما تستوعبه المجتمعات والمدن الجديدة من سكان
٨٧	د - مساهم به المجتمعات العمرانية الجديدة من فتح آفاق جديدة للتنمية .
٨٨	هـ - علاج مشاكل المناطق الحضرية القائمة
٩٠	ثالثا : الاعتبارات المطلوبة فى الاستراتيجية العامة للتعـمير
٩٢	رابعا : الاعتبارات المطلوبة فى استراتيجية كل مدينة أو مجتمع جديد
٩٥	خاتمة
	المراجع العربية
	المراجع الاجنبية

فهرس الجداول

الصفحة

١ - الجداول

٥٢	التوزيع النسبى لسكان مصر بين الحضر والريف	جدول رقم ١
٥٦	تصنيف المدن المصرية فى التعدادات الثلاث الاخيرة	جدول رقم ٢
٦٨	الاستثمارات المقترحة للمدن الجديدة فى الخطة الخمسية ١٩٨٢/٧٨	جدول رقم ٣
٧٠	التكلفة الاستشارية المقدرة للمدن الجديدة حتى سنة ١٩٧٦	جدول رقم ٤
٧٠	الاستخدامات الاستشارية للتعمير فى الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ حسب القطاعات	جدول رقم ٥
٨٥	السكان والعمالة المخططة فى المجتمعات العمرانية الجديدة عند اكتمالها	جدول رقم ٦

ب - الخرائط

٥١	تطور نمو مدينة القاهرة	خريطة رقم ١
٧٢	المدن الجديدة فى جمهورية مصر العربية	خريطة رقم ٢
٧٣	المدن الجديدة وشبكة المواصلات	خريطة رقم ٣
٧٤	موقع مدينة العاشر من رمضان	خريطة رقم ٤

ج - الملاحق

١	ملحق رقم ١ مدن الجمهورية فى التعدادات الثلاث الاخيرة حسب المناطق
٢	ملحق رقم ٢ بيان بعدد سكان المدن وفقا لتعداد ٧٦ مع ترتيب المدن تنازلى

مقدمة :

أصبحت الاقتصاديات الحضرية (المدن) مركز اهتمام من جانب كثير من العاملين في الميدان العلمى الاكاديمى والتطبيقات وذلك نتيجة تعقد موضوعات السياسة فى العصر الحديث وخاصة اعتبارا من النصف الثانى من القرن العشرين وبعد الحرب العالمية ٢ مباشرة حيث ظهر الكثير من المشاكل الحضرية التى أثرت على حياة الانسان فى الميـدن ومن هذه المشاكل :-

- مشاكل النمو الاقتصادى التى نتجت عن كبر حجم المدن .
- الطابع المحلى للسياسات القومية - وخاصة جانب النفقات العامة المحلية .
- مشاكل النقل والمواصلات داخل المدن وبين المناطق الحضرية (المدن) .
- الخدمات العامة وسياسة التنمية الحضرية .
- مشاكل تخلف المناطق الريفية واثرها على المدن والمستوى القومى .
- تلوث البيئة ومشكلة توفير حياة أفضل للانسان .

لقد حازت هذه الموضوعات وغيرها اهتمام كل من :-

- الهيئات العلمية الاكاديمية المحلية والاقليمية والدولية .
- السياسيين باختلاف أيديولوجياتهم .

لقد توصل هوسيلتز Bert Hoselitz ان هناك علاقة سببية او ارتباط سببى بين المدن والنمو الاقتصادى للدول وقد اثار ذلك السؤال التالى "هل المدن تولد التقدم الاقتصادى ام تستفز الاقتصاد من قوتيه على التنمية ؟"

ان كل مظهر من مظاهر التغير فى الاقتصاد القومى سواء كان ذلك التغير اقتصاديا او اجتماعيا او ثقافيا ينعكس فى شكل تغير حضرى . هذا التغير يختلف باختلاف كل من المجتمع الحضرى والاقتصاد القومى الاكبر وينعكس هذا الاختلاف فى كل من :

- حجم المدينة
- وظيفة المدينة
- درجة التخصص

علاقة المدينة بالمناطق المجاورة (منطقة التأثير) والمدن الاخرى .

هذا التغير يؤثر في تنمية المجتمعات الحضرية وعلى الوظائف التي تقوم بها تلك المجتمعات وكفاءة أدائها وبالتالي على الدخل سواء في خلقها او تولدها أو في إنفاقها . ويرتبط بنفس الموضوع تأثير الاقتصاد القومي بالتغير الذي يحدث للمدن التي تشكل مع النظام الاقتصادي القومي .

لقد وجد أن احد خطوط اتجاهات الفكر الذي أمكن متابعتها للحصول على اجابة لتلك الاسئلة هو مساهمات جون هنري شرفون شيونسن في أوائل القرن التاسع عشر وتحليله للتنظيم الاقتصادي للمدينة والمنطقة الزراعية المحيطة بها او منطقة التأثير والمحاور التي ترتبط بتلك المناطق والعوامل التي تدخل في الاعتبار مثل تكاليف النقل والايجارات وباقي عوامل الانتاج ونسبة كل عامل الى جملة التكاليف - وقد مهد تحليل شيونسن هذا في فهم كيفية قيام السوق كعامل من عوامل تحديد شكل هيكل المدينة . وأدى تحليل شيونسن الى ظهور خطين آخرين من اتجاهات الفكر العلمي للمساهمة في اجابة تلك الاسئلة وهما :

Location Theory - نظرية الموقع

Central Place Th. - نظرية المكان المركزي

النظرية الاولى وصلت الى صياغة عامة - نظرية - عن شكل الاقتصاد المكانسي (١) أما النظرية الثانية فقد تكونت أول الامر بواسطة ولتر كريستلر عام ١٩٣٥ ثم اعيدت صياغتها بواسطة لوش عام ١٩٤٠ - ١٩٤٤ . واخيرا طبقها بريان بيري وآخرين وتبلورت في شكل مجموعة من الاسئلة تختص بالتوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية .

(١) الشكل الاولى لتكوين نظرية الموقع كان في شكل نظرية للتوازن الجزئي لموقع المشروع الصناعي في أعمال الفريد ويرسنه ١٩٠٩ ثم صاغها في شكل نظرية عامة والتر أيزارد

الخط الآخر للفكر العلمى كان مفهوم القاعدة الاقتصادية أو الأساس الاقتصادى
(Theory) Economic Base Concept وما تضمنه من مفهوم المضاعف أو الأثر

Homer Hoyt

التراكى الدائرى وقد قدم مفهوم المضاعف همر هويت

فى ١٩٣٢ • لقد ساهمت نظرية القاعدة الاقتصادية فى توفير قدر كبير وثرى من
المفاهيم والتعاريف عن طبيعة العلاقة بين المجتمعات الحضرية والمدن والاقتصاد
القومى فى مجموعة •

الاتجاه الاخير فى منتصف القرن الحالى وايضا بالعلاقة بين المجتمع الحضرى
وبقية الاقتصادى القومى هو انشاء المجتمعات والمدن الجديدة وخاصة بعد الحرب
العالمية الثانية بعد أن ساهمت الثورة الصناعية والتقدم التكنولوجى الحديث فى
امراض كثيرة للمدن القديمة مما أثر فى جودة الحياة الانسانية وبات ضروريا التغلب
على تلك المشاكل الناتجة من التقدم العلمى الكبير الذى نتج عنه مشاكل كبيرة للمناطق
الحضرية — لقد بات على نفس هذا التقدم العلمى ان يقدم حلا جذرية لتحسين جودة
الحياة مرة أخرى وتتمثل ذلك فى خطوط اتجاهات جديده للتخطيط العمرانى سواء باختيار
مواقع جديده لانشاء مجتمعات جديده وتخطيطها وتصميمها وتنفيذها بهدف تحقيق
اهداف مركبة فيها ما هو خاص بالمدينة نفسها والمدن المكونه للنظام الحضرى كله
وكذا الاقتصاد القومى فى مجموعه ٥٠ اوباعادة تخطيط المدن القائمة (١)

هذا ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه واستكشاف بعض تلك الخطوط فى التطبيق
العملى لسياسات الدول وخاصة جمهورية مصر العربية ولتحقيق ذلك فقد قسمت لدراسه
الى عدة اقسام أو مراحل رئيسيه •

- القسم الاول : الاطار النظرى لدور المدن فى التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه فى بعدها المكانى •
- القسم الثانى : سياسة المجتمعات والمدن الجديده وتجارب بعض الدول
- القسم الثالث : سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديده فى مصر •

(١) د / سيد جابر عيّد العال ، اعادة تعمير المدينة فى اطار الاقليم ، مذكرة ٢٥٤ ،
معهد التخطيط القومى ، ١٩٧٢ ، ص ٢٢ — ٢٣ •

القسم الاول

الاطار النظرى لدور المدن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية
فى بعدها المكانسى

الاطار النظرى لدور المدن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانية

City Concept

١. تعريف المدينة

— المدينة فى اللغة

المدينة لغويا تشير الى فعل "تَدَنَ" ^(١) بالمكان "أى أقام بمكان ما ومنه المدينة وتجمع على مَدَائِن أو مَدُن . والمدينة كلمة آرامية تطلق على المكان الذى يسوده العَدْل ^(٢) حيث تشير كلمة دَيْن الى العدل ومنها الدَّيَّان أحد أسماء الله الحسنى عز وجل — أى الحَكَم والقاضى العادل ، وعلى ذلك فان المدينة تشير الى المكان الذى يسود وينتشر فيه العدل والامن مما يشير الى وجود سلطه حاكمه ولها مثل يقوم على اقرار واحلال العَدْل والنظام .

المفهوم السابق للعدل والقائم عليه يعطى اصطلاح لفظ المدينة الشكل السياسى حيث تشير الى مكان يُحْكَم أو يُدَار بواسطة شخص أو مؤسسة ادارية ^(٣) .

The City is essentially political designation, referring to a place governed by some kind of administrative body or organization .

قد أيد أن المدينة مكان يتوفر فيه العدل والامن (كونها مقر السلطنة الحاكمه) صاحب المقدمه حيث قام بتفسير هذه الظاهره عندما قابل بين الحضارة والملك أى سياده الدولة انه لا يكفى أن تكون الحضاره فى الحضر (المدينه) ولكن لكى يتحقق هذه الحضارة فينبغى أن يتبع ذلك سيادة ونظام واستقرار وامن يتولاه أو يقوم عليه شخص أو هيئة بشكل ما .

(١) فى قول اخر انها تشير الى مفعله من "دنت" أى ملكت ، والمدينه عند ابن منظور الفيروز يادى (١٣٢٩ - ١٤١٥) هى الحصن بينى فى اصطمه الارض ولكل أرض بينى حصن فى اصطمتها فهى مدينه — أنظر المدينه معناها ونشأتها للدكتور / فايز توحىى مجله الفكر العربى ، عدد ٢٩ ١٩٨٢ ، ص ٢٧ - ٣٠

(٢) ف. ف. كوشللو ، المدينه فى الشرق الاوسط ، ترجمه عبد اللطيف قطيس ، الفكر العربى عدد ٣٠ ، ديسمبر ١٩٨٢ ، ص ١٥٦

(٣) Stanley D. Brunn and Jack F. Williams, Cities of the world, Harper & Row Publishers, New York, 1983, P. 6.

Albert N. Cousins and Hans Nagpaul, Urban life, The Sociology of cities and urban life, John wiley & sons, New York, 1979 P. 9 the concept of the city "A populated but also legal incor portated place having govermental jurisdiction over a specified territory".

١ - المدينة من حيث الحجم

وهناك تعريفات أخرى كبيرة للمدينة تشترك فى عامل مشترك وهو أن المدينة تمثل " مستقرا مجتمعيا " ، مكان سكنى متسع ، وليس تجمعاً متناظراً ، أو مجموعة متقاربة من المنازل .

من التعريف يمكن استخراج بعض المؤشرات :-

المدينة مستقرة وهذا المكان متسع أى أنه موطناً ومستقراً غنياً بالسكان المقيمين فى منازل متجاورة ، متلاصقة ، ومشكل كيف . والمؤشر السابق عن السكان وتلاصق المنازل بكثافة يفيد أن المدن عبارة عن مستقرات أو مستوطنات ضخمة تنقلنا الى السؤال عن حجم المدينة .

ان لفظ المدينة City عاده ما يكون حجمها أكبر من البلده أو المدينة الصغيره Town وهناك مرادفان لكلمه City للدلالة على الحجم الاول Super city والثانى Million city والاول يشير الى مدينة كبيرة عظيمة ذات ٥ مليون نسمة من السكان فأكثر أما الثانى فيشير الى المدينة المليونيه حيث يصل عدد سكانها الى مليون نسمة (١) . ومعايير حجم السكان أو كم ما تحتميه المدينة من سكان يتوقف على مضمون هذا الكم (٢) سواء المضمون الكافى أو المضمون الاقتصادى أو المضمون الاجتماعى .

هذا وهناك أكثر من تعريف للمدينة وربما كان لكل باحث فى مجال المدن تعريفه الخاص والذي يخدم غرضه البحثى ويختلف فى ذلك المهندس المعماري ومهندس التخطيط المدن والجغرافى عن الاقتصادى والادارى والمختص بعلم الاجتماع .

(١)

Stanley D. Brunn. Ibid , P. 6 .

(٢) كثير من المستقرات والمستوطنات فى الماضى كان لها حقوق الامصار (المدينة) ولا ينطبق عليها معياراً أو مؤشر الحجم ففى روسيا قرى يبلغ حجم سكانها عدة آلاف لا تقارن بها بعض المدن القديمة التى لم يكن عدد سكانها يتجاوز بضعة مئات وفى العصر الحديث فى الدانمارك بعض المدن تعدادها بضعة مئات وكثير من قرى افريقيا واليابان يبلغ عدد سكانها العشرون ألف أنظر ، الديموجرافيا للمخططين فى القطاع الزراعى ، منظمة الاغذية والزراعة ، ترجمة سيد محمد عبد المقصود المركز الديموجرافى ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

موضح د . جمال حمدان عدة تعريفات للمدينة منها التعريف الاحصائي سواء من ناحية الحجم أو كثافة السكان ويخدم أغراض المقارنة أساسا وكذلك التعريف الإداري حيث غالبا ما تحدد الوحدات الإدارية في الدول بقرارات إدارية من السلطات المختصة مثل القرية والمدينة والحي وهو ما يكسب هذه الوحدات الشخصية الاعتبارية ويحدد حدودها بالنسبة لجيرانها من الوحدات الأخرى ، وكذلك التعريف التاريخي والتعريف الإداري والتاريخي تعاريف غير موضوعية ، وكذلك التعريفات اللاند سكيب (١) . وحسب هذا التعريف تكون المدينة حقيقة مادية مرئية في الـ landscape نعرفها ونحسبها عن طريق مبانيها وشوارعها ومبانيها وأسواقها وحدائقها والشكل أو البروفيل الحضري urban profile وإذا كان هذا المظهر الخارجي للمدينة عبارة عن تجسيم لوظيفة أو نمط حياة معين ، مثال ذلك أن المصنع يدل على وظيفة العمـل والحدائق تدل على وظيفة الترفيه والشارع يدل على وظيفة المواصلات والمنزل يدل على وظيفة السكن واجمالا فان هذه الوظائف تعكس نمط حياة (٢) بمستوى (حضرى) معين ، لذلك كان التعريف الوظيفي على درجة من الأهمية .

التعريف الوظيفي للمدينة Functional concept

عند ذكر لفظ مدينة أو قرية يذهب التفكير مباشرة الى نوع النشاط فالقرية هي ما عاشت على النشاط الزراعى والمدينة ما ليس على ذلك (٣)

والتعريف الوظيفي يركز على نمط الحياة الذى يمارسه سكان الحلة أو المستقر Settlement والمدينة هي المستقر غير الزراعى ، موضح ذلك مبدأ العلاقات الخارجية فى تعريف المدينة وظيفيا . ان الوظيفة هي قاعدة تعريف المدينة . ان المدينة هي ما يعمل معظم سكانها فى الأنشطة غير الزراعية وهذا يرد عليه كثير من النقد ، فهناك كثير من المـسـد ن حتى اليوم تضم قطاعا زراعيا (٤) وكذلك فان المصنع الموجود وسط منطقة زراعية ليس مسكنا فرديا وليس مدينة أيضا . وهناك قرى تتحول الى مدن فى بعض الاوقات من العام مثل ايام الاسواق . وهناك مدن زراعية كالكلخوز الروسى

هذا يوضح أنه قد يكون هناك مدنا زراعية وأخرى صناعية ومدنا تجارية . ان التعريف الوظيفي يظل هو الأساس الأكثر وضوحا لتعريف المدينة ، ويقول زومبارت W. sombart أن المدينة عبارة عن تركيز بشري يعتمد فى غذائه على نتائج عمل زراعى خارجى .

(١) د . جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٩ ومقول د . حمدان ان المدينة من الاستقرار - تدن أى أقام - ولكن القرية أيضا مستقر أو حلة Settlement والحي والكفر والنجع حلة أو مستقرات

(٢) يختلف مظهر مباني القرية عن مظهر مباني المدينة لان كل منهما يلائم نمط حياة ووظيفة مختلفه (٣) د . جمال حمدان ، المرجع السابق ، ص ١٠

(٤) هناك فرق بين سكان الحضر وسكان الريف وسكان الريف ينقسمون الى سكان قرية وسكان مزرعة حيث يوجد بالقرية سكان يعملون بأنشطة غير زراعية Farm and Non Farm population

- المدينة فى الاستعمال الدينى (١) -

ورد لفظ المدينة فى القرآن الكريم ١٤ مرة ، منها على سبيل المثال :

بسم الله الرحمن الرحيم

- " ان هذا المكر مكر تموه فى المدينة لتخرجوا منها أهلها "
- " وجاء أهل المدينة يستبشرون "
- " فابعثوا احداكم بورقكم هذا الى المدينة "
- " وما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب أن يتخلفوا عن رسول الله . "

اما العهد الجديد فقد ورد به لفظ المدينة ١٧١ مرة . هذا ويمكن استدلال بعض المعايير والمؤشرات من استخدام لفظ المدينة فى الكتب السماوية منها :
ان المدينة عمران بينى فى ارض حصينة يقوم على أمرها ديان يمثل العدالة والامن والسلطان .

والمدينة فى العصر الحديث تعنى مجالات متعددة من الحياه ، فهى الفن بميادينه المختلفه من موسيقى ، سينما ، مسرح ، رسم ، نحت ، ... الخ ، وهى الهندسه وهى الادب بفروعه المختلفه . وهى التاريخ " أخبار الايام والمدول والسوابق من القرون الاولى " وهى السياسه والتجارة . كما تعنى المدينة أيضا باقى محتويات هذا المحتوى (٢) من شوارع وعمارات وانشاءات مدنيه ودينيه والارض بترابها ومائها ، وتعنى أيضا ماضى الانسان المتطور نحو الافضل والاحسن ان المدينة سجل لقضية الانسان وحضارته (٣) .

(١) د . فايز ترحينى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٢٩

(٢) تعريف الاقليم ، وتعريف المدينة ، أنظر

Sayed M. Abdel Maksoud, Analysis of the spatial structure and its Influence on Economic Decisions, M. Eco., Thesis, SGPIIS, Warsaw, 1974, P. 10 - 17 .

(٣) د . فايز ترحينى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠

ففى المدينة تنشأ وتنمو الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتقوم فيها المؤسسات العاملة فى المجالات السابقة وتتجمع فيها رؤوس الاموال وتزداد حركة التجارة من بيع وشراء وبكميات كبيرة وتتفاعل فيها تلك المؤسسات والعلاقات الانسانية ويتطلب هذا الهيكل المكانى المتنوع سلطات مسئولة تشريعية وتنفيذية وقضائية للاشراف والرقابة ووضع العدل . ان المدينة بهذا تصبح عضوا حيا تسجل فيه حضارة البشرية .

٠٢ نشأة المدينة

ترتبط نشأة المدينة بخصوبة التربة المحيطة بها ، ويختلف الكتاب فى نشأة المدينة الاولى فبعضهم يقول أنها نشأت فى الاناضول وآخر يدعى انها نشأت فى قسرى نهر النيل وثالثا يجزم أنها نشأت أول ما نشأت فى المنطقة ما بين نهري دجله والفرات^(١) (حضاره بين النهرين) أو الهلال الخصيب . والمناطق الثلاثه تمتاز بخصوبة التربة ووفرة المياه وكذا وجود الموارد الطبيعية مقارنة بحالة الموارد فى أوروبا فى ذلك الوقت مما أخسر ظهور المدن فيها .

بالإضافة الى عنصرى المياه وخصوبة التربة ، هناك نوع العمل الذى يقوم به سكان المدينة غير الزراعة ونتاج الطعام أى الوظائف أو المهن أو الحرف فى مجالات الصناعة والتجارة وما الى ذلك . وعند البحث فى نشأة المدينة تتذكر التعريف الذى سبق ذكره من أنها " عمران يحكمه سلطان " أو مستقر له حكم وإداره وهذا يوضح أن هناك أركان اساسية يجب أخذها فى الاعتبار لنشأة المدينة وهذه الأركان هى :-

— الركن أو الاساسى الدينى . الدين كان عاملا أساسيا فى نشأة الكثير من المدن ، فالمدن المصرية القديمة كانت ذات صبغة دينية . بل ان مدن العصور الوسطى كلها تقريبا ترجع نشأتها الى نواه دينية " كنيسة " بل أن الكنيسة هى التى

(١) ظهرت المدن منذ آلاف السنين لأول مرة فى الشرق الاوسط وأول مستوطنات حضارية ظهرت فى مملكة السوماريين بالعراق مدن Uruk , Arido, ur , kish التى يبلغ تعدادها ٤٠ ألف نسمة — ٥٠ ألف أنظر

حفظت تقاليد المدن لا ويا . وكذلك كان الدين الاسلامي الحنيف من اكثر الاديان تشجيعا للمدن (ذكرت المدينة ١٤ مرة بالقرآن الكريم) ، بل وضح بعض المتخصصين في مجال الاجتماع الحضري ان الاسلام ^(١) قد اسهم في نشأة المدن بدرجة اكبر من المسيحية . وذلك يتضح ان النواة الدينية كان لها اثر كبير على نشأة المدينة وذلك تدين المدينة للدين بأهلها .

وإذا كان المسجد (مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم) قد بنى في المدينة (يثر) المنورة رمزا لدخول الاسلام ، فقد أصبح المسجد بعد ذلك رمزا لبناء المدن ، وقد بنى عتبة بن نافع مدينة القيروان عام ٦٦٩ م (٥٠ هـ) ، وهذا الانشاء بإقامة المسجد فقيل ^(٢) .

ان المسجد الجامع بمدينة القيروان هو الذي رفع شأن المدينة ، وفي رحاب بيست الله ادى المسلمون الصلاة وفي جنباته وأيوان قبلته تطوع المسلمون للجهاد في سبيل الله ونشر الدين الاسلامي والزود عنه .

— الركن أو الأساس الاجتماعي . الانسان بطبيعته حيوان اجتماعي — أى لابد له من الاجتماع بغيره في مجتمع معين (المدينة) ، وفي اجتماع الانسان بغيره من بنى جنسه اضطمر الى أن يحصل على هيئة اجتماعية معينة حتى يحصل على ماكله وشربه ولبسه ، وللحفاظ على هذه الهيئة الاجتماعية اتخذ سورا حول المكان الذي يعقد فيه الاجتماع فحدثت المدن والأطوار . لقد حركت الضرورة دوافع الانسان ليستقر في مكان ومعه وحافظ عليه ونشأ له سلطة وحاكم بعدالة . . . الخ .

— الركن أو الأساس الاقتصادي . لقد كان لنوع العمل الذي يقوم به الانسان غير انتاج الطعام والزراعة اكبر الاثر في نشأة المدن ، فقد ظهرت الاعمال الحرفية والمهن في مجالات كثيرة اخرى أهمها التجارة ثم الصناعة ، لقد ارتبطت القوة بالنشاط الزراعي واعتمد سكان القرى في قضاء حوائجهم الاخرى سواء ببيع منتجاتهم الزراعية او شراء ما يلزم للزراعة والحياة من اماكن اخرى لا تقوم اساسا بانتاج الطعام بل بالتعامل فيه . ان نمو الحاجات وتعدد ها وتطورها اوجد الحاجة الى مهن وحرف التاجر والصانع والجندى وخادم مكان العبادة ، وأخذ الأساس الاقتصادي يدغم نشأة المدينة .

(١) المدينة المنورة كانت تقسم الى يثر وكان المسجد أول اساس يقام في مدينة الاسلام الأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(٢) محمد الحسيني هيد العزيز ، القيروان ، مجله المدينة العروية ، منظمة المدن العروية ، العدد ١٣ ، ١٩٨٤ ، ص ٤٢-٤٥ .

الركن أو الأساس العسكري (الدفاعي)

كان لغرض حماية المدينة وسكانها والزود عنهم وعن ممتلكاتهم (متشلة في الاصول الثابتة ، كالمزارع والصانع والمنازل والاسواق ٠٠٠ الخ) ضد الاعداء ، هو أن يتم اختيار موقع المدينة بحيث تتمتع بميزة نسبية في هذا الخصوص (الدفاع) فعلى سبيل المثال تنشأ المدن بعيدا عن الساحل لتظل بعيدة عن خطر التهديد الحوى عن طريق البحر أيام كانت تكنولوجيا الحرب تعتمد اساسا على البحرية والاساطيل (السفن) أو يتم اختيار موضع Site المدينة على رابية عالية تتحكم في المناطق السهلية تحتمل (١) هذا ولغرض الدفاع أيضا يتطلب تحقيق هذا الغرض أن يمتاز الموقع بتوفر المياه العذبة (نهر أو آبار للمياه الجوفية) ، فالإميا ركن اساسى للحياة سواء للسكان قاطنى المدينة أو للجند المدافعين عنها وحراسها .

كما ان الموقع يجب أن يتمتع بميزة في الانطلاق للهجوم بعد الدفاع ووحيد الاعداء بل والتقدم بسهولة للإمام لتعمل كقاعدة لإدارة المعارك وكذلك سهولة تحصين المدينة سواء بالاسوار العالية أو ببناء القلاع الدفاعية (مثال ذلك قلعة صلاح الدين بمدينة القاهرة ، حصن بابلون ٠٠٠ الخ) .

لقد كانت المدينة في أول أمرها قرية — تاريخيا — وحدثت عملية تحول وتطور في كل من عدد السكان والأنشطة التي يقومون بها ثم تحولت القرية بعد كبر عدد سكانها وزيادة الأنشطة التجارية والصناعية والثقافية ٠٠٠ الخ ، الى مدينة محصنة بسور وقناة . وإذا كانت اصول معظم مدن العالم ترجع الى قرى فان هناك استثناء يرد على ذلك اذ يتصل بنشأة المدن ما يسمى بالمدن المصنوعة أو ما يسمى حديثا بالمدن الجديدة New Towns أو New Cities حيث تنشأ نتيجة قرار سـواء قرار فرد أو مجموعة — جماعة أو حكومة ، وترجع نشأة المدن الجديدة

(١) محمد الحسينى عبد العزيز ، القيروان ، مرجع سبق ذكره .

الى الدولة الرومانية حيث انشأت ٣٥٠ مدينة في شبه الجزيرة الايطالية وثمانين مدينة
في شمال ايطاليا (١)

٣. شروط قيام المدينة :

يشترط لقيام المدينة شرطان أساسيان أو مقومان :-

الشرط الاول :- وجود سلطة أو مركز أو مقر إدارة بمثابة مركز تنشأ حوله مراكز إنتاجيه (لسد
احتياجات المستقر - المستوطنة - سواء الافراد أو الامير) متخصصة وجرى تبادل تلك
المنتجات بين الافراد . وقوم المنتجون " الحرفيون " بدفع الضرائب للامير مقابل ما يقوم به
من حماية وصيانته الامن والعدالة . ولقد تطورت كثير من المستوطنات الى مدن كـ
الامير فيها هو المستهلك الاكبر لمنتجات الحرفيين ، أى ان وجود الامير ليس شرط
لتحول المستوطنة الى مدينة .

الشرط الثانى :- هذا الشرط بالاضافة الى الشرط السابق يجعل المستوطنة مدينة
وهو وجود مركز دائم Continuous Core Area فى قلب المستوطنة يتم فيه تبادل
السلع سواء المنتجة فى نفس المستوطنة أو فى مستوطنات أخرى مجاورة
وهذا المركز يقوم بدور اساسى لسكان المستوطنة وهو ما يطلق عليه السوق (٢)
Area والمقصود هو السوق المحلى حيث تتمكن غالبية سكان
المستوطنة من سد احتياجاتها منه ، سواء كانت تلك الاحتياجات سلعا أو خدمات

(١) د. فايز ترحيني ، مرجع سبق ذكره ، يسجل علماء الآثار المصريون ان اول مدينة مصنوعة
(مدينة جديدة) قد انشئت فى مصر القديمة فى عهد رمسيس الثانى حيث قام المهندس
المصرى ببناء على توجيهات رمسيس ببناء مدينة جديدة سماها بيت رمسيس أو ميت رمسيس
وقد جاء ذلك فى رساله الكاتب المصرى الى فرعون العظيم يخبره بتمام بناء المدينة تحمّل
اسم العظيم . وفى العصر الحديث اتبع المصريون بل والعالم كله نفس النهج بالنسبة لتكريم
كبار الساسة ، وهناك الان مدينة السادات ومدينة ناصر ، وفى عهد الملكية كان هناك
الفا رقيه والفؤادية ، وكذلك بور سعيد على اسم الخديوى سعيد .

(٢) ليس كل سوق يحول المستوطنة الى مدينة فهناك اسواق موسمية أو اسواق سنوية وأخرى
احتفالية - انظر ، ماكس فيسر ، المدينة معناها وشروط قيامها ، ترجمة رضوان السيد ،
الفكر العربى ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٢ ، ص ٩ .

ينتجها السكان أنفسهم أو سكان المناطق المجاورة ويطرحونها في ذلك السوق والمدينة في هذه الحالة (بالمعنى الاقتصادي) مدينة السوق أو المستقر القائم حول السوق حيث يخدم المدينة والقرى المجاورة — اقتصاد محلي — متخصص في أعمال التبادل بالبيع والشراء يتعامل فيه سكان المدينة نفسها بالانتاج والبيع والشراء وسكان القرى المجاورة يحضرون اليه لبيع منتجاتهم وشراء مستلزماتهم •

وفي اطار مناقشة مدينة السوق أو المستقر القائم حول السوق — يجدر الإشارة الى ان التخصص قد يجعل المدينة تأخذ أحد شكلين اما مدينة مستهلكين أو مدينة منتجين •

٥٤ انواع المدن ومواقعها

يعكس نوع المدينة موقعها والمزايا النسبية التي أدت الى نشأتها في مكان معين وكذا نموها • ولقد قام الجغرافيون التقليديون بتقسيم المدن الى ٣ أنواع أو مجموعات رئيسية مؤسسة على أنواع الوظائف التي تقوم بها تلك المدن كالآتي (١) :

المجموعه	نوع المدينة	الوظيفة التي تؤديها
الاولى	مدن اسواق (٢) (مراكز تسويق)	مدن تؤدي الوظائف التسويقية
الثانية	مدن مواصلات (مراكز مواصلات)	مدن تؤدي وظائف نقل ودراسات
الثالثة	مدن متخصصة — وظيفه	مقر سياسى لحكومة ، دينيه ، متخصصة نوعية مثل مدن الصناعة ، صناعية ، تجارية ، ترفيهيه أو مدن السياحة

هذا قد اهتم المتخصصون في الجغرافيا الحضرية بشرح كيفية تكوين مدن الاسواق ، وكيفية تحولها الى مناطق مركزية أو مدن مركزية تقوم بخدمة نفسها وخدمة المدن أو المناطق المحيطة بها • وشبهوا مدى تكوين هرمية معينة من

(١) Stanley D. Brunner and Jack F. Williams, op. cit., P. 22

(٢) اذا كانت مدن الاسواق على وجه الخصوص تقوم بوظائف التوزيع وتجارة التجزئة لنفسها والمناطق المحيطة بها حتى لو كانت مدنا صغيرة فانها تسمى أياها مراكز

تلك المدن والاماكن التى تحتلها وانواع التوزيعات التى تخرج منها الى منطقة تأثيرها وأهم الوظائف الاخرى التى تقوم بها . وقد اختص بفحص وتحليل هذه المظاهر داخل المستوطنات أو التجمعات البشرية الحضرية نظرية المكان المركزى Central Place Theory والمكان المركزى يقوم بتقديم مجموعه من السلع والخدمات الاجتماعية أو الخدمات التمويلية وخدمات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الادارية الخ ومع ان هذه الخدمات مركزه حضريا فان موقع المدينة لا يعتمد على خصائص مكان معين فيتحدد موقع تلك المدن نتيجة مركزيتها ووقوعها فى منطقة (موقع) يمكنها من تقديم خدماتها باشكالها المختلفة لمنطقة محيطة كبيرة .

هذا يوضح ان المدن المركزية تتوطن أو تتخذ موقعا عند نقاط أقرب ما تكون لسكان المنطقة التجارية المحيطة . وفى اطار مكان قوى محدد فان عدد الاماكن المركزية (المدن التجارية) حجمها ، ومساحة المكان الذى تحتلها تتبع شكلا منتظما طبقا للنظرية كالآتى :-

- الاماكن المركزية الصغيرة - مراكز التسوق - تتجه للتوطن داخل منطقة تأثير المدن الاكبر منها ، فهذه المراكز الصغيرة تعتمد على المدن الاكبر فى الوظائف الاكثر تخصصا والتى تتطلب حد أدنى من السكان اكبر (١) . أى أن هناك ترتيب مكانى للمستوطنات وتكوينهم الوظيفى . وفى اطار هرمية حضرية فان المدن ذات حجم معين أو مستوى معين تميل لان تتوزع بطريقة عادله خلال منطقته خدمة معينه ، على الاقل طبقا للنظرية .

المدن الكبرى أو المراكز ذات الرتبة العليا - تكون محاطة بمدن متوسطة الحجم والتى بدورها محاطة بمدن صغيرة . وكل هذه المجموعه تشكل جزءا متكامل من هرمية مكانيه منظمة . وتختلف الانماط المكانية للاماكن المركزيه أو مراكز التسوق عن مواقع مدن المواصلات التى تؤدي وظائف متخصصه كالصناعة والسياحه والسياسه . . الخ .

(١) الحد الأدنى من السكان اللازم للحفاظ على مستوى معين من انتاج واستهلاك السلعه أو الخدمة

(١)

مدن المواصلات Transport cities تؤدي وظيفة تجزئة عملية النقل والانتقال سواءً للكميات أو تجزئة وظيفه المواصلات نفسها وذلك على طول خطوط المواصلات . مثال ذلك مثلاً - مادة خام أو كمية من المنتجات نصف المصنوعة منقولة من مكان معين الى مكان آخر أو من نقطة انتاج الى نقطة استهلاك يمكن اثناء الطريق (المسافعين نقطة الانتاج ونقطة الاستهلاك) أن تتحول من وسيلة مواصلات معينه الى وسيلة أخرى مثال ذلك من سفينة الى قطار أو من طريق بحري الى وسيلة برية ، والمدن تنشأ (تبزغ) كمراكز صناعية (صناعة تحويلية) أو مراكز شحن . ومدن المواصلات ليست كمداو مراكز الاسواق حيث انتظامهم في الموقع يتم بواسطة شروط او مبادئ التسويق التي تعمل في نطاق منطقة كبيرة . إن مدن المواصلات تتوطن في شكل خطي على طول خطوط السكك الحديدية ، الخطوط الساحلية ، أو الأنهار الرئيسية . عادة مدن المواصلات الرئيسية هي بؤر أو مركزين أو أكثر من وسائل المواصلات على سبيل المثال المدينة الساحلية التي تقع في محور عدد من خطوط السكك الحديدية أو تلاقى عدد من خطوط المواصلات البرية الطوالى (السريعة)

النوع الثالث وهو المدن التي تؤدي وظيفة متخصصة مثل المدينة الاستخراجية أو مدينة المناجم أو المدينة الادارية أو المدينة الصناعية . وهي المدن النوعية أو التي تؤدي وظيفة متخصصة حيث نسبة كبيرة (الغالبية من العمالة) من السكان في نشاط دال على تخصص معين . وتنشأ أو تتوطن هذه المدن في المواقع التي تمثل ميزة نسبية لهذا النشاط المتخصص مثال ذلك المدن الصناعية أو الاستخراجية التي تتوطن بجوار المواد الخام التي تستخدم في النشاط المتخصص .

في جميع دول العالم من السهل جدا التمييز بين المدن التي تقوم بوظائف متخصصة فهناك المدن الجامعية والمدن العسكرية والمدن السياحية والمواصلات (مدن الحكومة) أو المدن الادارية والتي يعتبر تخصصها متخصص بدرجة كبيره . والتخصص لا يكون واضحا فقط في المدن التي تقوم بالخدمات الترفيهية أو ما الى ذلك

(١) تسمى احيانا نقاط ومدن إعادة الشحن أو مدن تجارة الترانزيت .

بل وكذلك فى المدن التى تقوم بوظيفة صناعية (صناعة تحويلية) أو استخراجية حيث يمثل ذلك النشاط الرئيسى • والمدن الاستخراجية أو الصناعية ذات تخصص أكثر من المدن ذات قاعدته اقتصادية متنوعة •

أما من حيث الحجم فيمكن ملاحظة المدن التالية :-

- مدن كبيرة الحجم وأحيانا يطلق عليها المدن المليونية
- مدن متوسطة الحجم
- مدن صغيرة الحجم

كل قسم لا يمارد المدن من ناحيته مرحلة التقدم والتثنية ^(١) التى تمر بها الى :-

Pre Industrial Cities

- مدن فى مرحلة ما قبل التصنيع

Industrial Cities

- مدن صناعية

Post Ind. or
Metropolitan

- مدن فى مرحلة ما بعد التصنيع أو مدن المتروبوليتان

والنوع الاول هو المدن التى أساسها المحكمه أو الكيسة/الجامع أو الحصن أو الميناء أو هذه المظاهر كلها •

النوع الثانى هو الذى نشأ عند ظهور الآله البخارية وتحول اعتماد الصناعة على الطاقه الكهربائيه والفحم بدلا من الطاقة الانسانية والحيوانية وهذا التطور ادى الى تجمعات عمالية كبيرة فى مكان واحد كما ادى الى تركيز صناعى بجوار بعض مصادر الطاقة •

النوع الثالث وهو الذى يتميز باتساع الصناعة وازدياد النفوذ الفنى بها بالإضافة الى ازدياد نفوذ المدن الى خارج نطاقها (اتساع منطقتها لتأثيرا) وأصبحت مراكز اقتصادية وثقافية واجتماعية لمناطق كبيرة حولها •

(١) د • عبد المنعم شوقو ، مجتمع المدينة ، الاجتماع الحضري ، مجله الفكر العربى ،

كما قسم (صنف) ابن خلدون ^(١) المدن على أساس الحجم وكثافة السكان ، وكذا التقسيم الوظيفي للمناطق الحضرية وقدم توزيع هرمي للمدن على أساس الحرف Crafts والأنشطة المطلوبة لضرورات الحياة مثل التريزة والنجارين والوظائف المشابهة الموجودة في كل مدينه ، وكذلك الكماليات التي توجد في المدن المتقدمة ثقافيا

وهناك معايير كثيرة لتصنيف المدن وتقسيمها الى انواع من هذه المعايير

- عدد السكان أو حسب الحجم
- التطور التاريخي أو اطوار الحياة
- الاعمال التي تؤديها أو الوظائف
- درجة التقدم أو مرحلة التنمية
- المهن الغالبة (الحرف)

٥ . نمو المدن Growth of cities

في عام ١٩٠٠ كان ٩% من اجمالي سكان العالم يسكنون المدن ، وبعد ثمانين عاما زادت هذه النسبة الى ٣١ % ، وإذا استمر اتجاه نمو المدن بنفس المعدلات الحالية فانه يتوقع ان ٥٠% ^(٢) من اجمالي سكان العالم يقطنون المدن عام ٢٠٠٠ .

وتمثل المدن وحدة ديناميكية - ساهمت في تطوير تاريخ البشرية ، ونمو المدينة جعل منها مرحلة متزايدة الاهمية في تاريخ البشرية وعامل من عوامل النمو والتقدم والتنمية .

(١) ابن خلدون - المقدمة - ج ٢ ص ٢٧١ .

(٢) James L. Spates and John J. Macionis, The Sociology of Cities, St. Martin's Press, New York, 1982, P. 6.

يرتبط بدور المدن فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية نمو حجم تـلـك
الوحدات الحضرية (المدن) وهو ما يفسره مبدأ الاثار الدائرية المتراكـمـة (١)
The Principle of Circular & cumulative Causation حيث تقوم المدن بمجموعه
متنوعه من الوظائف ، ويعكس حجم السكان وهيكله عدد وانواع تلك الوظائف . وحتى
يتضح كيف تنمو بعض الوحدات الحضرية - المدن - والبعض الاخر لا ينمو أو حتى
يكسد ، فان مبدأ الاثار الدائرية المتراكمة يشرح كيفية نمو المدن .

يوضح هذا المبدأ أن التغير فى الوظائف الاقتصادية الحضرية يؤدي الى
تغييرات فى حجم وهيكلك السكان ، فزيادة الوظائف الحضرية - خلق وظائف فـى
المدن عن طريق اقامه أو التوسع فى المشروعات بجلب زيادة مصاحبه فى السكان
(العمال) لشغل هذه الوظائف الجديد . النمو بطبيعته عملية متراكمة وعلى
العكس من ذلك فان أى تقلص أو انخفاض فى عدد وتنوع الوظائف الاقتصادية للمنطقة
الحضرية تؤدي الى اثار مصاحبة لذلك فى سكان المنطقة حيث يقل عدد السكان
(العمالة) أى ان الكساد والتدهور أيضا عملية تراكمية .

وكمثال لشرح عملية التراكم فى النمو ، يمكن تتبع ذلك من انشاء أو خلق وحده
انتاجية (٢) (صناعية مثلا) فى مدينة ما ، قرار توطن مثل هذا المشروع الانتاجى
فى منطقة حضرية يجذب التنمية الاقتصادية فى المجالات الاخرى وكذلك يؤدي الى
زيادة السكان ، أسباب التنمية ونمو السكان هى أن زيادة فرص الاستخدام (العمالة)
أدت الى زيادة الدخول - الانتاج يزداد (المخرجات) لمواجهة الطلب المتزايد
على منتجات المشروع نتيجة زيادة الدخول . زيادة الانتاج والدخول - تؤدي الى
زيادة المدخرات (فائض المشروع + مدخرات الافراد) ، زيادة المدخرات
بدورها تؤدي لزيادة فرص الاستثمار والربحية . زيادة الانتاجية تؤدي الى

(١) Stanley D. Brunn and Jack F. Williams, Op. Cit., P.23-24

(٢) دور التصنيع فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية واثار ذلك على نمو المراكز الصناعية
أنظر د . سيد محمد عبد المقصود ، الاطار النظرى العام للتخطيط الاقليمى
مذكرة رقم ٧٠١ ، معهد التخطيط القومى - القاهرة ، ١٩٨٠ ص ٨٠

زيادة الطلب على العمل سواء فرض عمل جديدة عن طريق مشروعات جديدة مرتبطة بالنشاط الاصلى سواء اما ما أو خلفا أو توسعات المشروعات القائمة فى المنطقه .
أى ان زيادة الربحية أدت الى زيادة الطلب على العمل وصل حجم السكان الى الحد الأدنى وتؤدي زيادة الطلب على العمل الى ضرورة أخرى من الآثار وتستمر هذه الحالة وتتراكم وتتميز حجم الوحدات الحضرية (المخطط) . عندما تصل المدن الى حجم سكان ذو مستوى جديد سواء كان ١ مليون نسمة أو حتى مليون نسمة ، فان المدن قادرة على تقديم عدد اكبر وتنوع متزايد من الخدمات اكثر مما يمكنهم فى حالة عدد السكان القليل . أى أن نمو المدن متراكم ويتأثر بدرجة كبيرة بالتغيرات التى تحدث فى الوظائف الاقتصادية التى تؤديها أو تقوم بها المدن . أما تدهور المدن أو كسادها أو حتى موتها - انتهائها - يمكن شرحه بعكس المبدأ السابق الخاص بالآثار الدائرية المتراكمة فالمدن تكسب بسبب فقدانها للصناعة ثم سكانها والتى تؤدي الى آثار سلبية ودائرية ومتراكمة على نموها .

٦ . المدينة والاقتصاد الأكبر

قامت لجنة الموارد القومية بالولايات المتحدة الأمريكية بدراسة عن المراكز الحضرية الكبرى بالدولة ، اتضح منها ان المراكز الحضرية الأمريكية (المدن الكبرى) هى مراكز مزدوجة العلاقة أو مزدوجة الرابطة فى الهيكل المكانى القومى ، ومساهمة هذه الوحدات الحضرية فى الاقتصاد الأمريكى استمر ترابطا وتأثيرا .

كانت المدن الأمريكية ذات الوظيفة التجارية أصلا ، مركز لخدمة المناطق المحيطة بها - مدن الاسواق - هذه العلاقة ذات شق واحد . وفى القرن التاسع عشر اضافت هذه المراكز الحضرية الى وظيفتها الاصلية دور صناعى تحويلى جديد مما أدى الى نمو تلك المدن اكثر من ذى قبل وبدأت المشروعات الخدمية والتجارية المركبة فى الظهور لتمكنها من أن تلعب دورا هاما فى تدعيم علاقاتها بالمراكز الحضرية الاخرى وبالتالي بالاقتصاد الأكبر وهذا هو الشق الثانى الذى أدى لازدواج العلاقة وترابطها .

هذا التحول كان واضحا تمام الوضع فى مجموعات المدن الكبرى فى الولايات المتحدة وأصبحت عنصر متكامل من الاقتصاد القومى ، وقد قامت اللجنة بدراسة مدينته سانت لويس كمثال لشرح دور المدينته فى الاقتصاد الاكبر وتوصلت لمجموعه من العوامل التى ربطت المدينته ^(١) بالاقتصاد الاكبر وهى :

- العوامل الموقعية

- التنمية التاريخية وخاصة الصناعة

- الروابط التى تربط اقتصاد المدينته بالاقتصاد القومى وأهمها شبكته

من التسهيلات الهيكلية الاساسية

ان الحديث عن التحضر يعنى قيام شبكة من التسهيلات المنتجة وشبكة من وسائل الاتصال والانتقال والمواصلات تؤدى الى دور متعاظم للتحضر فى شكل تنمية مادية وكبير من الدول الاوربية والولايات المتحدة تمر بهذه المرحلة من التنمية فى الوقت الحالى . فشبكة المواصلات البحرية والبرية والجوية تربط مراكز سكانية هائلة (مدن كبيرة) فى نظام انتقال واحد متكامل وعظيم وهى هذه المراكز السكانية ايضا هى مراكز صناعية ^(٢) عالية الكفاءة الانتاجية . وتشكل تلك المدن مع بعضها نظام متكامل من المدن وكل مركز منها (مدينة كبيرة) فى حد ذاتها نظام من النظام الاكبر . هذه النظم أو الوحدات المؤسسة على التحضر والمستخدمة لمزايا النظام الحضرى تضيف كل يوم الى مستوى الكفاءة الانتاجية وتولد الثروة وتتراكم يوما بعد يوم . ان الرفاهة التى يحققها اقتصاد دولة ما يرجع الى دور المدن الكبرى أو المراكز الحضرية المكونة لهذا الاقتصاد .

بالاضافة الى ذلك فان المدن الكبرى تسهل امكانية حدوث التخصص الدقيق أو تكثيف العمليات الانتاجية مما يؤدى الى تيار اضافى (متزايد) من الطاقة الانتاجية وبالتالى تولد رغبات جديدة تجذب الاستهلاك أى أن هذه المراكز الحضرية ذات أثر بالغ وخلاق على الصناعة وحفز الانتاج وارتفاع كفاءته وكذلك

(١) Albert N. Cousins and Hans Nagpaul, op. cit. P. 204.

(٢) بما فى ذلك قطاع صنائه الزراعة أو الزراعة الميكانيكية .

زيادته الطلب في أماكن التسويق (١) .

ازداد حاج هذين العاملين في مركز حضري (مدينه) يؤدي الى نظام فني منظم ديناميكي في كل من الانتاج والتسويق (الطلب) يحفظ وقوى بعضه البعض فينمو المركز اكثر ويساهم بدرجة اكبر في الاقتصاد القومي .

ان عملية التحضر ونمو المدن عملية ديناميكية تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بعدهما المكاني ، وهي ليست قابلية للتجزئة على مستوى الحيز (المكاني) للدولة . ان العوامل التي تؤثر في منطقة ما تؤثر وتتأثر بمجموعة العوامل التي تعمل على المستوى القومي وقد تأثر كل منهما تكون محصلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المكانية .

٧ . دور المدن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها المكاني

لقد تمت المدن الغربية خلال القرن التاسع عشر وارتفع النمو الحضري لمعدلات لم يسبق لها مثيل ، لقد كان ذلك دافعا للمتخصصين سواء في الدراسات والبحوث الاجتماعية أو المتخصصون في التنمية الاقتصادية أو اولئك المهتمون بتأثير ذلك على عنصر الحيز . (الاقليميون سواء منهم الجغرافيون أو الاقتصاديون) وذلك في محاولة جادة لتحديد معالم واتجاهات ونتائج هذا النمو سواء على المجتمعات الغربية نفسها أو للاستفادة من هذه النتائج في المجتمعات التي لم تمر بتلك المرحلة بعد .

لقد أتاحت البحوث والدراسات العلمية التي قام بها كثير من العلماء والمفكرين كثير من التحليلات التي تناولت أسباب وعوامل ومدى واتجاهات نمو المدن

(١) المركز الحضري الكبرى (المدن) في قيامها بعملية الانتاج وتسويق هذه المنتجات سواء الى المدن الاخرى داخل الاقتصاد القومي او حتى التصدير الى خارج الدولة وكذلك استهلاك جزء من هذا الانتاج وتسويقه داخليا - تلعب دورا كبيرا في تنمية نفسها وتنمية المناطق الاخرى التي حولها وبالتالي الاقتصاد القومي كله ، نظرية القاعده الاقتصادية قد توضح ذلك Economic Base Theory - أنظر سيد محمد عبد المقصود ، الاطار النظري للتخطيط الاقليمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤ .

وتأثير ذلك على الحياة الاجتماعية ، فمنجد اتجاهان رئيسيان يحكمان كُتاب القرن التاسع عشر والقرن العشرين :-

الاتجاه الاول : يعتبر المدينه ونموها شيئاً طيباً اذا انها جزء من النظام الاقتصادي القومي المنتج .

الاتجاه الثانى : اعتبر المدينه مصدراً للعديد من المساوئ ، بيل والشروور والازمات وقد آدان هذا الاتجاه الفكرى المدينه كبيرة الحجم .

واذاً ذلك كان من المفضل بحث دور المدينه وتأثيرها على مستويات ثلاث :

- تأثير المدينه على المناطق المحيطة بها (منطقة التأثير وخاصة الريف) او الاقليم
- تأثير المدينه على الاقتصاد القومى كله —
- تأثير المدينه على المجتمع الانسانى كله (١)

وقد يخرج عن اختصاص هذه الورقة المستوى الثالث ويكتفى بكل من المستوى الاول والثانى .

١ / ٧ دور المدن فى التنمية الاقليمية

فى عملية النمو والتنمية الاقليمية تقوم المدن بدور كبير ، اذا أن وجود عدد كبير من المراكز الحضرية يعتبر شرطاً ضرورياً (ولو انه ليس الوحيد) للانتقال والتحول من اقتصاد زراعى — ريفى — الى اقتصاد متنوع — متقدم — على الكفاءة الانتاجية متنوع به الانشطة الاقتصادية والاجتماعية . اذ أن الاقتصاديات الناتجة من التكتل سواء تلك الوفورات الداخلية او الخارجية لهذا الحجم الكبير وكذا المزايا الموقعية عند نقاط التقاء المواصلات الرئيسية تعطى مجموعة من الشروط المساعدة فى شرح لماذا يوجد تركيز حضرى كبير لتلك الانشطة التى ليست مربوطة

(١) كتابات ابن خلدون توضح ارتباط موجب قوى بين نمو المدن وعظمه الامبراطوريات حتى قيل ان عظمه الامبراطوريات تكاد تتلخص فى عظمه عواصمها فلا يمكن اغفال دور لندن بالنسبة للامبراطورية البريطانية التى لم يكن تغرب عنها الشمس .

بالاسواق أو هاد المواد الخام (المدخلات) ولا تتطلب مساحات كبيرة من المكان Space ولكن هذا يعطى دلالة واضحة عند بحث أهمية المدن في شكل نظام ديناميكي Dynamic system قيامها بدور قيادي في تنمية الاقاليم . أى أنه لابد ان يكون هناك بعض الخصائص أو الصفات للشكل الحضري الموجود بالاقليم بالإضافة الى ما ذكره ، يجب أخذها في الاعتبار وهذه الصفات أو الخصائص كالآتي :-

- شيعة الوطن (١) في المدن

أي حرية التنقل بين أجزاء المكان فالمدينة تعتبر عين وأذن الاقليم الذي تقع فيه فهي ترى وتسمع وتحس ببقية أنحاء الاقليم ، والاقتصاد القوي المكاني كله (٢) ، بكل والعالم كله ، حيث الابتكار والمعدات والتقنيات والاختراعات الجديدة والنظم الادارية والتنظيمية ... الخ ، والتي لها امكانية كبيرة في المساهمة في تنمية وتقديم الاقليم حتى لو كان هذا الاقليم الذي تقع فيه المدينة اقليما متقدما أصلا .

ان المدن تعتبر مستودعات أو هاد راشحاع للتحويل الاقليم فهي تمثل النقاط الرئيسية (مواقع) للمدخلات الحيوية (السلع والخدمات الاستراتيجية) اللازمة لعملية التنمية والانتاج . ووجود المدن في هذه النقاط (المواقع) قيامها بوظائفها فسي خدمة المناطق الاخرى في الاقليم يجعلها تحصل على القبول والتواجد والريادة لعملية التنمية من قبل باقي الوحدات الادارية بالاقليم سواء كانت مدنا أصغر حجما أو قري . هذا العامل أو الدور الحيوي للمدن يكون واضحا في الدول النامية حيث أن المدن الرئيسية قادرة على التأثير الايجابي مثلها في ذلك مثل المدن في الدول المتقدمة . إلا أنه على بعد أميال من المدينة في الدول النامية نجد الفقر الشديد والتخلف الواضح .

- علاقة التشابك الاقليمي " المدينة والاقليم والاقتصاد المكاني " .
يطلق على هذه العلاقة التشابكية " الوظيفة الاتصالية للمدينة " لقد لعبت المدن دورا هاما في عملية التنمية وذلك عن طريق قيامها بجذب السكان من المناطق الاخرى بنفس الاقليم أو من باقي أنحاء الدولة (المهاجرون) وخاصة المناطق الريفية ، حيث يعيشون في مناطق كثيفة السكان وظروف حياة مختلفة كليه ومتعاضة مع حياة الريف وطاداته وتقاليده ، والتي ما تلبث أن تذوب وتتخلل في طاء المدينة أو المركز الحضري في شكل تغير اجتماعي واقتصادي وثقافي حضري متقدم نسبيا .

(١) Edgar Hoover, An Introduction to Regional Economics, Alfred A. Knoph, New York 1971, P. 148

(٢) وتطور المدن في بقية أنحاء العالم وتأثيرها يحدث في العالم الخارجي نتيجة ثورة الاتصالات Diffusion of Information أو انفجار المعلومات

التغير الديناميكي السابق يؤدى الى نتائج كثيرة ايجابية وسلبية (حسب سرعة التغير) فقد يكون للافضل فى صورة تحسن فى مستوى معيشة السكان فى المناطق المجاورة للمدينة (الريفين) واخذهم بأسلوب حياة الحضر (الايجابيات) الا ان التغير قد يكون مدمر (السلبيات) فى شكل عدم رضا وعدم انضباط اجتماعى وسياسى ، ومع ذلك فان المدينة لعبت وما تزال تؤدى دورا كبيرا فى نقل الثقافة الحضرية الى المناطق الريفية . لقد وجد ارتباط قوى بين المدن واتساع نطاق النظام السياسى المحلى ، (شمول كردون المدينة لبعض التجمعات العشوائية على اطرافها والتي يسكنها المهاجرون من الريف ، أو شمول واتساع المدينة للقري التى على اطراف المدن نتيجة امتداد شبكات المرافق العامة وازدياد الطلب على ارض البناء للتوسع او للحصول على الغذاء من تلك القرى لسكان المدينة) .

واذا كانت المدينة عند نشأتها قد شغلت حيزا مكانيا محددا ، إلا أن كثافة تلك المدينة سرعان ما تنتشر وتنتقل الى بقية المناطق وأحد أسباب تفسير ذلك ان المدينة طوال تاريخها الطويل قد تمتعت بقدرات تنظيمية ومعارف فنية (١) لم تتوفر للريف المجاور لها .

كذلك لعبت المدينة دور هام فى تطوير وتنمية وسائل الاتصال وتبادل السلع والخدمات بين الجماعات الاجتماعية المختلفة ، اى ان المدينة تساعد على تكثيف النشاط . من امثلة ذلك ان المدينة التجارية قد تحولت من مرحلة السوق التجارى الى مرحلة التجارة الاقليمية ، وقد كانت التجارة سببا فى مولد بعض المدن صغيرة الحجم

وبتقدم المواصلات الحديثة خلقت التجارة مدنا مثلها مثل المستودعات التجارية أو المخازن الكبيرة . كما كان لاقامه القادة والسياسيين والزعماء الدينيين والفلاسفة والادباء والمفكرين فى المدن اكبر الاثر فى تسهيل عملية الاتصال عند

(١) د . السيد الحسيني ، المدينة دراسة فى علم الاجتماع الحضري ، سلسلة علم الاجتماع ، كتاب ٣٧ ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٨ .

تحديد طابع الوجد ، السياسية وادى الى تدعيم النظم السياسية . وتسهم المدن الحديثة بدور كبير فى مجال الاتصال بمختلف انواعه ونظمه وانماطه ، وتميل مراكز الاتصال المختلفة الى التركيز فى قطاعات محله من المدن .

واخيرا يلعب موقع المدينة دور هام فى تحديد المدينة (وخاصة المدن القديمة) . هذا وقد وصلت مدن كثيرة الى درجة كبيرة من النمو والازدهار رغم عدم تمتعها بموقع ذو ميزة نسبية وهنط يظهر عامل آخر الا وهو المجد الادبى والتاريخى أو الحضارة القديمة . الخ ، تستمد منه المدن استقرار وقوة اندفاع قد تصل الى بلوغها حجما يجعل منها عاصمة الدولة .

ومن الاثار الموجبة للمدن على المناطق الريفية وقية مناطق الاقليم الذى تقع فيه هو الاثر الاجتماعى حيث يكون ذو اهمية كبيرة فى الدول النامية كتيه السكان وهو أخذ الريفين المجاورين للمدينة بانماط الحياة والسلوك الحضرى مثال ذلك الميل نحو تنظيم الاسره ، ونحو مساهمة اكر للنساء فى النشاط الاقتصادى والنسبة للسكان العاملين ككل فان المدينة وتقاليدها تمثل اسلوب واضح لطريقة حياه فيها العمل اكر انضباطا ونظاما واحتراما . ايضا فالى ذلك كل مظاهر الحياه فى المدن والاخذ بها فى بقية مناطق الاقليم وادرك ذلك على الانتاج والتنمية والتالى مستوى المعيشة والاثار المتراكمة لذلك .

واذا كان ذلك هو الاثر الايجابى للمدينة على الاقليم ، الا أن ازدياد نمو حجم المدن والمراكز الحضريه له جانب آخر سلبى ، على الاقتصاد الاقليمى ، اذ تمثل تلك المدن والمراكز الحضريه أفضل المواقع لتوطن الحديث والجديد من الأنشطة والتوسع فى الأنشطة القائمة ، وذلك تصبح مراكز استقطاب للسكان والأنشطة وتحرم المناطق المحيطة (المدن الصغيرة والقرى) من النمو والتقدم مما يؤدى لظهور الفوارق فى مستويات الدخل والمعيشة بين الحضر والريف وبين الاقاليم بعضها البعض .

ان بدء عملية التصنيع والتنمية الاجتماعية فى البلاد النامية يكون مصحوبا بنمو كبير للمراكز الحضريه " المدن " على حساب المناطق الريفية والتالى تزيد حدة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية (1) Regional Disparities بين اقاليم الدولة الواحدة وتكون هذه الفوارق او الاختلالات (الاثار السلبية للمدن) على مستواها .

— اختلافات أو فوارق بين المراكز الحضريه الكبيرة والمدن الصغيرة .

— اختلافات بين الريف والحضر (المدينة) .

(1) د . سيد عبد المقصود ، د . سيد كيلانى ، الفوارق الاقليمية فى مصر ، المؤتمر الدولى السابع للاحصاء والحسابات العلمية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ ، ص ٢٠ .

٢ / ٧ دور المدن فى التنمية القومية .

عنيت التنمية الاقليمية فى اول أمرها بإقامة السدود على احواض الانهار لاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة اقتصاديا . ونظرا لضخامة خطة تنميه هذه المشروعات واثارها القومية فلقد أصبح من الضرورى استخدام الخطط الاقليمية لاحداث تغييرات جوهرية فى الاقتصاد القومى وفى اطار هذا التفكير أيضا كان الانتباه لاهمية التنمية الحضرية كجوهر لتخطيط اجزاء الحيز القومى (١) . بالإضافة الى ذلك فان التأثير الذى تحدثه التنمية الاقتصادية على عنصر المكان او البعد الحيزى لعملية التنمية الاقتصادية أصبح واضحا للسياسيين والمخططين . ان النمو الاقتصادى لا يتاثر فقط بالهيكل المكانى للانتاج ، بل ان هيكل الانتاج هذا له اثاره على سير التنمية الاقليمية فى المستقبل لقد أصبح التركيز كبيرا على اقليم المدينه The city Region كمركز للتنمية الاقتصادية فى منطقة ما مما شجع على نشوء حركة لنقل وانتقال عملية تنمية وتطوير واستغلال الموارد الطبيعية الى تنميه موارد المنطقة الحضرية مثال ذلك تنمية قطاع المواصلات ، تنمية المكان الحضرى ، تنظيم واعادة تنظيم المجتمع الحضرى .

ان كفاءة اداء اقليم المدينه كبيئة اقتصادية متكاملة وكذلك ارتفاع معدل نموه الاقتصادى المحتمل - يعطى مناخ قومى معتدل للتوسع اعتمادا على درجة وفرة وتنمية تلك الموارد التى من صنع الانسان وطريقة استخدامها .

ان الاثار المركبة والدائرية ، سواء اقتصادية او اجتماعية والسياسية والتى هى عملية مستمرة وممتدة للتحضر السريع - تؤثر على الاقتصاد القومى ، واصبح من الضرورى دراسة علاقات القوى المتبادلة بين كل من التحضر (المدن) والتنمية القومية .

(١) ترجع الاسس النظرية لهذا التطور ما قدمه فرنسوا پروه F. Perroux الذى قدم مفهوم اقطاب النمو Pole de Croissance ثم تطرق الجهد العلمى للمفكرين الاقتصاديين الاقليميين وعلماء التحضر الى دور المدن فى ذلك . د . عباس سليمان الحكيم ، اقطاب النمو كاستراتيجية للتنمية الاقليمية فى مصر . رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٨٥

لقد أوضحت الدراسات التي تمت لبحث العلاقة بين المدن والبيئة القومية (١) ، ان هناك نوعين من العوامل او القوى (٢) :-

- مجموعه القوى او العوامل التي عملت بدرجة ما على المستوى القومى
 - مجموعه القوى او العوامل التي تعمل فى اقليم معين (مدينة) او عدة اقاليم
- وعن طريق التوصل الى اهم القوى والعوامل التي يمكن ان تعمل فى كل ——— المستويين يمكن تقييم امكانيات التنمية المستقبلية على مستوى كل من الحيزين ——— القومى والحضرى . ان المدينه ليست مجرد وحده اجتماعية Sociol entity محايه تابعه لنسق اجتماعى اكبر فقط (قومى) بل انها ايضا وحده اساسية ——— الوحدات المكونه للهيكل المكانى العالمى الشامل ، هذا يوضح ان المدينه تؤثر فى وتتأثر بالتغييرات التي تحدث فى الاقتصاد القومى ، بل ان التحولات العالمية تؤثر فى المدن وان المدن تؤثر ايضا فى الاقتصاديات العالمية ، وان كان ذلك يتم بدرجات متفاوتة تتوقف على عوامل كثيرة .

ولهذا كان من الضروري استثارة وحفز عوامل النمو فى المناطق الحضرية وتقوية اتجاهاتها لرفع معدل النمو القومى فى الاقتصاديات النامية على وجهه الخصوص . ان المدينه كمناطق حضرية اساسا هى عجلة النشاط للاقتصادى ومدون المدينه لا يمكن لاقتصاد قومى ان يعمل بدرجة جيدة اليوم .

(١) أثبت اريك لامبارد E.lampard فى دراسة عن تاريخ التحضر فى الولايات المتحدة وجد فيها أن نظام المدن قد نسج بدقة فى بناء الدولة الأمريكية الاقتصادى والاجتماعى انظر . John Friedmann, urbanization, Planning and National Development, Sage publications, USA, 1973, P.7

(٢) Edgar S. Dann, Astatistical and Analytical Tehnique for Regional Analysis, papers of the Regroual Science Association, Vol. 6, 1960 .

القسم الثاني

سياسة المجتمعات والمدن الجديدة

تجارب بعض الدول

(دروس مستفادة)

سياسة المجتمعات والمدن الجديدة تجارب دولية (دروس مستفادة)

مقدمه

كان من نتائج النهضة الصناعية الحديثة والتقدم التكنولوجي ^(١) الكبير
أن سبب العديد من المشاكل الحيوية لما يقرب من نصف مدن العالم . ولقد لعب
مكان العمل " المصنع " فى تلك المدن دورا هاما وحساسا فى تخطيط وتصميم والتأثير
على تلك المدن . وكان من نتيجة ذلك ان واجهت تلك المدن المشاكل التالية :

— اختناق مركز المدينة City Center
/ core / الاصلى نظرا لكثرة حركة
النقل والمواصلات .

— تلوث البيئة نتيجة انتشار دخان المصانع فى حالة قرب المصنع من المدينة
حتى انه اطلق على بعض المدن فى انجلترا مدينة الدخان .

— بعد موقع العمل (المصنع) عن المدينة الام لمسافات بعيدة مسبب اضطرابا
فى حركة وحجم تسهيلات النقل والمواصلات (المدن القديمة) .

— نزوح العاملين فى مجالات التنظيم والادارة والاعمال التجارية للسكن
على اطراف المدن بسبب عدم كفاية المساكن والازدحام بسبب شللا
كبيرا فى حركة المواصلات وخاصة فى اوقات الذروة Every day Commuters

هذه المشاكل وغيرها أصبحت واضحة فى معظم مدن العالم الصناعية المتقدمة
وأصبحت مراكز جذب للعماله من المناطق الريفية المجاورة بل والمدن الصغيره حتى باتت
أهميتها الحضرية مرتبطة اساسا بالتصنيع والنهضة الصناعية التكنولوجيه .

(١) بدايه القرن التاسع عشر كانت نقطه انطلاق للنهضة الصناعيه الحديثه والتقدم التكنولوجي
فى كافه المجالات حيث اكتشف ستيفنسون آلة البخار وتلاه الفرنسي لفواز عام ١٨٦٣
باختراع محرك البنزين ثم الالماني رودولف ديزل باختراع محرك الديزل عام ١٨٩٥
وأخذت بالتالى الحضارة الاجتماعية تضيق يوما بعد يوم شيئا جديدا فى الشكل
العمراى للمدن وحياه افرادها . انظر لمزيد من التفاصيل : د . السيد الحسينى ،
المدينه دراسه فى علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره ، الفصل الثانى ، صفحہ ٣٩
وما بعدها .

وأمام هذا الوضع بدأت يد التعمير تمتد الى هذه المدن بصورة
أو بأخرى لتحسين نوعية الحياة والتغلب على المشاكل التي نشأت نتيجة ارتفاع
الكثافات السكانية بها . كما أخذ الافراد أنفسهم يتطلعون الى حياة أفضل
حتى أصبح في مقدورهم بواسطة العلم الحديث . التحكم (في بعض الاحيان) في
العوامل المناخية وكذا التحكم في ظروف البيئة الاجتماعية وتطورها الاقتصادي .

في ضوء التقدم العلمي الذي حدث في نهاية القرن التاسع عشر
وكبر حجم المدن والمشاكل التي ظهرت بدأت المحاولات العلمية للتخلص من
مشاكل الضوضاء والضجيج والازدحام حيث سبب التقدم العلمي متاعب كثيرة لراحة
السكان . نتج عن تلك المحاولات أن وضع كل من (١)
Anwin - Howard
فكره المدن التوابع Satellite Cities للمدينة الام ، وسميت مدن الحدائق
Garden Cities حيث كان الهدف الاساسي من هذا النوع من المجتمعات
الجديده توفير مسكن صحي ومكان مريح حتى اندأطلق عليها في بعض الاحيان
مدن النوم والهدوء والراحه ، وهذه المدن الجديده تعتمد اعتمادا كلياً في
توفير احتياجاتها سواء المرافق أو الاسواق على المدينة الكبيرة (المدينة الام) ،
ولم يكن هذا الاتجاه عملياً . الا ان الفكرة فتحت افاقاً جديده لتطوير الفكرة
نحو انشاء المجتمعات والمدن الجديده لاهداف كثيرة أخرى أهمها :-
١- حل مشكلات التضرر الزائد والتكدس السكاني بإعادة توزيع السكان
٢- مجرد تدبير مسكن مناسب أو اغراض ادارية أو تعليمية
٣- زيادة الطاقة الانتاجية في الدولة بخلق فرص عمل جديده .

هذا واصبحت للمجتمعات العمرانية ذات أهداف اقتصادية على قدر كبير
من الاهمية فبدأ تصميم المدن الجديده يأخذ اشكال تخطيطية أخرى لتحقيق
الاهداف السابقة +

(١) لم تحقق مدينه انون وهوارد نجاحاً ملحوظاً نظراً لانه لم يراع في تخطيط
المدينة الاهمية الاقتصادية ، واعتمادها على الخدمات العامة في المدينة
الام ، كذلك ضآله الكثافة السكانية بهذه المدن مما أدى الى عدم استغلال

الموارد وخاصة عنصر الارض بكفاءة انظر ، James L. Spates, and John
J. Macionis, The sociology of cities, St. Martin's press,
New York, 1982. P. 463 - 64

وفيما يلي استعراض لتجارب بعض الدول سواء الدول المتقدمة أو النامية .

أولا : الدول المتقدمة

١ . المجتمعات والمدن الجديدة في المملكة المتحدة

بلغ عدد المجتمعات والمدن الجديدة التي شيدت في المملكة المتحدة ٢٩ (٢) مدينه ومجتمعات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٧٥ تختلف من حيث حجم كل مجتمع وكذا عدد سكان المجتمع او المدينه والوظيفة وكذا الهدف الاساسى من انشاء المجتمع .

حتى نهاية الخمسينات كان يغلب على التخطيط لهذه المجتمعات والمدن الجديدة تفضيل تلك المدن ذات الحجم الصغير Small Size Towns نسبيا حيث يتراوح عدد السكان الذي تستوعبه تلك المدن ما بين ٣٠ ألف نسمة الى ١٣٠ ألف نسمة من السكان .

هذا وتعتبر التجربة البريطانية من التجارب المشهود لها والتي اتخذت مثالا للدراسة والتطبيق في مجال انشاء المجتمعات الجديدة سواء من حيث الحجم او مدى تحقيقها للاهداف التي صممت من اجلها .

بدأت تجربة بريطانيا عقب الحرب العالمية الثانية وكان الهدف الاساسى لها كالاتى :-
- تعمير ما خربته الحرب
- اقامة مسكن مناسب وظروف معيشة أفضل لذوى الدخول المنخفضه
الذين يعيشون فى مستويات اجتماعية غير مناسبة .

(١) ١٢ مدينه من هذه المجموعة الاولى وصلوا الى مرحلة الربحية بعد ١٢ سنة .

انظر : Sam Bass Warner, Jr. ed, Planning for A Nation of cities, M.I.T. Press, 1966, P. 199.

ويعتبر التخطيط للمدن والمجتمعات الجديدة في المملكة المتحدة جزءاً متكاملًا مع الخطة القومية متضمنة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بعد التعمير ، وذلك يضمن المخطط البريطاني ان لا تتعارض أهداف انشاء المجتمعات والمدن الجديدة مع الصالح العام .

المشكلة الحضرية في المملكة المتحدة

لقد كان للتقدم التكنولوجي والصناعي أثر كبير في نشوء وزيادة مشاكل التحضر الزائد ، فقد زادت الضوضاء والازدحام ومشاكل النقل والمواصلات وخاصة في مدينه لندن ، فعلى سبيل المثال كان حوالي ٥٠% (١) من العاملين في قطاع الادارة بالمؤسسات الصناعية والتجارية والمالية والخدمية في بلده في قلب مدينه لندن يقطنون خارج المدينه (في الضواحي)

هذا وقد مثلت مشكلة الاسكان الحضرى في المملكة المتحدة بعددًا أساسيا بعد الحرب العالمية الثانية

أهداف المدن والمجتمعات الجديدة

تحديد أهداف سياسة المدن الجديدة من الضرورة بمكان حتى يمكن مقارنتهم بالنتائج المحققة خلال فترة ٢٥ عاما وتقييم مدى كفاءة تلك السياسة وفعاليتها .

ان الأهداف الخاصة بسياسة المدن الجديدة في حقيقة امرها لم توضع بطريقة محددة بوضوح ، كما ان بعض الأهداف يبدوا انها تتداخل فى بعضها البعض وخاصة عند ترتيب الأهداف ترتيبا تصاعديا حيث حددت الأهداف

(١) اذا لم يتم ضبط نمو فرص العمل في المدينه الرئيسيه بطريقة او باخرى فان تنمية المدن الجديدة والتوسع في المدن صغيرة الحجم القائمة سوف يكون حل جزئى لمشاكل مدينه لندن انظر

فى المستوى الادنى بدرجة كثيرة الوضوح عكس ما فوقها • وفيما يلى نبذه عن
اهداف سياسة المدن الجديدة بالمملكة المتحدة :-

الهدف الاصلى الاول للمدن الجديدة فى بريطانيا كان امتصاص او سحب
الزيادة السكانية المتضخمة فى المدن الكبرى وخاصة مدينة لندن • وتوجيه تلك
الزيادة السكانية الى اماكن أخرى • هذا الهدف وضع واضحا ومصرحاً به ووافقت
عليه الحكومة البريطانية كأساس لسياسة المدن الجديدة •

هدف آخر من اهداف السياسة وهو تحقيق اللامركزية / انتشار / لكل من
الصناعات والسكان العاملين فى قطاع الصناعة من المناطق الحضرية المزدحمة
(المدن)
Decentralization of Industry and Industrial Workers.

هدف ثالث هو تقليل الازدحام أو بصفه عامه اعاده تخطيط المدن المزدحمة
الكبيرة والمراكز الحضرية ، وذلك باعاده تغيير هيكلها الاقتصادى المكانى •

اسلوب المدن الجديدة

بدأ التفكير بانتهاج اسلوب انشاء المدن التامه كسياسة عمرانية حديثة
حيث كانت نقطة انطلاق للتخطيط العمرانى • ووضع Ebenezer Howard أبو المدن
الجديدة فكرة المدن التوايح على اطراف مدينة لندن ، واطلق عليها اسم مدن
الحدائق (١) •

تهدف المدن التوايح الى التخلص من الضوضاء عندما امتدت يد التكنولوجيا
الى مدينة لندن علاوة على اعتبار المدن التوايح ضواحي للهدوء والراحه •

وقد تطورت فكره المدن التوايح امام التطور السكانى السريع وتقدم العلوم
الحديثة واتجهت النيه لتطوير أهداف انشاء المدن الجديدة واصبح يجمع اربعة
عناصر هامه ، وكان ذلك سببا فى تطوير فكرة انشاء المدن التوايح بحيث تجمع كل

(1) Edward P. Eichler, New Towns, in Daniel P. Moynichan, ed., Towards
A. National Urban Policy Basic Books, Inc., Publication, N.Y.,
1970, P. 306

ما هو متعلق بالحياة فى المدن سواء كان ذلك اسكان او صناعة او خدمات او اماكن راحة وترفيه ثم أخذ الهدف الاقتصادى بعدا واضحا .

وكان اسلوب المدن الجديدة المستقلة ذاتيا هى الاسلوب المباشر الأكثر جذبا - مدنا جديدة ليس بها أحياء فقيرة ولا ازدهار وتحدد كل وظائفها ومظاهر الحياة فيها بطريقة علمية ومرغوبة لتحقيق حياة كريمة ونظيفة .

هذا وقد تركزت اغلب المدن الجديدة من ال ٢٩^(١) مدينة التى بنيت خلال الفترة ١٩٤٦ الى ١٩٧٥ حول مدينة لندن بهدف تخفيف الضغط عنها ثم تغيرت اتجاه التخطيط خلال السبعينات بالانتشار فى بقية انحاء انجلترا واسكتلندا بالقرب من المراكز الحضرية الكبيرة . وكذلك بالتوسع فى حجم المدن الجديدة ليصل الى مدى تستوعب ٤٢٠ ألف نسمة كما هو الحال فى مدينة ستروال لانكشير .^(٢)

هذا وتستهدف المدن الجديدة فى المملكة المتحدة الوصول بحجم سكان تلك المدن الى ٣,٢٥ مليون نسمة .

ومن السياسات المكتملة لسياسة المدن الجديدة فى المملكة المتحدة أن الحكومة البريطانية عندما وجدت أن الاستثمار المتزايد فى شراء اراضى الملكيات الخاصة للامتدادات العمرانية فى بعض مدن المملكة يهدده تلك الثروة القومية بالضيق فقامت باصدار قانون عام ١٩٤٣ بالاستيلاء على بعض ملكيات الاهالى الشاسعة وتجميع تلك الاراضى حيث توضع فى مخططات عمرانية تخدم التنمية الاجتماعية من الناحية السياسية والتنمية القومية من الناحية الاقتصادية . وقد وضع مخطط لمدينة لندن الكبرى Greater London Plan المخطط المعمارى العالمى Aber Crombie حيث يصور مدينة لندن فى شكل جديد لخدمة الاقتصاد القومى ،

(١) بعد الموافقة على قانون المدن الجديدة سنة ١٩٤٦ كان هناك ٣٤ مدينة

قد بنيت أو بدأت فى بريطانيا . أنظر James L. Spates, and John J. Macionis, op. cit., p. 464

(٢) وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مدينة ١٦ أكتوبر ، التقرير الرابع ، ١٩٨٠ ص ٩

حيث قسم المدينه الى احياء متكاملة كل منها يحتوى على عدد من السكان يتراوح بين ٦ - ١٠ الاف نسمة يعتمد على مراكز تجارية راقية لخدمتها والهدف من ذلك جعل التعمير اداة لخدمة التنمية الاجتماعية واعادة تخطيط المراكز الحضرية الكبرى جنباً الى جنب مع انشاء المجتمعات والمدين الجديدة .

والمدين الجديدة فى انجلترا اساساً مدناً مخططة وتصمم وتتطور بواسطة الحكومة المركزية ، وقد كانت المدين الجديدة الاولى (مدن الحدائق) تتم بواسطة المستثمر الخاص الا أن الاتجاه قد تم الفأوه او بالاحرى عدم تشجيعه وقررت الحكومة ان أهداف المدين الجديدة يجب ان تتبع بصفة خاصة بواسطة الاستثمار العام ، وأصبحت بذلك فكره سياسه المدين الجديدة رسمياً جزءاً مكمل من سياسة الحكومة فى ظل قانون المدين الجديدة الصادر عام ١٩٤٦ والاجراءات التى تلت ذلك .

ويقوم بعملية التخطيط للمدين الجديدة جمعيات (هيئات عامة) اعضاؤها معينون بواسطة الحكومة وقد اعطيت تلك الهيئات العامه سلطة بناء المدين الجديدة بما يعتقدوا انه الافضل للصالح العام وكذلك سلطة واسعة للاستيلاء على الاراضى والرقابه على طرق استخدامها وتسهيلات كبيرة للحصول على الاستثمارات وبذلك تحررت آليه التخطيط لانشاء المدين الجديدة من القيود السياسية والتمويلية وأصبحت اداة ادارية وتنفيذية ورقابية على درجه من الكفاية لتنفيذ سياسة انشاء المدين الجديدة .

هذا ويقرر الخبراء ان تجربة المملكة المتحدة فى انشاء المجتمعات والمدين الجديدة تعتبر تجربة رائده وتواجه من نواحى كثيرة ويرجع ذلك الى الاسباب الاتيه :-
- اعتماد انشاء المدين الجديدة بناءً على تخطيط واقعى لحالة العمران والنمو الحضرى
- دقه التنفيذ واعتماد ذلك على التمويل العام (استثمار حكومى)
- اجهزه تخطيط وتنفيذ ورقابه على درجه عاليه من الكفاءه وهى هيئات حكوميه مستقله تحصل على كافه التسهيلات من الحكومة ، وتقوم هذه الهيئات والاجهزه على ادارة واستغلال موارد المدين الجديدة على النحو الذى يغطى تكاليف الانشاء وسداد ما تحصل عليه من قروض وقد حققت نجاحاً كبيراً فى هذا الصدد .

٠٢ المجتمعات والمدن الجديدة فى فرنسا

بدايات تجريبه فرنسا فى انشاء المجتمعات والمدن الجديدة حوالى سنة ١٩٧٠ فى اطار تنفيذ الخطة السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٦ - ١٩٧٥ .

وفرنسا دولة غربية ذات اقتصاد راسمالى ، الا ان التخطيط القومى^(١) " Indicative Planning يعتبر أحد سمات النظام الاقتصادى الفرنسى . وتطبق فرنسا كذلك اسلوب التخطيط الاقليمى وهو يعتبر اداه متقدمة لتقليل الفوارق بين الحضر والريف أو بين الاقاليم المتخلفة والاقاليم المتقدمة ويسمى

Delegation al'Amenagement du Territoir et L'Action Regional (DATAR)

والتخطيط القومى فى فرنسا يبحث فى الطريقة المثلى التى يساهم بها القطاع العام واسلوب جيد للحوافز الايجابية والسلبية المرشده للقطاع الخاص ، ليقوما معا بتقوية الهيكل الاقتصادى القومى وزيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية الاجتماعية (١) .

وقد أنشأت فرنسا لجنة للتخطيط القومى Commissariat General du Plan تختص باعداد الخطه القومية للتنمية الاقتصادية ، وتقوم لجنة التخطيط والمؤسسات الحكومية المشتركة معها بجمع المعلومات اللازمة لاعداد الخطه القومية من كافيها الاجهزة والمشروعات والمؤسسات العامة والخاصة العاملة فى الانشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة الزراعية والصناعية ٠٠٠ الخ . وكذا الافراد . وتحدد الخطه القومية الشاملة التصورات الاساسية والخطوط العريضة لشكل الاقتصاد الفرنسى خلال فترة الخطه مثال ذلك الانتاج القومى ، معدل نمو الدخل الفردى ، فرص العمالة الجديدة ، الاستثمارات العامة فى القطاعات المختلفة ٠٠٠ الخ .

(١) Charles P, Kindleberger, French Planning, in Max F. Millikan, ed National Economic Planning, National Bureau of Economic Research, N.Y., 1967, P. 284.

- كما تشكل الخطط الاقليمية جزءا متكاملًا مع الخطه القومية ويهدف التخطيط
الاقليمى فى فرنسا الى تحقيق الاهداف التالية (١)
- تحقيق درجة من التوازن فى الهيكل الاقتصادى والمكانى وذلك بتنمية الاقاليم المتخلفة نسبيا فى الجنوب والغرب .
 - امتصاص البطالة بخلق فرص عمل جديدة وخاصة علاج مشاكل البطالة الحضرية
 - تقليل أو منع الهجرة الى اقليم باريس وما ترتب عليها من مشاكل حضرية مثل :-
 - الازدحام حيث بلغت كثافة السكان فى مدينه باريس ٣٢ ألف شخص /كم^٢
 - تركيز الانشطة والسكان (ينتظر ان يصل سكان باريس سنة ٢٠٠٠ ما بين ١٢ - ١٦ مليون نسمة) (٢)
 - البطالة الحضرية
 - التلوث وتدهور البيئة

النمو الحضرى فى فرنسا

فرنسا مثلها مثل باقى الدول الاوربية ، صاحب التحضر فيها التصنيع ، وتمثل باريس اكبر تجمع حضرى فى الدولة . وقد زادت مشاكل التحضر الزائد فى عاصمها فرنسا حيث اشتد الازدحام والضوضاء وتركز الانشطة المختلفة نظرا لعوامل الجذب فى المدينه مما أدى الى ارتفاع معدلات الهجرة اليها من باقى انحاء الدولة مما أدى الى النمو العمرانى غير المخطط

- وقد حددت الخطه الخمسية السادسة (٣) للتنمية الاقتصادية فى فرنسا والتي تغطى العده ٧١ - ٧٥ الاهداف التالية :
- اعاده تخطيط الضواحي بما يكفل وجود مناطق للجذب السكانى والانشطة المختلفه
 - العمل على امتصاص الزيادة السكانية فى بعض المناطق وحل مشاكل المواصلات بها

(١) Lawrence D. Mann, and George J. Pillorge, French Regional Planning, Journal of the American Institute of Planners, Vol.3 No.2, 1964, P. 156.

(٢) N. Hansen, French Regional Planning, Edinburgh University Press, USA, 1967, P. 29

(٣) S.M. Maksoud, Instruments of Regional Policy At the central level, Ph.D. Thesis, SGPIS , Warsaw , 1977, P. 130 - 132.

— خلق مجتمعات جديدة ذات اكتفاء ذاتى تتوفر بها المرافق والخدمات سواء ثقافية أو ترفيهية وكذلك مجالات العمل بما يضمن استقرار العاملين بها .

أسلوب المجتمعات والمدن الجديدة فرنسيا

كان الدافع الاساسى وراء تبني فكرة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة فى فرنسا هو ما وصلت اليه حالة اقليم باريس الحضرى الكبير من مشاكل سواء الازدحام ، الضوضاء ، ازهم الاسكان ، النمو غير المخطط والهجرة الى الاقاليم .

وقد بلغ عدد المدن والمجتمعات الجديدة التى تم تخطيطها وبدء فيها ٩ مدن منها ٥ مدن حول اقليم باريس الحضرى . ويبلغ عدد السكان المستهدف الوصول اليه عام ٢٠٠٠ نحو ٣٣٨ (١) مليون نسمة . وتتيح هذه المجتمعات الجديدة خلق ٧٣١ الف فرصة عمل .

وقد بلغ ما تم استيعابه حتى عام ١٩٧٥ بالمدن الجديدة حول باريس ما يقرب من ٤١٥ الف نسمة تقريبا وعدد فرص العمل التى انشئت بالمدن الخمسة ١٥٧ الف فرصة . اما بقية المدن والمجتمعات الجديدة فتقع فى الاقاليم الاخرى غير باريس وعدد ها ٤ مدن يتراوح عدد السكان المستهدف استيعابهم كل مدينة حتى سنة ٢٠٠٠ ما بين ١٤٠ الف نسمة ، ٣٧٥ الف نسمة .

وعلى ذلك يبلغ مجموع السكان المستهدف استيعابه فى المدن الاربع الاقليمية خارج حوض باريس ما يقرب من ٩٧٥ الف نسمة .

هذا ويمثل انشاء وتشيد الوحدات السكنية ٧٠ ٪ من خطة المدن الجديدة فى فرنسا ويمكن التمييز بين ٣ أنواع من الاسكان :-

(١) مدينة ١٦ أكتوبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠ .

- اسكان خاص بالطبقات ذات الدخل المحدود ويشكل ٣٠ ٪ من حجم الاسكان وتسهل له الحكومة القروض بفوائد رمزية (١ ٪) وعلى مدد طويلة .
- اسكان خاص بالطبقات ذات الدخل المتوسطة ويمثل ٤٠ ٪ من حجم الاسكان وتقدم الحكومة بعض القروض والضمانات لدى بنوك الاقراض وتضمن للمستثمر الخاص ربحاً في حدود ٦ - ٧ ٪
- اسكان للطبقات الغنية ويمثل ٣٠ ٪ من حجم الاسكان (اسكان فاخر)

وفي اطار الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا فقد وضع نظام طويل الاجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ١٩٨٥ وتتم تطبيقه بطريقة فعالة — ومن اهم المجالات التي يركز عليها البرنامج وقف الهجـرة الداخلة الى باريس ، تحسين الخدمات الترفيهية والتسهيلات الاجتماعية وتحسين البيئة .

وتعتبر فرنسا اول دولة راسمالية غربية تستخدم الوسائل والادوات الادارية والمالية (الحوافز السلبية كالغرامات) المانعة ^(١) للتغلب على مشاكل التركيز والازدحام ^(٢) . وعلى الرغم من ذلك فقد حققت باريس تقدماً كبيراً وتركيزاً في الانشطه والسكان نظراً لشده قوى الجذب في العاصمة ، بالرغم من الاساليب الاضافية السابقه مع انشاء المدن الجديد حول المدينة .

وعلى الرغم من ان فرنسا دولة متقدمة الا ان تجربة انشاء مجتمعات والمدن الجديده لم تصادف النجاح ويرجع ذلك لبعض الاسباب منها :-
— التنظيمات المسئوله عنها — وخاصة الهيئات والمجالس المحلية نظراً لضعف مواردها المالية

(١) Pierre Durand, Les Methodes et les Resultates de la Politique Franciase d'Amenagement du Territoire, Colloque Franco-Polonaise, Paris, 1967, P. 13

(٢) ادت الحوافز المانعه في اقليم باريس الى خروج ٣٢٥٠ مشروع صناعي واعيد توطينهم في المديريات الاخرى والمدن الصغيرة وذلك خلال الفترة حتى عام ١٩٧٥ انظر

— يعتمد إنشاء المدن الجديدة على مشاركة أساسية من القطاع الخاص في عمليات التشييد والتنفيذ وأقبال القطاع الخاص على مثل هذه المشاريع الكبيرة محدود خاصة في مجال الاسكان

هذا وقد حدث تغيير كبير في السياسة الفرنسية الخاصة بإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة في بداية الثمانينات لاعادة التنظيم وزيادة عدد المدن الجديدة وتحقيق فعالية أكثر في مواجهة مشاكل النمو الحضري السريع .

ثانيا الدول النامية

الدول النامية بحكم اوضاعها الاقتصادية ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة تختلف كثيرا عن البلاد المتقدمة ، على الاخص في قدراتها التنظيمية والفنية ومدى توافر الاستثمارات اللازمة لإنشاء المدن والمجتمعات الجديدة .

لقد مرت معظم الدول النامية بمراحل متقدمة من التحضر " زيادة عدد سكان المدن " دون مواكبة لهذه المرحلة من الصناعة بل لقد أطلق على كثير من المدن في الدول النامية بانها قرى كبيرة متضخمة . واما هذا النمو الحضري السريع وما نشأ عن مشاكل دخلت الدول النامية مجال إنشاء المدن الجديدة ، ولو انها تنبعت الى تنمية المناطق الريفية وضبط النمو الحضري لما تكبدت تلك الاستثمارات الطائلة ووجهتها الى تنمية قطاعات الاقتصاد القومي ورفعت مستويات معيشة سكانها .

لقد بنيت معظم المدن الجديدة في الدول النامية كوحدات منفصلة اما ذات وظيفة صناعية أو لخدمه قطاع النقل والمواصلات أو مدن عاصمة أو لخدمه اغراض تنمية قطاع التعليم كالمدينة الجامعية (١) . لقد غلبت صور التخطيط الغربى في كل المدن الجديدة حيث قام بتخطيط واحيانا تنفيذ هذه المدن

مخططون غربيون ، وفى حالة قيام الوطنيين بهذا العمل فقد كان واضحا أن تعليمهم قد تم فى الدول الغربية . حيث اخذت المدن الجديدة صور المدينة الغربية من شوارع واسعة تفصل بين المجاورات المختلفة ، وبيئة حدائقية واسعة ، منازل نظيفة ذات منافع جيدة ، وفصل لمجلبات الضرر (بعيدا عن اماكن الإقامة والمساكن) الناتجة من استخدام الارض فى الأغراض الصناعية وخاصة الصناعة الثقيلة وما يترتب على توطينها وكذلك لا مأكن نهاية خطوط المواصلات وأفضل مثال للتصميم الغربى للمدن الجديدة هو تصميم وتخطيط مدينه اسلام اباد حيث تمت بواسطة وكسياد سراما مدينه شاند يجار الهندية فقد خططها كوربوازبية .

ويمكن عرض تجربة بعض الدول النامية فى هذا الخصوص
١- تجربة المدن والمجتمعات الجديدة فى الهند

مشكلة النمو الحضرى فى الهند مثلها مثل باقى الدول النامية فقد كان لزيادة عدد السكان (الانفجار السكانى فى الهند) زيادة كبيرة فى المدن الهندية نتيجة الهجرة الداخلية من المناطق الزراعية الريفية مما أدى الى الازدحام والضوضاء وازمة المواصلات والسكان وانقطاع التيار الكهربائى وعدم وجود المياه وسوء الصرف الصحى ، اذ أن معظم المدن وخاصة عواصم الولايات . قد صممت لاستيعاب اعداد محدوده من السكان وادت الهجرة الى تلك المدن الى عدم تحمل مرافقها خدمة الاعداد المتزايدة من السكان . هذا بالاضافة الى النمو الحضرى غير المخطط على اطراف تلك المدن .

المدن الجديدة فى الهند

تعتبر الهند نموذجا متميزا فى انشاء المدن الجديدة حيث اخذ

الاشكال التالية :-

— قامت الحكومة بانشاء بعض المدن الجديدة نظرا لما املته بعض الظروف مثال ذلك انشاء بعض المدن لاعتبارات ادارية ولقد غلب على هذه المدن الطابع الغربى فى تخطيطها وتصميمها وتشبيدها .

— امتدت آثار التعمير الى داخل البلاد — المناطق الريفية — وكان اسلوب الحكومة فى انشاء المجتمع الجديد يبدأ باقامه صناعة كبيرة بجوار احدى القرى وسرعان ما ينعكس أثر التصنيع على قيام ونمو مركز حضرى جديد (مدينة جديدة)

ومن أمثلة المدن الجديدة فى الهند — مدينة شانديجار ، وقد أقيمت على منطقة منحدر من سهول جبال الهيمالايا ، واختيرت كمدينة عاصمة لولاية شرق البنجاب وقد تطورت المدينة الجديدة لتصبح عاصمة لولايتين هندية هما ولاية البنجاب وولاية هاريانا ، وقد ضمت المدينة لاستيعاب نصف مليون (١) نسمة من السكان . والمدينة ذات سبعة مستويات هرمية من الطرق ، ومجمع حكومى ، حتى تجارى مركزى ، ويخرج من المدينة خطوط اشعاع لتنمية المناطق المجاورة وخاصة فى مجال التجارة . ونظام الشوارع المتعامد والاماكن المفتوحة وسط المدينة وبين المجاورات السكنية ومواقع جيدة للمدارس الابتدائية ، وشبكة من المحلات التجارية ، وتسهيلات جيدة للترفيه وكذا حزام أخضر يحيط بالمدينة بحيث يمنع التنمية غير المخططة أو الامتداد العمرانى العشوائى .

ويلاحظ على التجربة الهندية ما يأتى :-

- لم يقترن انشاء المراكز الحضرية الصناعية الجديدة بتخطيط عمرانى بحيث لا يؤدى لنمو عشوائى وسوء استخدام الموارد
- أهمية تحقيق التنسيق بين اتجاهات التخطيط العمرانى المختلفة بما يحقق أهداف السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية .
- عدم اتفاق التخطيط العمرانى مع البيئة المحلية ، وقد ظهر ذلك عند انشاء احدى المدن كعاصمة ادارية لاحدى الولايات وعلى أحدث طراز وتكلفت استثمارات كثيرة وفشلت تلك المدينة فى تحقيق ما انشئت من أجله وأدت الى ضياع كثير من الموارد النادرة التى كان يمكن ان تستغل على نحو أكثر كفاءة وخاصة فى حالة دولة نامية كاليهند .

هذا ويلاحظ أن المدن الجديدة بمجنوب آسيا سواء التجربة الهندية أو الباكستانية (مدينة اسلام اباد) أو في جنوب شرق آسيا — قد تمت بتكلفة باهظة جدا . كما يلاحظ أن المدن الجديدة لن تتمكن بدرجة كبيرة من التغلب على مشاكل التحضر الضخمة في تلك الدول .

وينقص تجارب دول جنوب وجنوب شرق آسيا تكامل سياسة انشاء المدن الجديدة في اطار السياسة العامة لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وكيفية صياغة هذه السياسة لحل المشاكل الخاصة بمدن جنوب وجنوب شرق آسيا .

٢٠ تجربة المدن الجديدة في ماليزيا

تجربة ماليزيا في اقامة المجتمعات والمدن الجديدة تعتبر تجربة ناجحة بمقاييس كثيرة بمقارنتها بتجارب كثير من الدول النامية بل ومعض تجارب الدول المتقدمة . حيث كان لها آثار فعالة على المجتمع الماليزي في مجموعة

وكان الدافع وراء تبني ماليزيا سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة مشكلتان اساسيتان :-

— التحضر في العاصمة

اصبحت كوالا لامبور (١) اكبر مدن ماليزيا بعد الاستقلال عام ١٩٥٧ ، ومدينة كوالا لامبور مدینه جدیدہ نسبيا حيث كانت مستوطنة صغيره للعاملين فى مناجم القصدير ولكنها نمت بسرعه واصبحت مركزا كبيرا منتعشا لتجميع القصدير بالرغم من وقوعها بجوار مستنقعات الملاريا فى تلك الدوله المرتفعه عن سطح البحر .

(١) معنى كوالا لامبور — نقطة الالتقاء الطينية حيث تقع المدينة عند التقاء نهري كالانج وجومبك وهى المركز من حزام انتاج القصدير والمطاط . انظر :

— مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تبنت الحكومة قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ماليزيا نظرا للتخلف الكبير فى الهيكل الاقتصادى المكانى وتهدف السياسة الاقتصادية العامة فى بعدها المكانى الى زيادة فى الانتاج الزراعى والصناعى بهدف زيادة الدخل القومى وبالتالى الدخل الفردى الحقيقى .

ولهذا كان اسلوب ماليزيا فى انشاء المجتمعات والمدن الجديدة حيث أخذ اتجاهات ثلاثة فيما يتعلق بتلك السياسة وهى كالآتى :-

الاتجاه الاول : هو انشاء مجتمعات جديدة تتركز اساسا على الانتاج الزراعى وتشرف عليها الهيئة العامة للتنمية الزراعية ، وهذه المجتمعات تربط اساسا بين التعمير والتنمية الزراعية لتحقيق معدلات عالية من الدخول . بدأت هذه الهيئة عملها سنة ١٩٥٦ ونجحت فى انشاء العديد من المجتمعات الصغيرة التى يتراوح عدد سكانها ما بين ١٥٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة ويبلغ مجموع سكانها ما يقرب من ٢٥ الف اسره .

وتقوم خطة هيئة المجتمعات الزراعية الجديدة على اساس اختيار موقع مناسب فى الغابات - وتقوم بتمهيد هـ ثم تقوم بانشاء وحدات سكنية ويساهم السكان فى القيام بالانتاج ويحصل كل منهم على نصيبه ، ويدفع منه ثمن الارض الزراعية والوحدة السكنية على اقساط سنوية (١٥ قسط)

الاتجاه الثانى : هو انشاء مجتمعات جديدة تتركز على النشاط الصناعى وقامت الدولة اعتبارا من عام ١٩٥٧ بانشاء عدد من المجتمعات الصناعيه (مدن صناعية صغيرة) فى ضواحي العاصمة كوالا لامبور وأشهر هذه المدن هى (جديا) ، وقد بلغ عدد المصانع التى تسم انشاؤها ٣٠٠ مصنع وعدد السكان الذى تستوعبه تلك المجتمعات ٩٢ ألف نسمة . وقد شجع نجاح هذا المجتمع الصناعى الحكومة على التوسع فى انشاء عدد اخر من المجتمعات الصناعية حول العاصمة .

الاتجاه الثالث : الاتجاه الثالث هو انشاء مجتمعات جديدة تتسم بالشمول
اى انشاء مجتمع حضري جديد بالكامل الاول فى منطقة
جاهورتا ريجايا والثانية منطقة ناهانج تيجا وتتضمن خطة التعمير
من ٣٠ - ٤٠ مجتمع صغير يقوم اساسا على النشاط السياحى
او الزراعى فى المنطقة الاولى اما المنطقة الثانية فقد اعدت لها
خطة تستهدف انشاء ٣٦ مجتمع صناعى زراعى (مجتمعات) وينتظر
ان تستوعب نصف مليون نسمة على مراحل فى عام ١٩٩٠ .

كذلك انشأت ماليزيا مدينه جديده "بنتالنج جاتا" اخذت النمط الغربى من
المدن الجديده بعد الحرب مع بريطانيا ، وقد أصبحت هذه المدينه من أكبر
المراكز الصناعية فى ماليزيا كما أصبحت سكافاجا لكثير من سكان العاصمة كوالا لامبور
وهناك أيضا مدن جديده اخرى ظهرت فى الوادى مثل كالانج ، وموريتكالانج .

ومن التجربة الماليزية يمكن الخروج بالنتائج التالية :

- شمل اسلوب التعمير انواع مختلفة من المجتمعات والمدن الجديده ذات وظائف
متعدده كالزراعه والصناعه والسياحه بالاضافه الى غرض السكن وحل
مشاكل الحضر والتنمية الاقتصادية .
- اوتبطت سياسه انشاء المجتمعات والمدن الجديده بالسياسة العامه للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية القومية الشاملة .
- ومن أهم سمات التجربة الماليزية :
 - التركيز على المجتمعات الصغيرة نسبيا
 - نجاح التجربة يرجع الى السلطات الكثيرة التى فتحت للهيئات المسئولة عن التخطيط
والتنفيذ والروح الوطنية للسكان وايمان والتزام السلطات السياسية .

٣. تجربة فنزويلا فى انشاء المجتمعات والمدن الجديدة .

تعتبر فنزويلا احدى الدول النامية فى القارة الامريكية الجنوبية —
الا أنه نظرا لوجود الثروة البترولية بها فقد توفر لها قدر من التمويل للاستثمار فى
بعض المشروعات الكبيرة " مثل انشاء المجتمعات والمدن الجديدة .

وقد كان الدافع لتفكير الدولة فى انشاء المدن الجديدة ما عانت منه
العاصمة كراكاس من ازدحام والتوقعات الخاصة بوضع المدينة خلال العشرين سنة
القادمة — وكذا استغلال الثروات الطبيعية الموجودة بالدولة وخاصة المناطق
البترولية .

اسلوب المجتمعات والمدن الجديدة فى فنزويلا

على مدى ستة عشر عاما قامت فنزويلا بانشاء ٤ مجتمعات جديدة تتفاوت فى

اهدافها كالآتى :-

— تم انشاء مدينة جديدة على بعد ٣٠ كم من العاصمة كراكاس وتعمل كمطقة جذب
للانشطة الاقتصادية المختلفة وكذا السكان سواء من العاصمة او من المناطق
المتاخمة للمدينة الجديدة .

— تم انشاء مدينة جديدة تقع فى مناطق التعدين البترولية وتصلح لان تكون موطن
لجذب الصناعات كثيفة العماله وليس راس المال . والهدف منها امتصاص
البطالة فى المناطق المجاورة لهذا الاقليم .

— تم انشاء مدينة التجارنيا لتحقيق اهداف كثيرة بالاضافة الى امتصاص البطالة
وتستوعب حوالى ٣٠٠ الف نسمة .

هذا وبعد ١٠ سنوات من بنى سياسه المدن الجديدة وانشاء تلك المجتمعات
تفاوتت تلك المدن فى تحقيق الاهداف التى انشئت من اجلها ولكنها بصفة
عامه لم تصل الى المستوى المخطط لها . فالمدن الرئيسية وعلى الاخص العاصمة
ما زالت تعاني من كثرة السكان والازدحام ٠٠٠ الخ . من مشاكل الحضر فى
الدول النامية .

القسم الثالث

سياسة المجتمعات والمدن الجديدة في جمهورية مصر العربية

"مصر المحروسة"

صلت الى مدينه مصر	هسى أم البلاد
ذات الاقاليم العريضة	المقناهيبة في كثرة العمارة
المتباهية بالحسن والنضارة	تجمع الصاد ر والوارد
محط الضعيف والقادر	ومها ماشئت من عالم وجاهل
وجاد وهمازل	وحكيم وسفيه
وضيع ونبيضة	وشريف ومشرف
ومنكر ومعروف	تموج موج البحر بسكانها
وتكاد تضيق بهم على سعة مكانها ومكانها	ولها خصوصية النيل
الذي اغناها عن ان يستمد القطر قطرها	واضها مسيرة شهر للمجد في السير
كرامة التوبية	مؤنسة لذوى الغربة

الرحالة العربي

ابن بطوطه

سياسة المجتمعات والمدن الجديدة فى
جمهورية مصر العربية

مقدمة :

نبذة عن نظام العمران فى مصر
" مصرية النيل "

ليس فقط مصرية النيل كما قال هيرودوت بل ان مصر ايضا " هبة الفلاح
المصرى " (١) تاريخ المدن المصرية (تاريخ الحضرة) تاريخ طويل يرجع الى مدن
مصر القديمة مثل منف ، وطيبة ، وهيليوبوليس . والعامل الوحيد الذى شكل هذا
النمط الحضري القريه هو نهر النيل العظيم (٢) . لقد خلق النيل مجموعه من
العوامل الاقتصادية والايكولوجيه التى دفعت الانسان المصرى على تكوين نظام
اجتماعى Social system متقدم يكفل القيام بالانشطة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق
استمرار وتطور الحياه ، من امثلة تلك الانشطة ضبط النهر ، ونظم الري ، ونظام
الزراعة الكثيفة . . . وقد ادى ذلك الى نشوء نظام من الاستيطان البشرى الجديد
غير النمط القديم المؤسس على القرى المستقلة ذاتيا الى ظهور المراكز الحضرية الكبيرة
(المدن) .

لقد كان لنهر النيل ، خلال الاحقاب المتتالية اثر ظاهر على نظام الاستيطان
الحالى حتى أصبح نظام مميز من المدن Distinct system of cities على طول خط
وادي النيل ودلتاه حيث أصبح موازيا لشكل المسطح الجغرافى وأصبح هو المعمور
المصرى (الحيز المأهول) ويمكن تقسيمه الى فرعين كالآتى :-

(١) د . جمال حمدان ، شخصيه مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، ٢ عالم الكتب ،
القاهرة ١٩٨١ ، ص ٨٩٦ - ٨٩٧

(٢) ساهم فى تشكيل نمط التعمير الحالى فى مصر عوامل كثيرة أهمها ما أحدثه النهر من
تغييرات ايكولوجيه اقتصاديه وتطور هذا النمط الذى يبلغ عمره ١٠ آلاف سنة من
مجتمعات بدو ومنتشرة على طول وغرض المسطح المصرى فى شكل تجمعات تنتقل من
مكان لآخر ثم نشأ الزراعة على مياه الري التى استحدثت نظامها المهندس المصرى
القديم وبذلك استقرت المجتمعات فى شكل قرى بجوار مجرى النهر ، وبذلك ظهر
نظام استيطان جديد مشكلا النواة الاولى لشكل العمران الذى تطور الى ما نحن
فيه الان وانظر كذلك د . نعمات فؤاد ، شخصيه مصر .

upper Egypt as a sub-system of cities

- مدن الوجه القبلى

يمر نهر النيل من اسوان الى القاهرة فى وادى طوله حوالى ١٠٠٠ كم (شريط طولى) ويبلغ عرضه من ٢ - ١٠ كم والباقي شرقا وغربا صحراء جرداء ويبلغ اقصى اتساع للوادى عند مدينه كوم أمبو حيث يبلغ عرض الوادى ١٥ كم . فى هذا الشكل للمسطح الجغرافى نشأت ونمت المدن على جانبه الوادى وعلى ابعاده (مسافات) متساوية تقريبا ، وقد أدى تشابه الظروف الجغرافية والمناخية وخصومه التربة (الجغرافية والاقتصادية) ان نمت تلك المدن سكانها (حجما) بمعدلات متساوية تقريبا وتطورت أحجام تلك المدن بنفس الدرجة تقريبا .

Lower Egypt as a sub-system of cities

- مدن الوجه البحرى

يتفرع نهر النيل الى فرعين عند القناطر الخيرية ، على بعد ما يقرب من ٢٥ كم شمال القاهرة ، فرع دمياط ورشيد ، وبين الفرعين مسطح دلتا النهر ▽ اخصب اراضى مصر والعالم . ولقد أدى اتساع مسطح الدلتا الى نمو مراكز وتجمعات سكانية حضرية اكبر من تلك التى تكونت فى الوجه القبلى ، ولقد نوطفت تلك المدن عند نقاط التقاء شبكة النقل والمواصلات التى تشكلت مع شبكة فرع النيل وقنوات السرى المتفرعة منه .

Cairo as a sub-system

- مدينه القاهرة

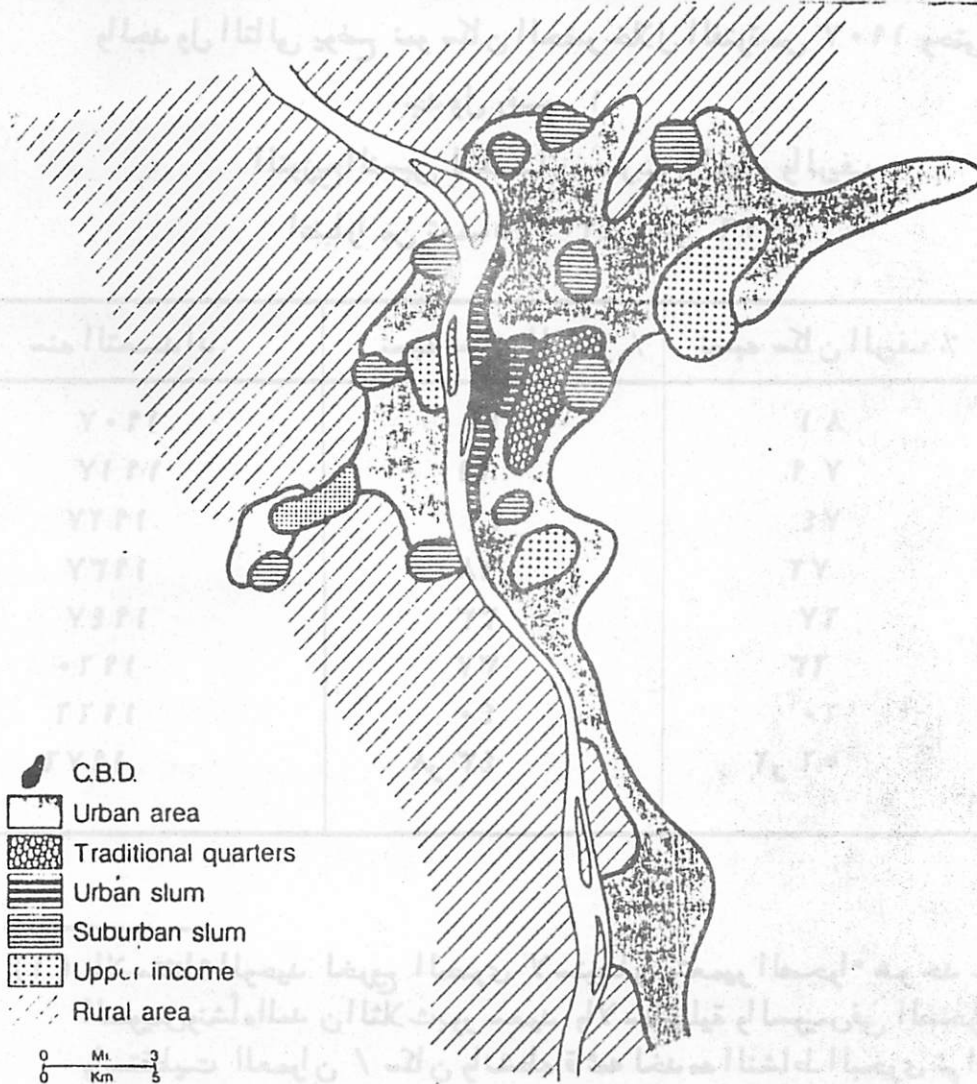
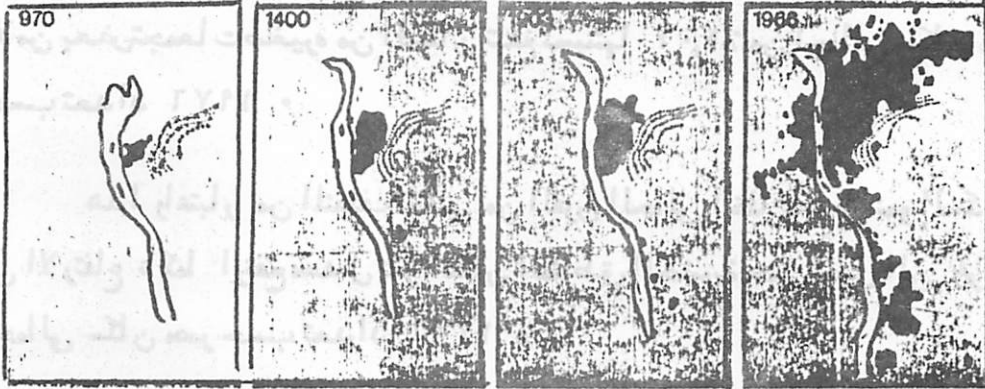
يبلغ نفوذ نهر النيل على المسطح المصرى مداه على نظام العمران (المدن) فى شكل وحجم نمو مدينه القاهرة مركز التحضر فى مصر بل وافريقيا والشرق الاوسط .

وكحقيقة هامه يجدر الاشارة اليها أنه خلال هذا التاريخ الطويل كان موقع السكان وعمليات التنمية المختلفه هو حيز محدود لا يتجاوز مساحته ٣٥ ألف كم² ، هو وادى النيل ودلتاه ، من اجمالى مسطح مصر البالغ اكثر قليلا من المليون كم²

(١) انظر خريطة رقم ١ نمو مدينه القاهرة والقاهرة هى المدينه الاولى فى مصر وتبلغ درجة سيادتها R. primacy ٢٨٧ عام ١٩٨٠ وسوف تبلغ ٢٩٢ عام ٢٠٠٠ انظر

خريطة رقم ١

Growth of Cairo, 970-1966. [Source: Salah El-Shakhs, "National Factors in the Development of Cairo," *Town Planning Review*, 42, No. 3 (1971) 237.]



Residential Areas of Cairo. (Sources: Salah El-Shakhs, "National Factors in The Development of Cairo," *Town Planning Review*, 42: no. 3 (1971), 243, reprinted with permission, and Janet L. Abu-Lughod, *Cairo: 1001 Years of 'The City Victorious'*, copyright © 1971 by Princeton University Press.)

وباقى المسطح المصرى عبارته عن اقليم صحراوي (١) خالى من الانشطة والسكان
إلا من بعض تجمعات صغيرة من السكان تبلغ نسبتها ١,٠٢% من اجمالى سكان مصر
حسب تعداد ١٩٧٦ .

هذا واعتبارا من النصف الثانى من القرن الحالى اخذ معدل نمو السكان
فى الارتفاع ، كما ارتفع معدل نمو سكان المناطق الحضرية حتى وصل الى ٤٣% من
اجمالى سكان مصر حسب تعداد ١٩٧٦ .

والجدول التالى يوضح نمو سكان الحضر خلال الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩٧٦ .

جدول رقم ١

التوزيع النسبى لسكان مصريين الحضر والريف

اعتبارا من تعداد ١٩٠٧ وحتى ١٩٧٦

سنة التعداد	نسبة سكان الحضر %	نسبة سكان الريف %
١٩٠٧	١٩	٨١
١٩١٧	٢١	٧٩
١٩٢٧	٢٦	٧٤
١٩٣٧	٢٨	٧٢
١٩٤٧	٣٣	٦٧
١٩٦٠	٣٧	٦٣
١٩٦٦	٤٠	٦٠
١٩٧٦	٤٣,٨	٥٦,٢

(١) الاستثناء الوحيد لخروج المصرى لاسيطان وتعمير الصحراء هو حدث حفر قناة
السويس ونشأة المدن الثلاث بور سعيد والاسماعيلية والسويس فى الصحراء الشرقية
واستقطبت العمران / سكان وانشطه قائمه لخدمه النشاط البحرى ثم استغلال
الموارد الطبيعية المتوافره بالاقليم / وحفر القناة فى اساسه لا يخرج نفوذه عن
نهر النيل على مشط مصر الجغرافى وهو تغيير ايكولوجى اقتصادى
انظر خريطة مصر السكانية ، المؤتمر القومى للسكان ، الهيئة العامة للتخطيط
العمرانى ، يونيه - يوليو ١٩٨٣ ، ص ٤ .

هذا وينتظر أن يستمر اضطراب نمو سكان الحضر ، ويرجع ذلك إلى تيار الهجرة من المناطق الريفية ^(١) إلى المدن والمراكز الحضرية الكبرى التي أخذت تتضخم بعدد سكانها وترتب على ذلك مشاكل كثيرة في كل من الحضر والريف .

وفيما يلي عرض لبعض مشكلات الاقتصاد المصري من منظور مكاني ، والتي كان من نتائجها انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وتدنى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعجز ميزان المدفوعات وزيادة القروض واستيراد الغذاء . . الخ .

١. مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من منظور مكاني :-

- ١ - عدم التوازن المكاني في توزيع الأنشطة والسكان
- ٢ - تضخم المدن الكبرى واختلال هرم نظام المدن المصرية
- ٣ - مشكلة الاسكان والكثافة العاليه على وحده المساحه في الاراضى الزراعية
- ٤ - مشكلة البطالة وخاصة في المناطق الحضرية .

١ - عدم التوازن المكاني في توزيع الأنشطة والسكان

ارتبط سكان مصر بالنيل وتركز السكان والأنشطة في شريط وادى النهر ومثلث الدلتا الذى لا يتجاوز مساحته ٣٥ ٪ من اجمالى المعمور المصرى ، وبقى الحيز المصرى عبارة عن مكان خالى (صحراء) من السكان والأنشطة الا من بعض تجمعات بدو ومتأثرة فى الصحراء .

لقد ارتفع عدد سكان مصر من ٦,٢٨٥ مليون نسمة عام ١٨٨٢ (أول تعداد) ووصل الى ما يقرب من ٤٤ مليون نسمة (تقدير) عام ١٩٨٢ أى ان عدد السكان قد تضاعف أكثر من ٦ مرات خلال مائة عام رغم ثبات المساحة المأهولة ^(٢) .

(١) د . سيد محمد عبد المقصود ، اتجاهات وأنماط الهجرة الداخلية في مصر ، سلسلة اوراق عمل بحثية رقم ١٦ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١٨

(٢) بعض الباحثين ، يقرر أن المساحة المأهولة من الحيز المصرى قد تناقصت بفعل ظاهره التصحر وكذلك اقتطاع البحار اجزاء من الساحل المصرى من رشيد غرباً حتى العريش شرقاً (أكل البحر) وهذه الظاهرة أكثر ما تكون وضوحاً فى مدينة

هذا ويشكل سكان الحضر ٤٣٨ ٪ (١) من اجمالي السكان حسب تعداد ١٩٧٦ ويتركز الجزء الاكبر من هذه النسبة في عدد محدود من المراكز الحضرية والمدن الكبرى وهي القاهرة والاسكندرية ومصر سعيد والسويس وتستوعب هذه المدن الاربعة فقط ما يقرب من ربع سكان الحضر في مصر .

ويمثل حوض القاهرة الحضرى الكبير Greater Cairo urban Basin

المكون من مدينة القاهرة ومدينة الجيزة ومدينة شبرا الخيمة اكبر تجمع حضري وضلوعى فى الدولة . لقد بلغت كثافة السكان فى مدينة القاهرة وحدها حوالى ٢٤ ألف نسمة / كم^٢ حسب تعداد ١٩٧٦ . ويرجع ذلك الى صغر مساحة المدينة نسبيا (٢١٤ كم^٢) وكذا تيار الهجرة المتدفق اليها من باقى محافظات الدولة . هذا فى حين بلغ متوسط الكثافة على المستوى القومى حوالى ١٠٠٠ شخص / كم^٢ حسب تعداد ١٩٧٦ .

عدم التوازن فى توزيع السكان على مستوى الحيز المصرى السابق الاشارة اليه ادى الى خلل فى توزيع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية . فقد تركزت الانشطة الزراعية والصناعية والانشطة الخدمية المرتبطة بها فى نفس الحيز المأهول . والاختلال فى توزيع الانشطة الناتج من توطن السكان فى اقليم الدلتا ووادى النهر لم يقف عند حد وجود الظاهرة طبيعيا بل تدخلت يد الانسان المصرى لتزيد من هذا الاختلال فى الهيكل المكائى للانشطة الاقتصادية والاجتماعية ، فقد تركزت جهود الانحاء الاقتصادية والاجتماعية وخاصة جهود التصنيع فى الاقليم الحضرى سواء المدن الاربع الكبرى او بعض المدن الاخرى ، التى مثلت مراكز صناعية مثل كفر الدوار والمحله الكبرى . كان ذلك نتيجة تركيز الاستثمارات الصناعية فى عدد محدود من المناطق الحضرية استغلالا للوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية مما ادى الى تضخم كل من القاهرة والاسكندرية وما ترتب عليه من مشاكل .

(١) التعداد العام للسكان ١٩٧٦ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ١٩٧٨ ، وينتظر أن يصل حجم سكان الحضر ٥٠ ٪ من اجمالى السكان عام ١٩٨٦ .

٢ - تضخم المدن الكبرى واختلال هرم نظام المدن الصحية .

التركيز الصناعى فى مدينة القاهرة والاسكندرية جعل منهما أكبر مركزين حضريين فى الدولة فالقاهرة هى العاصمة وكرسى الحكومة والبعثات الدبلوماسية ومقر المراكز الرئيسية للشركات الكبرى والبنوك . الخ ، كما أن الاسكندرية هى أكبر مدينة بعد القاهرة وأكبر موانى الدولة حيث ٩٠ % من تجارة مصر الخارجية يمر عبر المدينة بالإضافة الى موقعها السياحى ١٠٠ . الخ هذه الظاهرة السكانية والاقتصادية جعلت من المدينتين محط انظار كافة سكان الدولة ومحطة الهجرة لكل من يبحث عن عمل أو دخل أعلى أو خدمة أكثر امتيازاً فى مجال التعليم أو الصحة أو بجوار مراكز الفن والثقافة . الخ .

انسياب تيار الهجرة الى كل من القاهرة والاسكندرية من مختلف انحاء الدولة أدى بهما الى التضخم السكانى وعجزت مرافقهما عن مقابلة طلب السكان ، فقد تدهورت خدمة النقل والمواصلات حتى بات الانتقال داخل القاهرة والاسكندرية الى حد ما شاقاً ومكلفاً (مقاساً بعنصر الوقت) وكذا خدمة الكهرباء واستمرار انقطاع التيار لفترات طويلة وتدهور خدمة التليفون وكذا عدم وصول المياه الى الادوار العليا (فى بعض الاحياء لاتصل للدور الاول) اما المشكلة الاخيرة والتي اصبحت احدى معالم كل من القاهرة والاسكندرية فهى عدم قدرة شبكة الصرف الصحى على مواكبة زيادة السكان بل عجزها . وانعكس ذلك على تدهور البيئة الصحية والتلوث سواء فى الماء أو الهواء والضوضاء والازدحام والقمامة . . .

هذا يوضح سيطرة المدن الرئيسية على التركيب الحضرى حيث توجد مدينتان رئيسيتان تهيمنان معاً على كل المناطق الحضرية . ويساهم فى عملية النمو الحضرى عوامل ثلاثة اساسية :

- الزيادة الطبيعية لسكان المدن - الاصليون + المهاجرون
- عوامل الجذب فى المدن الكبرى .
- عوامل الطرد فى الريف

والجدول التالى يوضح تصنيف المدن المصرية خلال التعدادات الثلاثة
الاخيرة

جدول رقم ٢
تصنيف المدن المصرية فى التعدادات الثلاثة الاخيره

حجم المدينة	التعداد	تعداد ١٩٦٠	تعداد ١٩٦٦	تعداد ١٩٧٦
	عدد %	عدد %	عدد %	عدد %
١- مدن كبرى مليونية	٢	١٧	٢	١٤
٢- مدن بها من ١٠٠ ألف - ٥٠٠ ألف نسمة	١٢	٩٩	١٥	١٠٦
٣- مدن بها من ٥٠ ألف - ١٠٠ ألف نسمة	٨	٦٦	٩	٦٤
٤- مدن بها أقل من ٥٠ ألف نسمة	٩٩	٨١٨	١١٥	٨١٦
اجمالى المدن المصرية	١٢١	١٠٠	١٤١	١٠٠

المصدر : التحضر فى جمهورية مصر العربية وتحديد اولويات تخطيط المدن ، وزارة التعمير
والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ،
ادارة البحوث والدراسات ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٢ - ١٦

من الجدول السابق يتضح ما يأتى

- ١- المدن المليونية زادت الى ٣ مدن حيث دخلت مدينته الجيزة وتعداد المدن المليونية بعد القاهرة والاسكندرية حسب تعداد ١٩٧٦ .
- ٢- لا يوجد مدن تعدادها من ٥٠٠ ألف الى أقل من مليون نسمة
- ٣- المدن ذات ١٠٠ ألف - ٥٠٠ ألف نسمة زاد عددها من ١٢ عام ٦٠ الى ١٥ ثم الى ١٧ عام ١٩٧٦
- ٤- المدن ذات ٥٠ ألف نسمة - ١٠٠ ألف نسمة زادت من ٨ الى ٩ ثم تضاعفت فى تعداد ١٩٧٦
- ٥- المدن ذات ٥٠ ألف نسمة - ١٠٠ ألف نسمة عددها أقل من عدد المدن الاكبر منها حجما أى ذات ١٠٠ ألف نسمة - ٥٠٠ ألف نسمة .

لقد بلغ العجز في الوحدات السكنية نتيجة التراكمات في السنوات السابقة الى ما يقرب من ١٥٠ (١) مليون وحدة سكنية ، تبلغ تكلفتها ٦ مليار جنيه ————— بالإضافة الى ١٠٠ الف وحدة لمواجهة الزيادة الطبيعية وكذلك مقابلة الاحلال والتجديد وتبلغ التكلفة السنوية لذلك مبلغ ٤٠٠ مليون جنيه . هذا في مقابل استثمارات قطاع الاسكان التي لم تتجاوز مبلغ ١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ويمثل ٩ % من اجمالي الاستثمارات القومية وفي حين أن الاستثمارات المطلوبة لمقابلة الاحتياجات السنوية من الاسكان فقط (١٠٠ ألف وحدة) تصل الى ما يقرب من ٢٥ % من اجمالي الاستثمارات .

وحسب اكثر فروض تقدير الاسكان تفاؤلا (اقل معدلات خصومة) سوف لا يقل عدد سكان مصر عن ٦٠ مليون نسمة وتقدر كثير من الدراسات أن اجمالي حجم الوحدات السكنية المطلوبة في نهاية هذا القرن حوالي ٩ مليون وحدة سكنية تحتاج الى ما يقرب من ٣٦ مليار جنيه مصري وذلك على اساس تكلفة الوحدة ————— اربعة آلاف جنيه (٢) . وتبدو صعوبة وضخامة حجم مشكلة الاسكان من افتراض أن المطلوب اقامته سنويا من وحدات سكنية لمقابلة العجز والمطلوب لمقابلة الزيادة السكانية انه ما يقرب من ٣٥٠ ألف وحدة سنويا ولمدى ٣٠ سنة للتغلب على هذه المشكلة وفي هذا الصدد لا يمكن التكهن بتكلفة الوحدة فقطما سوف تتضاعف عما هي عليه الان . واذا كانت الموارد المالية يمكن تجميعها فان طاقة قطاع التشييد لا تتعدى امكانية انشاء من ٢٥ — ٣٠ ألف وحدة سكنية سنويا .

(١) د . عبون عبد القادر مطاوع ، المشكلة القومية للاسكان من خلال مناقشات ممثلى الامة في مجلس الشعب ، مذكرة داخلية ٧٤٠ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ١٩٨٠ ص ١٠ ، وهي التوصيات التي صدرت عن اللجان ووافق عليها المجلس ووعود الحكومة من ٧٨/١١/٤ الى ٧٩/٤/٢١ صفحة ٢ ، الفصل التشريعى الثانى ، دور الانعقاد الثالث .

(٢) قامت الحكومة بتقدير الوحدات السكنية المطلوبة وكذا تكلفتها الا أن الارقام قريبه من الارقام السابقة فيما عدا اختلاف تقدير الحكومة لتكلفة الوحدة حيث قدر تكلفه الوحدة بمبلغ ٣ آلاف جنيه بدلا من ٤ آلاف وذلك قدرت المبالغ المطلوبة بما يقرب من ٥ مليار جنيه بدلا من ٦٤ مليار جنيه .

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الاراضى الزراعية ، فقد بلغت المساحة المزروعة ما يقرب من ٧ره (١) مليون فدان بعد أن كانت حوالى ٦ مليون فدان وتناقصت المساحة رغم جهود استصلاح الاراضى ، فقد تم استصلاح ما يقرب من ٩١٢ الف فدان خلال ٢٥-١٩٨٠ . وقد ترتب على ذلك ان حصل نصيب الفرد من الاراضى الزراعية الى أقل من ١٥٠ فدان عام ١٩٧٦ بمقدار ان كان ٥٣٠ فدان عام ١٨٩٧ مما كان له أثر كبير فى ازدياد قوه عوامل الطرد من الريف الى المدن .

أما فى السبعينات والنصف الاول من الثمانينات فقد نشأت ظاهره جديده على جانب كبير من الخطورة وهى تبوير الاراضى الزراعية لصالح صناعة الطوب مما اضطر الحكومة الى هدم مصانع الطوب الاحمر والغاء استخدام هذا النوع من مواد البناء واستبداله بالطوب الاسمنتي والطفلى والرملى . كما كان للامتداد العمرانى على الاراضى الزراعية المتاخمة للمدن فى مدن محافظات مصر وخاصة مدن الجيزة ومدن القليوبية والمناطق المجاورة لهما ، ما أثر فى زيادة المستقطع من الاراضى الزراعية .

هذا الجور باشكاله المختلفه يتم على الاراضى الزراعية المحيطة بالمساحه وفى نفس الوقت تقف الصحراء المصرية متسائلة لماذا تتركوا هذه الثروة (٢) المتمثلة فى عنصر الارض خالية دون استثمار لها بها من ثروات ولوحتى المواقع التى لا يحتمل وجود موارد طبيعية بها والمجاورة لمعظم مدن مصر . فهناك الصحراء بين القاهرة والسويس ، ومدينه القاهرة والاسماعيليه ، وبين القاهرة والفيوم وبين الاسكندرية ومرسى مطروح . الخ . أما سيناء وساحل العريش والساحل الشمالى الغربى والصحراء الشرقيه فكلها مواقع تمثل امكانات مستقبلية للتنمية والنماء ومجال لتوطن الانشطة والسكان .

(١) استراتيجيه التنمية والتخطيط الاقليمى ، الخطه الخمسيه ٧٨-١٩٨٢ المجلد

التاسع ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨٣/٦

(٢) تقدر بعض الدراسات أن المسطح الممكن تعميره و اضافته الى المعمور المصرى يبلغ ٣٤% من الحيز المصرى البالغ مليون كم^٢ أنظر : خريطه مصر السكانيه ، تقرير لجنة خريطة مصر السكانيه الموهىم القومى للسكان ، وزارة التعمير والدولة للسكان واستصلاح الاراضى ، الهيئه العامه للتخطيط العمرانى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠

٥٤ . مشكلة البطالة وخاصة فى المناطق الحضرية

رغم مظاهر العجز الكبير فى العمالة الفنية فى سوق الاستخدام فى مصر الان ، ورغم وجود ما يقرب من ٢ مليون مصرى فى الدول العربية ، وكذلك رغم وجود عمالة أجنبية من كل من كوريا وفيتنام تشاهد فى بعض الاعمال الانشائية فى القاهره . الا ان سوق العمل فى مصر ما زال يعانى من وجود البطالة . حقا قد لا تكون هذه البطالة سافره كما كان ذلك فى فترة الستينات وما قبلها ، وحتى اذا كانت البيانات السكانية تقدرها فى ادنى تقدير لها فان الحقيقة ان البطالة المقنعه لا يمكن اقبالها وخاصة فى المناطق الحضرية وفى دواوين الحكومة نتيجة سياسات الاستخدام الخاطئة وعدم ربط التعليم بالاستخدام والاستخدام بالانتاج وترجع البطالة المقنعه فى المدن نتيجة الهجرة من الريف الى المدينة طلبا لفرصة عمل اكثر دخلا وكثيرا لا ينجح الريفى فى تحقيق ذلك فيضطر للعمل فى الانشطة الهامشية ان لم يبق فى حاله بطاله سافره .

العرض السابق لبعض جوانب مشكلة التنمية فى مصر يوضح مدى تعقد مشكلة التنمية وان اقتراح حل لاحدى المشاكل ليس حلا لباقي المشاكل . ولا بد من وجود حل شامل لمشكلة التنمية فى مصر ، وفى هذا الصدد نجد ان اهم الحلول للقضاء على البطالة المقنعه فى الجهاز الحكومى والخدمى والريف المصرى تكمن فى انشاء فرص عمل جديدة ومنتجة فى المجتمعات والمدن الجديدة بالمناطق الصحراوية المتاخمة للوداى والدلتا .

اما مشكلة السكان فتوضح انه لا مفر من الخروج الى الصحراء لبناء الوحدات السكنية الجديدة المطلوبة حتى لو لم يتبع ذلك انشاء مجتمعات عمرانية جديدة بل مجرد مدن سكنية فلا يمكن التصريح مره اخرى بامتداد المدن على الاراضى الزراعية المحدودة والتي تقدم الغذاء للانسان والحيوان معا ولنا ان نتساءل عن حجم ما نستورده من غذاء وقيمتة لمعرفة مدى قيمه فدان الارض الذى يقسم لبناء

الوحدات السكنية لذلك يبدو أن أنصب الحلول أن لم يكن السبب الوحيد لإنشاء المجتمعات والمدن الجديدة هو التغلب على جزء من أزمة الإسكان • بتدبير المساوى للإنسان والذي لا يقل قيمه عن رغيف الخبز •

أما مشكلة تضخم المدن الكبرى فقد أصبح الأمر معه شديد الخطورة لقد تفاقمت مشاكل الكهرباء والمياه والصرف الصحى والتليفونات والمواصلات والازدحام حتى باتت كل الطرق العلمية لاعادة تخطيط المدن الكبرى مثل القاهرة لا تعدو عملية ترقيع وحلول أو مسكنات للمشاكل لا تلبث أن تظهر من جديد وأن الحل الاساسى طويل الاجل لا متناهى النمو السكانى وجزء من سكان المدن الحاليين هو إنشاء المجتمعات والمدن الجديدة ، وهى حل أيضا لعلاج مشكلة سوء التوزيع الاقليمى للسكان •

إن الشواهد جميعها توضح الآن ما يعانيه الإنسان المصرى بصفة عامة وإنسان المدينة على وجه الخصوص وابن القاهرة على وجه التحديد — لقد أصبح المعمور المصرى المأهول والموظف لا يفى باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بعدها المكانى وذلك لقصوره عن الوفاء باحتياجات الإنسان الأساسية من غذاء ، سكن ، فرصة عمل منتجة ، وخدمات تتيح له الاستقرار والأمن وتحقق الاستقرار السياسى ، وتحقق تنمى التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تحقق حياة كريمة للإنسان المصرى فلا بد من خلق وضع متوازن بين السكان والبيئة " الهيكل المكانى (الانشطة) والسكان " والاستغلال الامثل للموارد الارضية المتاحة وما فوقها وما تحتها من موارد طبيعية • هذا لا يتأتى الا بالخروج من الوادى الضيق الى رحاب الصحراء الواسعة •

لقد أجمعت كثير من الدراسات العمرانية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية على ضرورة الخروج من المثلث والشريط وخلق مجتمعات ومدن جديدة مستقلة ذاتيا تحدد أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ومواقعها وتكاليف اقامتها وكيفية التنفيذ ومراحله والتخطيط الملمى لذلك حتى تتجس فيما صممت من أجلة • لذلك تبنت الدولة هذا الاتجاه وأصبح التزاما سياسيا فى مواجهة المواطن ومشاركته لتحقيق مستوى معيشة أفضل للإنسان المصرى المكافح •

٢. سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية :

أ - خطوط سياسة التنمية حتى عام ١٩٧٥

تطورت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٧٥ في خطوط واكبت الظروف السياسية التي مرت بها البلاد وتميزت بالاتي :-

- في بداية الثورة آمنت السياسة بضرورة التنمية والتنمية الصناعية والزراعية على وجه الخصوص وكذا استكشاف الموارد الطبيعية المعدنية والبتترول ووضع برامج لتنمية تلك الثروات .

- بدأت سياسة التصنيع عام ١٩٥٧ بإنشاء الهيئة العامة للتصنيع ووضع خطة لقطاع الصناعة لمدة ٥ سنوات

- اتجهت السياسة الانمائية لاستخدام أسلوب التخطيط الشامل قاعدت ونفذت أول خطه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس ٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥ في إطار خطه عشرية لمضاعفة الدخل القوي .

- ولقد كان من نتائج جهود التنمية التي تمت خلال هذه الفترة هو زياد القوارق الاقليمية بين الوحدات الادارية المصرية وبين الريف والحضر حيث تركزت جهود التنمية وإنشاء المشروطات في المناطق الحضرية مما أدى الى ظاهرة الازدواجية المكانية في مصر فاشتدت قوى الجذب في المدن الكبرى وخاصة القاهرة^(١) وألا سكندريه وأدت الى تيار الهجرة اليهما . كما أن استمرار التخلف النسبي في الريف أدى الى تقوية قوى الطرد منه .

- اعتبارا من عام ١٩٦٦ بدأت جهود الانماء والتخطيط لها يتم سنويا نظرا للظروف العسكرية التي مرت بها البلاد أثناء حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧ - وكانت أهم خطوط السياسة كالآتي :-

(١) ترجع فكره إنشاء مدن جديدة تابعه لمدينة القاهرة الام الى امال لجنة تخطيط القاهرة الكبرى حيث وضعت اللجنة خطه استهدفت استكمال نمو مدينة القاهرة من خلال إنشاء ٤ مدن توابع على الارض الصحراوية المتاخمة تستوعب $\frac{1}{4}$ مليون نسمة سنة ١٩٩٠

— اتبعت الدولة سياسة انكماشية خلال الفترة من ٦٧ الى ١٩٦٩ . وعند ما ظهرت نتائجها السيئة على الاقتصاد القومى حيث أصبح معدل النمو القومى سالبا بدأت السياسة الاقتصادية فى الانتعاش بمحاولة تشغيل بعض الطاقات العاطلة وطرا بعض التحسن على الانتاج الزراعى وتناقصت الاستثمارات الاقتصادية ووجهت كل الجهود لازالة آثار العدوان حتى وصلت مصر محطة عام ١٩٧٣ وهى تكاد تكون مفلسة تماما .

— بعد تحقيق النصر بدأت رياح التنمية تهب من جديد وكانت الحاجة ماسة الى عودة مهاجرى مدن القناة الى ديارهم من جديد ونشأت الحاجة الى تعويض ما دمرته الحرب وتطهير قناة السويس وفتحها للملاحة البحرية .

بدأت مرحله جديده فى صياغة سياسة اسمية الاقتصادية والاجتماعية بعد حرب النصر فى اكتوبر ١٩٧٣ حيث تم تشخيص مشكلة التنمية على الوجه التالى :-
أولا : من وجهة نظر التنمية القومية الشاملة :

بدأت الحكومة تنظر الى المشكلة بفعالية أكثر وذلك بدراصة بعض البرامج المصممة بطريقة جيدة لتحقيق النمو الاقتصادى مع التركيز على نوعية ذلك النمو وليس على كميته فقط . ونادت القيادة السياسية بان الرخاء قائم فى الطريق . ولكن قصور امكانيات التمويل كانت قيداً على حرية المخطط والسياس نظرا لارتباط ذلك بخطى السلام .

ثانيا : من وجهة نظر تنمية المناطق الحضرية (المدن الكبرى)

أصبح معلوما للجميع سواء المواطن العادى أو المخطط أو السياسى ان وسائل العلاج الوقتيه فى المدن لن تجدى للتغلب على المشاكل التى تواجه المواطن كل يوم فلا تنظيم الاسره ولا اغلاق اقليم القاهرة فى وجبة المهاجرين ولا تحويل الاستثمارات الصناعية خارج القاهرة والاسكندرية سوف يكون له نتائج اكيدة أم لا، أو ليس هناك شبه تأكد ان هذا أمر مرغوب فيه من عدمه .

لقد اتضحت حقيقة هامه وهى أن هناك ما يقرب من ٢٣ - ٢٥ مليون من السكان سوف يضافون حتى نهاية هذا القرن وأن اقليم القاهرة يتوقع ان ينمو بما يقرب من ٦٥ (١) مليون نسمة خلال العشرين سنة القادمة .

ما هى خطورة ذلك :

— الخطورة الاولى تتبع من ان التوسع غير المخطط للمناطق الحضرية الحالية سوف يضيف كثير من الامراض المؤثرة فى كفاية واداء ومكانية صيانه الخدمات المحلية والبنية الاساسية .

— الخطورة الثانية والاشد قد تنتج من تبوير ضياع اراضى زراعية غالية بدون مقابل للاحلال محلها بصرف النظر عن تكلفة الاحلال (٢)

اعتبار كل هذه المشاكل والاحساس بالخطورة السابقة كان وراء السلطة السياسية فى اعلان الالتزام بسياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة فى المناطق الصحراوية وضواحي اقليم القاهرة الكبرى واقليم الاسكندرية . وفى وسط الصحراء على الساحل الشمالى الغربى وفى وادى النطرون والنواحي

وسيناء .

ب — خطوط سياسة التنمية اعتبارا من عام ١٩٧٥ .

بدأت مره أخرى جهود التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بوضع خطه انتقالية تغطى الفترة من أول يوليو ٧٤ وحتى آخر ديسمبر ٧٥ (عام ونصف) لاعاده ترتيب الاقتصاد المصرى بعد الحرب وكان أول المهام هو اعاده تعمير منطقة قناة السويس ومدنها الثلاث من دمار الحرب تمهيدا لعودة سكانها بعد غيبة دامت ما يقرب من ٧ سنوات .

(١) يمكن التعرف على خطورة هذا النمو من أنه يلزم لمقابلة ذلك انشاء مدينة جديدة كل سنة تستوعب ٣٠٠ ألف نسمة خلال العقدين القادمين (٢٠ سنة)

(٢) تبلغ تكلفة استصلاح فدان من الاراضى الصحراوية ما يقرب من ٥٠٠٠ جنيهه ويدخل فى مجال الانتاج بعد حوالى ٦ سنوات .

إن نشأة فكرة التعمير بصفه عامه وانشاء المجتمعات والمدن الجديده بعد حرب أكتوبر المجيده فى ٧٣ كانت بداية التفكير لعمل جاد لاحتلال السلام فى المنطقة ونفذ فكره الحرب مره أخرى والبدا باعداء بناء طاهد مشيه الحرب وعنده سكان مدن بور سعيد والاسماعيليه والسويس .

واقليم قناه السويس منطقه يمكن تحقيق نمو سريع بها من خلال تكلفة معقولة ومدون التمدد على الاراضى الزراعيه (١) والاقليم ذو مزايا توطئيه عاليه ولذلك اعتبر الاقليم مدخل (مكان) مناسب لبدا تنفيذ سياسة التحرك خارج الوادى المزدحم .

ومذ لك اتسع مفهوم التعمير ليشمل التنمية والبناء فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى من زراعه وصناعه واستصلاح اراضى ... الخ . وتشمل ذك فى ضروره انشاء مجتمعات ومدن جديده فى قلب الصحراء لتساعد على التخفيف من مشاكل المدن القائميه ومشاكل الاقتصاد بصفه عامه باضافة طاقات انتاجية جديده للاقتصاد القومى باستغلال عناصر نمو جديده . وكان لزاما أن يتم ذك فى اطار التزام سياسى ويشكل استراتيجيه طويله الاجل واضحه المعالم والاهداف لمقابلته تحديات التنمية الاقتصاديه والاجتماعيه فى بعدها المكانى .

وكانت أول خطوه لوضع سياسة التنمية الاقتصاديه فى ثوبها الجديد يتضمن البعد الخاص بالمكان "التخطيط الاقليمى" والخرج الى الصحراء بانشاء المجتمعات والمدن الجديده هو القرار الجمهورى رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٤ بتخصيص الاراضى الواقعه بين الكيلومتر ٤٨ والكيلومتر ٦٨ من القاهره على طريق القاهره - الاسماعيليه الصحراوى لانشاء أول المجتمعات الجديده فى مصر وهو مدينه العاشر من رمضان وان تضم اداريا لمحافظة الشرقيه باقليم قناه السويس . ويمثل هذا القرار نقطه انطلاق جديده لتتضمن السياسة الاقتصاديه والاجتماعيه بعددا جديدا هو البعد المكانى أو التعمير .

(١) Dr. S.M. Maksoud, Human settlement* A Basic Issue In Regional Development strategy of Suez Canal Area, Polish-Egyptian Seminar, 5-12 Nov., 1979, warsaw, 1979, P. 10

٣. سياسة (*) انشاء المجتمعات والمدن الجديدة في مصر

تبلورت سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة بعيدا عن وادى النيل فى اطار السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واصبحت جزءا مكملا لها وكان أن حددت استراتيجيه التنمية الاقليميه ٧٨ - ٨٢ اهداف انشاء مناطق الجذب فى الصحراء فى الآتى (١) :

- زياده الدخل القومى والاقليمى - باعتبار ان هذه المدن تمثل فى حقيقتها مجتمعات انتاجية تضيف الى الدخل القومى والاقليمى علاوة على زياده القاعد الاقتصاديه للدولة

- توفير فرص عمل للسكان هى اساس نمو هذه المدن

- تخفيف الضغط السكانى على المدن الكبيرة نتيجة لخلق مناطق جذب جديد (٢)

هذا وقد حددت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاهداف الرئيسية للتمير وانشاء المجتمعات الجديدة فى المدى الطويل كالآتى (٣)

- كسر حده الكثافة السكانية العالية وتخفيف العبء على المناطق والمدن الحالية بالخروج الى صحراء مصر وسواحلها حيث توجد مصادر للثروات الطبيعية تصلح لاقامه قاعد اقتصاديه لمجتمعات عمرانية جديده .

- انشاء مجتمعات عمرانية تمتص جزءا من التكدس السكانى فى المدن المختلفة باقامه مناطق سكنية متكاملة الخدمات والمرافق بامتدادات المدن الكبرى وفى المناطق غير الصالحة للزراعة فى اطار تخطيط عمرانى مبنى على اسس علمية سليمة .

- احدث تغيير اساسى فى الهيكل الاقتصادى والعمرانى المصرى مع التركيز على معالجة الاختناقات التى فرضتها سنوات الركود الاقتصادى .

(١) استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦ / ٣٩٣

(٢) تم اجراء دراسات سكانية واقليمية لتحديد مواقع تلك المدن واهدافها ومراحل نموها ، وقام باعدادها متخصصون لحساب جهاز التميمير .

(٣) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢ / ٨٣ - ٨٦ / ٨٧ ، وزارة التخطيط ، ص ١٣٢ وما بعدها

(*) مفهوم السياسة وتحديد اهدافها وادوات تنفيذ السياسة ، انظر د . سيد محمد عبد المقصود ، مفهوم وتصنيف ادوات سياسة التنمية الاقليميه ، مذكره خارجيه رقم ١٢٥٣ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ص ٥٠

- زيادته معدلات التنمية واصلاح المرافق
- الاستفادة من الموارد الكامنه فى صحراء مصر وسواحلها وذلك للتخفيف عن المناطق المكتظة بالسكان وتعديل الخريطة السكانية لجمهورية مصر العربية .
- العمل على أن يمتد العمران الى خارج الرقعة المأهولة حاليا أى خارج المدن والقرى وذلك لاستيعاب الجزء الأكبر من الزيادة السكانية المتوقعه خلال السنوات الباقية من القرن العشرين ، وامتصاص تحركات الهجرة الداخلية وتغيير مساراتها الى المدن والمجتمعات الجديدة حتى لا تسبب ضغطا على المراكز والمدن الحضرية الحالية .
- انشاء المدن والمجتمعات الجديدة فى اطار تخطيط اقليمى عمرانى منبثق من تخطيط قوسى عام .
- العمل على توطین الصناعات فى مناطق محدده للاستفادة من الوفورات الاقتصادية للمشروعات الصناعية
- خلق حافز لتدفق رؤوس الاموال فى المناطق الجديدة ، وذلك بتهيئة الظروف المناسبة للمشروعات فى مجال الانتاج الصناعى وفى مجال الخدمات .
- وسائل تنفيذ سياسته انشاء المجتمعات والمدن الجديدة ، وللأزمة لتحقيق أهداف تلك السياسة
- لتحقيق تنفيذ سياسته التنمية فى مجالاتها المختلفة وتحقيق الاهداف التى رسمت تلك السياسة من أجلها لا بد من توافر مجموعه من الادوات والوسائل المختلفة منها ما هو اقتصادى ومنها ما هو تنظيمى وادارى (١) . الخ .
- وقد عينت الخطط الاقتصادية ادوات تنفيذ سياسته انشاء المجتمعات والمدن الجديدة فى نوعين من الادوات كالآتى :

(١) د . سيد محمد عبد المقصود - المرجع السابق . ص ١٤ وما بعدها .

- ١- أدوات اقتصادية وهى الاستثمار العام
- ٢- أدوات ادارية وتنظيمية وهى انشاء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

١- الأدوات الاقتصادية " الاستثمار العام "

قامت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخمسية ٧٨ - ٨٢ باقتراح تخصيص مبلغ ٣٢١,٦ (١) مليون جنيهه للمدن الجديدة موزعه كالاتى :-

جدول رقم ٣

الاستثمارات المقترحة للمدن الجديدة فى الخطه

الخمسية ٧٨ - ١٩٨٢

القطاع	المبلغ بالمليون جنيه	%
قطاع الاسكان	٨١٦	٢٥٣,٧
قطاع المرافق العامه	٨٥٠	٢٦٤,٣
قطاع الكهرباء	٢٥٠	٧٧,٧
قطاع النقل والمواصلات	٥٠٠	١٥٥,٥
قطاع الصناعة	١٦٠	٤٩,٨
قطاع الخدمات	٥٠٠	١٥٥,٥
قطاع التجاره والمالى	٩٠	٢٨,٠
قطاع الزراعة والرسى	٥٠	١٥,٥
جمله	٣٢١,٦	١٠٠,٠٠

ويبلغ الجزء المطلوب بالنقد الاجنبى من هذا المبلغ هو ١٠٥,٦ مليون

جنيه بنسبه ٣٢,٨٤ % والباقى بالعمله المحليه وقدره ٢١٦ مليون جنيه ويمثل

(١) استراتيجيه التنميه والتخطيط الاقليمى ، مرجع سبق ذكره . هذا وتوضح الخطه الخمسيه ٨٣/٨٢ - ٨٦/٨٧ أن اجمالى الاستخدامات الاستثماريه للتعمر منذ بدايه فى منتصف عام ١٩٧٤ وحتى ٨٢/٦/٣٠ قد بلغ ١١٨,٥٤ مليون جنيه سواء للتعمر فى اقليم قناه السويس أو للتعمر فى المجتمعات الجديده وكان التركيز فى هذه الفتره على البنيه الاساسيه حيث خصص لقطاع النقل والمواصلات ٣٤,٤ % من اجمالى الاستخدام الاستثمارى وكذا ١٦ % للاسكان ، ١٤,٦ % للمرافق العامه أنظر الخطه الخمسيه للتنميه الاقتصادية والاجتماعية ٨٣/٨٢ - ٨٧/٨٦ وزاره التخطيط ، القايره ١٩٨٢ ، ص ١٣٦ .

نسبه ٦٢,١٦% من اجمالي الاستثمار ٠ كما أنه قد تم اعتماد مبلغ ١٠٢ مليون جنيه للجهاز المركزي للتعمير منهم ٣٦ مليون بالنقد الاجنبي بنسبه ٣٥,٢٩% ٠ ويستخدم هذا المبلغ لمشروعات التخطيط الشامل والمسح الجوى وكذا مشروعات الطرق التي تخدم المدن الجديدة وهى

— اتوستراد مصر الجديدة

— اتوستراد مصر — حلوان

— طريق الاسماعيليه مصر الصحراوى

— طريق السويس — بور سعيد الصحراوى

— طريق الاسماعيليه / السويس

وكذا مشروعات الاتفاق تحت قناه السويس

ويتضح من الجدول السابق أنه قد خصصت نسبه متقاربه لكل من قطاع الاسكان والمرافق العامه وهما البنيه الاساسيه للمدن الجديدة ٠ ثم يلى ذلك قطاعى النقل والمواصلات وقطاع الخدمات ، حيث تمثل هذه القطاعات الانشطة الاساسيه التى تتوطن بعدها النشاط الانتاجيه وتمثل حوافزاً اساسيه للمستثمر الخاص وكذا هجره المواطنين الى هذه المجتمعات الجديدة ٠

أما الخطه الخمسيه ٨٣/٨٢ — ٨٧/٨٦ لقطاع التعمير والمجتمعات

الجديده فقد خصصت الاستثمارات التاليه

تبلغ اجمالي الاستثمارات المقدره لانشاء المدن الاربع الكبرى ذات القاعده الاقتصاديه المستقله وهما العاشر من رمضان والسادات ، و٦ أكتوبر والعامريه الجديده ما يقرب من ٤,٥ مليار جنيه مصرى باسعار عام ١٩٧٦ ٠ وفيما يلى جدول يوضح التكلفة الاستثماريه لكل مدينه من تلك المدن ٠

جدول رقم ٤
التكلفة الاستثمارية المقدرة للمدن الجديدة (١) حتى
سنة ٢٠٠٠ بأسعار عام ١٩٧٦

المدينة	اجمالي الاستثمار المطلوب بالمليون جنيه
العاشر من رمضان	١٠٣٥
السادات	١٠٠٠
٦ أكتوبر	١١٥٥
العامية الجديدة	١٢٣١
جملة	٤٤٢١

أما الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ فقد خصصت مبلغ ١٦٨١٥ مليون جنيه وذلك لاستكمال المشروعات التي بدأ فيها مع التركيز على المشروعات الجديدة . لاستكمال نمو تلك المجتمعات .

والجدول التالي يوضح الاستخدامات الاستثمارية للتعمير والمجتمعات الجديدة في الخطة الخمسية ٨٢ - ١٩٨٦ .

جدول رقم ٥
الاستخدامات الاستثمارية للتعمير في الخطة الخمسية
٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ حسب القطاعات

القطاعات	استثمارات الخطة مليون جنيه	%
الزراعة واستصلاح الاراضى	٥٦٨	٣ر٤
الصناعة والتعدين	٤٥٨	٢ر٧
الطاقة	١٦٠	٥ر٧
المقاولات	٢٥٠	١٤ر٩
النقل والمواصلات	٣٢٠	١٩ر٠
التجارة والمال	٥٠	٠ر٣
الاسكان	٣٦٠	٢ر١
المرافق العامة	٢٠٠	٤ر١٧
الخدمات	١٧١	١٠ر٥
الجملة	١٦٨١٥	١٠٠ر٠

(١) وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة - خطة مدينة العاشر من رمضان ه القاهرة ١٩٧٨
ص ٣ - ٢٠

٢- الادوات الادارية والتنظيمية

تم انشاء آليه فى وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة للقيام بتخطيط وتنفيذ سياسة التعمير الجديدة ، فى الدولة تتمثل فى هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة . وقد صدر قانون خاص ينظم عليه التعمير " القانون رقم

٥٩ لسنة ١٩٧٩

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة

بعد أن بدأت جهود التعمير كان من الضروري انشاء هيئة مستقلة تمثل وتقوم بمهام تنفيذ سياسة التعمير وانشاء المجتمعات والمدن الجديدة لذلك صدر القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ بانشاء " هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة " وتبعيتها للسيد رئيس مجلس الوزراء - ويرأس مجلس ادارتها السيد وزير الدولة للتعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة . وتشمل الهيئة جهاز الدولة الحكومى المسئول (١) عن انشاء المجتمعات والمدن الجديدة . وقد صدر القانون بوضع تعريف المجتمع العمرانى الجديد على الوجهة التالى " يقصد بالمجتمعات العمرانية الجديدة كل مجتمع بشرى متكامل يستهدف خلق مراكز حضرية جديدة ، تحقق الاستقرار الاجتماعى والرخاء الاقتصادى والصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الاغراض) بقصد اعادة توزيع السكان عن طريق اعداد مناطق جذب مستحدثة خارج نطاق المدن والقرى القائمة (٢)

(١) انظر القانون رقم ٥٩ لسنة ٧٩ فى شأن المجتمعات العمرانية الجديدة

(٢) د / صلاح العبد الاستيطان فى الاراضى المستصلحة الجديدة فى ج م ع ، الاهرام الاقتصادى ، ملحق عدد ١٥ نوفمبر ٧١ القاهرة
انظر كذلك د / محمد عبد المنعم غفر ، امكانيات التوسع الزراعى
الافقى .

هذا وقد حدد القانون بوضوح اختصاصات الهيئة وكذا علاقتها بالهيئات
والاجهزة الاخرى المعنية وكذا طرق التمويل المختلفة .

٤ . الجهود التي تمت فى مجال انشاء المجتمعات والمدن الجديدة

بعد تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى وتوزيع الاراضى على الفلاحين المعدمين
عملت الثورة على انشاء مجتمعات مستحدثة على الاراضى الصحراوية لزيادة الرقعة
الزراعية وتوزيع هذه الاراضى بعد استصلاحها ووصولها الى مرحلة الاستزراع على
الفلاحين المعدمين لتحويلهم الى ملاك وانشئت لذلك هيئات للقيام بجهود الاستصلاح
والعوطن فى الاراضى الجديدة "هيئة تعمير الصحارى" ثم الهيئة المصرية العامة
لاستصلاح الاراضى ثم الهيئة العامة لتعمير الاراضى ثم المؤسسة المصرية العامة
لاستغلال وتنمية الاراضى المستصلحة .

وقد قامت جهود انشاء المجتمعات العمرانية الزراعية الجديدة الاولى
حتى عام ٧٥ فى مناطق مديرية التحرير ، الوادى الجديد ، النوبة وكذلك المجتمعات
الجديدة فى الاراضى المستصلحة على مياه السد العالى (١)

المجتمعات والمدن الجديدة بعد حرب ١٩٧٣

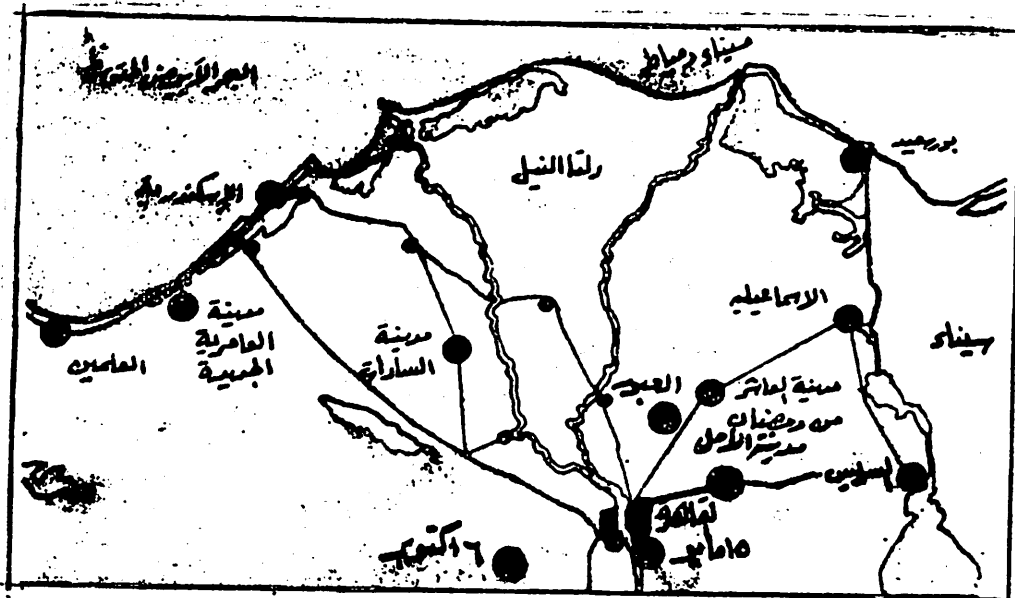
تم تخطيط وانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة فى مصر فى نوعين
اساسيين من المدن :-

— مدن ذات كيان اقتصادى مستقل Self contained cities

وهذه المدن هى العاشر من رمضان ، السادات ، ٦ أكتوبر ، العامرية
وكذلك مدينته الامل

(١) د . صلاح العبد ، الاستيطان فى الاراضى المستصلحة المرجع السابق .

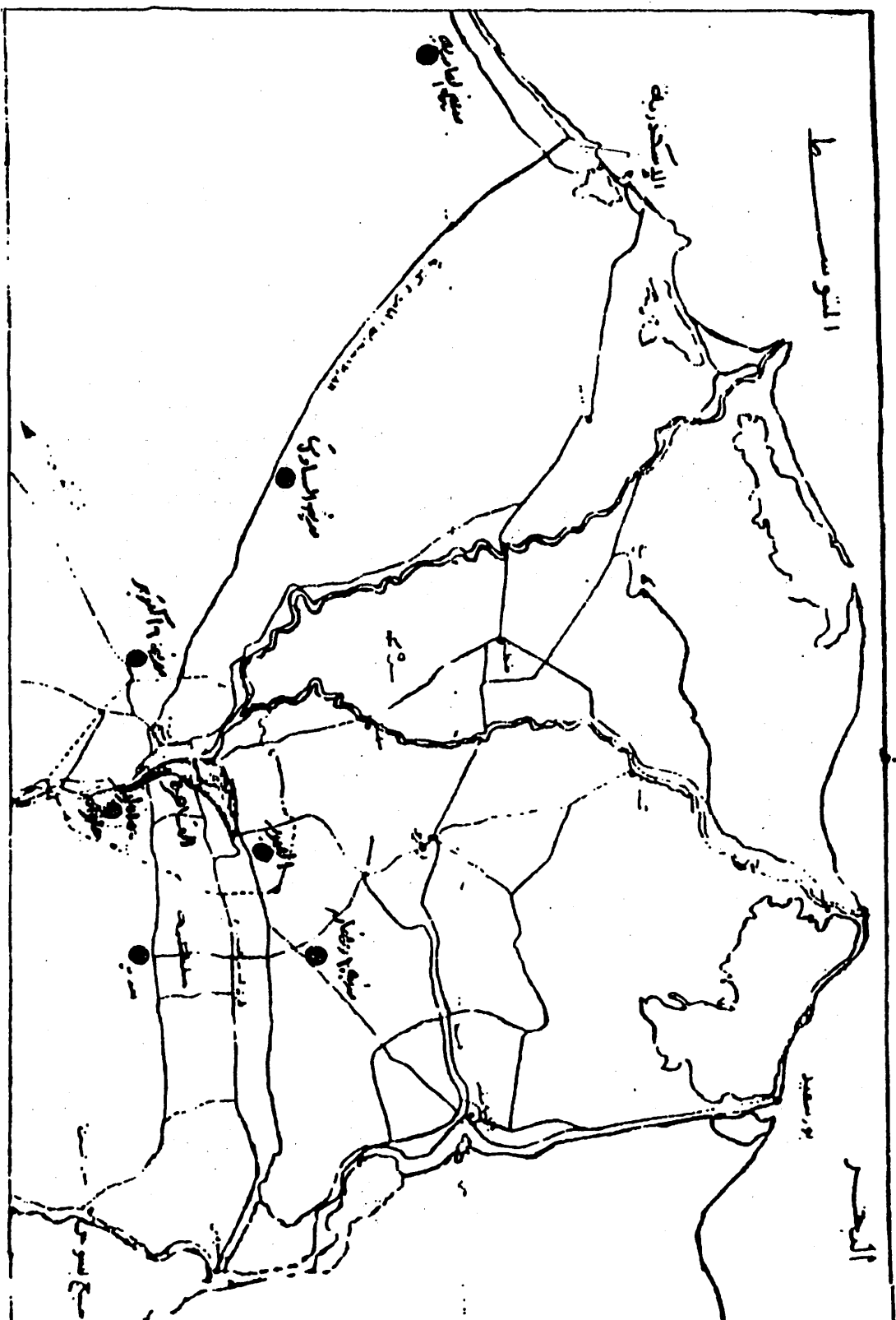
خريطة رقم ٢



مواقع المدن الجديدة في مصر

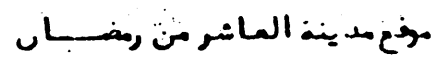
المصدر: دليلك الى المجتمعات العمرانية الجديدة

خريطة رقم ٣



مواقع المدن الجديدة

مصدر : هيئة العامة لتخطيط المدن ومركز بحوث تنميطية والتخطيط لشؤون المدن ومدينة الإسكندرية
 انقش في الرابع و الجزء الأول و ١٩٩٠ م ١١



وتعتبر مدينه ١٠ رمضان أول مجتمع عمراني يتم البدء بالعمل فيـــــــة
في مايو عام ١٩٧٧ وبلغ عدد الاسر الموجهة والمقيمه اقامه دائمة في المدينه لان حوالى
٥٠٠ اسره ، أما مدينه السادات فما زالت في مرحلة الانشاء وكذلك مدينه
٦ أكتوبر ، والعامريه ، ويجرى حاليا التخطيط لمدينه الامل الجديد ، وهذه
المدن خططت بحيث يتوفر لها قاعدة اقتصادية صناعية مستقلة

— مدن توابع Satellite cities

تهدف هذه المدن الى كسر حده الكثافه السكانيه العاليه عن المدن الكبرى
وخاصه مدينه القاهره وهى مدن ١٥ مايو للعاملين بحلوان ومدينه السلام ومدينه
العبور ، ومدينه الامل .

— كما تم انشاء مجتمعات جديده في مناطق اخرى لاستغلال بعض الخامات
والموارد الطبيعيه المتاحه في صحراء مصر ومنها المجتمع الجديد بنجع
حمادى ومشروع الالومنيوم ، المجتمع الجديد بالواحات البحريه لاستخدام
خام الحديد ، المجتمع الجديد بابو طرطور لاستغلال خام الفوسفات وكذلك
المدن البتروليه الصغيره على ساحل خليج السويس في سيناء ، والمجتمع الزراعى
الصناعى بصحراء الصالحية ومدينه الحمراءين لاستغلال فوسفات البحر الاحمر .

وهناك دراسات وجهود مكثفه لانشاء مجتمعات جديده اخرى منها على
سبيل المثال مدن الامل ، العبور ، بدر وكذلك مدينه وميناء دمياط ، ومدينه
الفيروز بشمال سيناء بدلا من مستعمرة ياميت ورمز للاراده المصريه بالتعمير
وكذلك منطقه وادى النطرون وغرب النوباريه .

العرض السابق للجهود التى تمت في مجال انشاء المجتمعات والمدن
الجديده لم يتعرض لما هو مخطط وما تم انجازه من هذه المشروعات نظرا لانها ما زالت
في مرحلة الانشاء وتقييم ذلك لا يتم الا بعد اكتمال تلك المشروعات الكبيره كثيفه

الاستثمار حيث تحتاج الى ما يقرب من ١٥ سنة حتى تكتمل والهدف الاساسى من العرض السابق هو القاء الضوء على تلك الجهود حتى يتم تقييم سياسة انشاء المجتمعات الجديدة بدرجة من الدقة بغدر الامكان

٥ . تقييم سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة .

أصبح اتجاه تبني سياسة انشاء المجتمعات والمدن الجديدة عاماً وسائداً فى جميع الدول سواء النامية أو المتقدمة . وقد بدأ هذا الاتجاه قوياً بعد الحرب العالمية الثانية وقد فرضته اعتبارات سياسية وانمائية يمكن صياغتها على انها سياسة رشيدة لاختيار نمط من النمو العمرانى والاقتصادى والاجتماعى المخطط يؤدى لتحقيق هدف اقتصادى قومى عام وهو الاستخدام الامثل لموارد المجتمع .

ونظراً لقصور الموارد المالية^(١) وندرتها فى الدول النامية " قصوراً وعجزاً الاستثمارات " وان مشروعات انشاء المجتمعات والمدن الجديدة مشروعات كبيرة تحتاج لموارد استثمارية ضخمة تستلزم تخصيص نسبة كبيرة من موارد المجتمع ولمده طويلة كما أن مدة انشائها " فترة التفريخ " طويلة نسبياً أى انها لا تحقق عوائد على استثماراتهم أو تسترد ما أنفق فيها الا بعد مدة طويلة . لذلك يصبح من الاهمية بمكان - أن تكون هذه السياسة رشيدة فى بنائها وتحديد أهدافها وتبنى قراراتها وتقييم نتائجها مقدماً " فى شكل دراسات جدوى على أسس واقعيه " بحيث توضح الاعباء من ناحية والعوائد من ناحية أخرى ، وأن يكون هذا التقييم من وجهه نظر المجتمع (المستوى القومى) National Social Viewpoint ان أن كثيراً ما يكون الخطأ فى تقدير العوائد بما تستوعبه هذه المجتمعات من كثافة سكانية وان تكون النظره الى التكاليف نظره شاملة من وجهة ما يتحمله المجتمع كله لذلك يجب أن يدخل فى عملية حساب هذه العوامل ما يأتى :-

(١) تشير تقارير البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الى ارتفاع مديونية الدول النامية سنة بعد أخرى نتيجة القروض واعتمادها على استيراد احتياجاتها من الدول المتقدمة ليس فقط للمعدات الراسدة اليه من الآلات والمعدات ولكن للأسف الاقتراض للنفذاء - وأزمة المكسيك ليست بعيدة عن الازدهان ، كما ان الجوع يقتل المئات فى افريقيا وأسيا . آخر تقرير لوزير التخطيط ان ديون مصر ٨٩ ملياراً جلس مجلس الشعب عند عرض الخطه والميزانية لعام ٨٥/٨٦ - يونيه ١٩٨٥

- الامتداد العمرانى العشوائى وتكلفته فى المدى القصير والمتوسط والطويل —
سواء كان هذا الامتداد على اراضى زراعية لازمه لانتاج الغذاء بدلا من
استيراده أو اراضى يمكن أن تستخدم فى أوجه انتاجية أكثر جدوى اقتصادية •

- الاعباء التى يتحملها الفرد والمجتمع كله (تكلفه) عند وصول بعض المراكز الحضرية
الكبيرة الى احجام غير مناسبة (ظهور اللوفورات) سواء تكاليف مواصلات أو أوقات
ضائعه والمعاناة اليومية فى المعيشة وما يؤدى اليه من انخفاض مستوى الرفاهية
وكذلك تكلفة التلوث فى البيئة سواء الماء أو الهواء والضوضاء والازدحام والمرافق
العامة الاخرى كالصرف الصحى ... الخ •

من ناحيه أخرى هناك :-

- الفوائد التى سوف تعود على الدولة (المجتمع) متمثلة فى عوائد المشروعات الاقتصادية
والاجتماعية التى سوف تتوطن فى المجتمع الجديد

- ما يضيفه المجتمع الجديد من امكانيات النمو المستقبلية — سواء استغلال لموارد
طبيعية أو امتداد على الحيز غير المستغل من المسطح المصرى •

- فرص العمل الجديد التى سوف تضيفها الانشطة الجديد فى المجتمع الجديد

- عوائد اتاحه حياه أفضل ومستوى اعلى من الرفاهه لقطاع أوسع (اسكان) من
المجتمع سوف تتوطن فى هذه المجتمعات (تقييم وقسّتر)

الخطوط العريضة لتقييم سياسة التنمية

أولا : الالتزام السياسى وتحديد الاهداف العامة لاستراتيجية التنمية

— بغداد حرب النصر فى اكتوبر ١٩٧٣ تبنت القيادة السياسية " سياسة التعمير "
حيث التزمت باعادة تعمير مدن القناه الثلاث تمهيدا لعوده سكانها بعد غرقه
دامت حوالى ٧ سنوات وكذلك اعاده فتح قناه السويس لصالح مصر والعالم •

هذا وقد قدمت ورقة أكتوبر تصورا لخطوط التنمية الاقتصادية والاجتماعية
" الاهداف القومية " ^(١) حيث اوضحت السلطة السياسية بعد الحرب الالتزام السياسى
بالتعمير وامتد هذا الالتزام من تعمير مدن 'لقناه الى تبنى سياسة التعمير وانشاء
المجتمعات العمرانية الجديدة ، وتصور جديد لخريطة لتوزيع السكان فى مصر .
وقد كان أهم الاهداف المعلنة هي :-

- ١- النمو الاقتصادى السريع من خلال التصنيع بقيادة القطاع العام ومساهمته
فعال من القطاع الخاص
- ٢- تنمية الموارد القومية الاساسية المثلثة لثروة المجتمع وهى القوة البشرية
- ٣- تنمية مراكز حضرية (تجمعات) جديدة خارج وادى النيل والدلتا حيثما يمكن
ان يتوطن التصنيع والتحضر بحيث يتم الحفاظ على الاراضى الزراعية وعدم
فقدانها .

هذا يوضح ان الدولة قد التزمت سياسيا بالتعمير وانشاء المجتمعات
الجديدة ، وأصبحت هذه السياسة جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة نحو التنمية
الاقتصادية والاجتماعية ولتقييم هذا الاتجاه ، رغم انه اتجاه لا بديل ولا محيد
عنه لحل مشكلات التنمية فى مصر فى بعدها المكانى على وجه الخصوص ، الا ان
هذه السياسة قد بنيت على آمال وتصور لا مكانات لم تتحقق . فقد بنيت السياسة
الجديدة على أساس قانون استثمار راس المال العربى والاجنبى " القانون ٤٣ "
الذى هدف الى دعوته رؤوس الاموال الخاصة العربية والاجنبية ورأس المال المصرى

(١) ورقه أكتوبر ، انظر كذلك
UNDP & ARE , Suez Canal Regional Plan 1976, Cairo 1976, PP.9 -10

للمساهمة في عملية التنمية وتعبئة عدد من المليارات كمشروع عالمي لتمويل التنمية في مصر . ولم يتحقق الكثير من هذه الاملات لاسباب كثيرة _

أ- الاسباب السياسية في المقام الاول وخاصة ظروف عدم الاستقرار في المنطقة وكذلك خوف راس المال الخاص من اجراءات التأميم والحراسة رغم تأكيد السلطة السياسية في كل تصريحاتها والقوانين الصادره بعدم جواز فرض الحراسة أو التأميم . . . الخ .

ب- عدم قدره الاقتصاد المصري وخاصة عدم ضمان نسبة عائد مرتفعه لراس المال الخاص في المشروعات كثيفه راس المال وطويله الاجل وكذا محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري

ح- العجز الكبير في ميزان المدفوعات -

هذا ورغم معرفة السلطة السياسية بقصور التمويل وتدبير الاموال اللازمه لذلك الا انها امام الالتزام قامت بالبدء في مشروعات التعمير وكان أن صدر قرار تخصيص الاراضى اللازمة لاقامه أول مجتمع صناعى جديد على اراضى الصحراء وهو مدينه العاشر من رمضان في شهر يونيه ١٩٧٦ . وبدأت مرحلة التخطيط الجاده بدراسات تمهيدية (١) لتحديد مواقع التجمعات العمرانية والمدن الجديد .

(١) قدم برنامج الامم المتحده للتنمية بمصر ، معونه لتمويل الدراسات الخاصه بالتعمير ابتداءً من تعمير اقليم قناه السويس وكذا بعض المدن الجديده وأخيرا بدراسه عن اماكانات التنمية بجنوب مصر . وقد قامت مجموعة من المكاتب الاستشارية العالمية بالاشتراك مع المتخصصين المصريين في اعداد الدراسات الخاصه بهذه المدن
انظر الدراسه الخاصه بكل من مدينه ١٠ رمضان ، مدينه السادات ، مدينه ٦ اكتوبر . . . الخ

هذا ومن بين الخطوات الجادة لتنفيذ سياسة المجتمعات الجديدة
ما يأتي :-

- البدء بتخصيص بند من بنود الاستثمار في الخطط الاقتصادية
والاجتماعية والميزانية العامة للدولة تحت اسم المجتمعات والمدن
الجديدة .

- ادخال اسم التعمير والمجتمعات الجديدة في اطار مسمى وزاره الاسكان
واعاده تشكيل الوزاره وانشاء قطاع للتعمير والمجتمعات الجديدة وكذلك
هيئة للتخطيط العمراني

- توجت السلطة السياسية جهودها والتزامها بسياسة التعمير كركن
مكمل لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة بان صدر القانون
رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ في شان المجتمعات العمرانية الجديدة . هذا وتنص
المادة الاولى من القانون على تعريف المجتمع الجديدة ، كما المادة الثالثة
فتحظر انشاء المجتمعات العمرانية الجديدة على الاراضي الزراعية وهذا
مكسب تشريعي كبير له عائد القومى فى المستقبل ، وكذلك حافظت
المادة على ما قد يوجد بالارض من ثروات معدنية او بترولية
او اثار وهى موارد طبيعية غالية .

كما نص القانون على ان تنشأ هيئة " المجتمعات العمرانية الجديدة
تكون - دون غيرها - جهاز الدولة المسئول فى انشاء هذه المجتمعات العمرانية
ويعبر عنها فى هذا القانون " بالهيئة "

ولقد كان أهم بنود القانون هو نص المادة ٧ حيث نصت على " تتولى
الهيئة اختيار المواقع اللازمة لانشاء المجتمعات العمرانية الجديدة واعداد
التخطيطات العامة والتفصيلية لها وذلك طبقا للخطة العامة للدولة (وهو
سبب من اسباب نجاح التجربة الانجليزية)

إذا كانت سياسة المجتمعات والمدن الجديدة قد أصبحت جزءاً متكاملًا
في سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن الخطوة التالية يجب أن تكون هي

ثانياً : مدى تشكيل المجتمعات والمدن الجديدة ركن أساسى من خطة التنمية
الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك على المستوى القومى أو المستوى الإقليمى
ولمعرفة ما إذا كانت هذه السياسة تمثل ركناً أساسياً من أركان وأعمدة التنمية
فيكون تقييم ذلك على الأسس التالية :-

أ - ما تقدمه هذه المجتمعات والمدن الجديدة من اضافة جديد للطاقيه

الانتاجية للاقتصاد المصرى - فى شكل اضافة للنتائج القومى الاجمالى :

ب - ما توفره من فرص عمل جديد

ج - ما تستوعبه من سكان (اعاده التوزيع السكانى)

د - ما تساهم به من فتح آفاق جديد للتنمية وخلق عوامل نمو جديد

هـ - علاج مشاكل المناطق الحضرية القائمة .

والاهداف السابقة تحدد مدى مساهمة هذه السياسة فى تحقيق

الاهداف القومية للاقتصاد المصرى فى بعده المكانى كالآتى :

أ - ما تساهم به المجتمعات والمدن الجديدة من اضافة للاقتصاد القومى طبقاً

لنص القانون^(١)، ان هذه المجتمعات والمدن الجديدة ، عبارة عن تجمعات

بشرية جديد متكاملة ، على مناطق جذب مستحدثه خارج نطاق المدن

والقرى القائمة .

وهذا يوضح ان الاضافه الاولى لطاقيه الاقتصاد القومى تتمثل فى :-

— اضافته حوالى ٣٠% (١) (اجمالى الحيز الذى سوف يتم استغلاله فى انشاء
انشطه جديده وتوطن السكان به) ٠ ان المساحه المأهولة حاليا من المسطح
المصرى لا تتجاوز ٤% وعند ما يضاف لها ما يقرب من ٣٠% فان اجمالى المسطح
المعمور الجديد خلال السنوات الباقية من القرن الحالى يمكن مصر من دخول
القرن الحادى والعشرين بمساحه مأهولة ٣٤% وهو ما يمكن ان يستوعب أكثر
من مائه مليون مصرى بمعايير أفضل من المعايير التى يعيش بها ٤٥ مليون
مصرى فى مساحه ٤% (اذا تحقق ذلك)

— واذا ما أريد قياس هذه الطاقه الجديده المضافه للاقتصاد المصرى كىما فقد
يتعذر ذلك حاليا ولكن على اساس علمى بسيط يمكن قياس هذه الاضافه
بمتوسط الكفاية الانتاجية القومية لاعداد فرص العمل المنتظر انشاءها فى
المجتمعات والمدن الجديده "يعطينا تقدير للقيمه المضافه المتوقعة حتى
سنه ٢٠٠٠" ٠ انه من المنتظر ان توفر المدن الاربع الكبرى المستقلة
ذات الكيان الاقتصادى أكثر من نصف مليون فرصه عمل جديده فى قطاعات
النشاط المختلفه والنسبة الاكبر فى قطاع الصناعه ذو الانتاجية المرتفعه ٠

ب — ما توفره من فرص عمل جديده

ينتظر ان توفر المجتمعات والمدن الجديده فى كل من العاشر من رمضان
والسادات والسادس من اكتوبر ومدينه العامريه الجديده ما يقرب من نصف مليون
فرصة عمل (٢) فى قطاعات النشاط الاقتصادى المختلفه واهمها الصناعات ٠ ان القوى

(١) خريطه مصر السكانيه مرجع سبق ذكره ص ٩ أما وزاره التخطيط فتقدر المساحه
المضافه من ٢٠٠٠/٧٦ حوالى ١٦٣ ٦٠ كم^٢ فيكون مجموع المسطح المعمور
سنه ٢٠٠٠ حوالى ٢٠٢١ الف كم^٢ أى بنسبه ٢٠٢% من اجمالى الحيز المصرى

(٢) يتوقع ان تبلغ فرص العمل الجديده فى المدن الاربعه المستقلة ٥٧٠ الف فرصة
عمل ، انظر الجدول رقم ٦

العاملة المصرية كانت وما تزال هي المورد الاقتصادى الرئيسى وعماد الاقتصاد المصرى — سواءً بادائها فى الداخل فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة أو أدائها العسكرى أو فى مساهمتها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية • ويعتبر ارتفاع معدل النمو السكانى وبالتالى ارتفاع معدل نمو عرض العمل سببا رئيسيا لانشاء وخلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الزيادات المستمرة سنويا • وفى اطار الوضع الاقتصادى العالمى والانخفاض المستمر فى اسعار البترول ووقف كثير من مشروعات التنمية الاقتصادية بالبلاد العربية وتوقع عوده الكثير من العمالة المصرية ، كان من أهم الاهداف للمجتمعات العمرانية الجديدة خلق فرص عمل جديدة لابناء مصر — والثروة الحقيقية لها • وما يجب العمل على التأكد منه فى هذا الصدد أن تلك الفرص المتوقعة هى فرص حقيقية لعمل منتج فعلا يضيف الى الانتاج القومى وانه يضمن أجرا (دخلا) مجزيا للانسان العامل يدفعه للمزيد من الجهد والانتاج يرفع مستوى معيشته

ح — ما تستوعبه المجتمعات والمدن الجديدة من سكان

تمت محاولات علمية كثيرة لتقدير اعداد السكان فى المستقبل واستخدمت كل البدائل العلمية والفروض لاعداد مجموعته على درجة كبيرة من الدقة من التقديرات، الا ان الواقع العهل خلال السنوات الخمس الماضية أكد ان هذه التوقعات اقل من الواقع ، مهما يكن الامر فان ادنى التوقعات تشير الى ان تعداد مصر سوف يصل عام ٢٠٠٠ (١) الى اكثر من ٦٠ مليونا ، وان تعداد القاهرة الكبرى سوف يصل الى ما يقرب من ١٢ — ١٥ أو ١٦ مليونا عام ٢٠٠٠

(١) قامت وزارة التخطيط بوضع خطوط عريضه " معالم الطريق الى سنة ٢٠٠٠ — على اساس ان يبلغ عدد سكان مصر ٦٢,٧ مليون نسمة سنة ٢٠٠٠ وتشير كثير من التوقعات ان العدد قد يصل من ٦٩ — ٨٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ — خريطة مصر السكانية — مرجع سبق ذكره ص ٣

أمام هذه الأرقام الكبيرة ماذا تقدم المجتمعات والمدن الجديدة من مساهمة لامتناس هذه الزيادة أم ستضاف تلك الأعداد فوق الأعداد المكسدة ففى المسطح المعمور حاليا . ان الاختلال فى توزيع السكان يتمثل فى :-

- اختلال التوزيع على مستوى المسطح المأهول والمسطح الخالى (الفراغ الصحراوى)

- اختلال التوزيع بين الريف والحضر

- اختلال التوزيع فى احجام المدن

- اختلال التوزيع فى اطار المدينه الواحده

الجدول التالى يوضح ما تستوعبه المدن الجديده عند اكتمالها حوالى عام ٢٠٠٠ والذى يبلغ حوالى ما يقرب من ٢ مليون نسبه بدون عدد السكان الذى تستوعبه المدينه بدر .

جدول رقم ٦
السكان والعماله المخططة فى المجتمعات العمرانيه
الجديده (١) عند اكتمال تلك المجتمعات

المدينه	عدد السكان المتوقع بالالف	الكثافه شخص/فدان	العماله المتوقع استيعابها	
			العدد بالالف	% من السكان
العاشر من رمضان	٥٠٠	٣٧	١٥٠	٣٠
السادات	٥٠٠	٤٤	١٦٥	٣٣
٦ أكتوبر	٣٥٠ - ٥٠٠	٣٥	١٠٥	٣٠
العاصريه الجديده	٥١٠	٤٥	١٥٠	٢٩
العبور	٣٥٠	؟	؟	؟
الامل	٢٥٠	؟	؟	؟
بدر	؟	؟	؟	؟
الاجمالى	٢٠١٠ - ١٨٦٠		٥٧٠	

(١) الأهرام الاقتصادى ، عدد ٦١٠ ، ١٩٨٠ ، كذلك هيئه المجتمعات العمرانيه الجديده ، وليك الى المجتمعات الجديده ، ١٩٨٤ ، بل ان المسئولين فى التعمير يتوقعون أن يبلغ اجمالى حجم السكان الذى تستوعبه المجتمعات الجديده حوالى ٥ مليون نسبه عام ٢٠٠٠ .

في إطار هذه الأرقام والتوقعات فإنه في أحسن الظروف سوف تستوعب المجتمعات والمدن الجديدة ٥ - ٧ (١) مليون نسمة عام ٢٠٠٠ (الأكثر تفاؤلا) وفي إطار أن عدد السكان سوف يصل تعداد ٦٠ - ٦٥ مليون نسمة (الأكثر تفاؤلا أيضا) وأن عدد السكان قد أعلن أنه وصل ٤٥ مليون نسمة في ١٩٨٥ فإن هناك ١٥ - ٢٠ مليون نسمة يتوقع زيادتهم وليس لهم أماكن سوف يتكدسوا على نفس المساحة المأهولة حاليا .

حقا أن التقييم المنطقي يقول أن هذه المجتمعات الجديدة لن تحل مشكلة التكدس السكاني ، ولكن الرد قد يكون وفي حالة عدم انشائها فكم تكون الصعوبة فسي تكدس ١٥ مليون وليس ١٠ فقط على نفس الحيز ولكن الأسلوب العلمي يقتضي مقارنة العدد المتوقع استيعابه سواء كان ٢ مليون أو ٥٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ يعاملين آخرين على جانب كبير من الأهمية

العامل الأول : التكلفة المقابلة لاستيعاب هذا العدد أي الاستثمارات في المدن الجديدة .

العامل الثاني : الخسائر التي سوف يتحملها الاقتصاد لو تم توطن هذا العدد على نفس المساحة القائمة .

إن العائد الإجمالي لتوطين السكان في المجتمعات الجديدة يساوي تكاليف توطينهم + خسارته الناتجة من توطينهم في المراكز القائمة وبذلك يمكن القول أنه مهما ارتفعت التكلفة الاستثمارية فإن المدخل الوحيد لحل مشكلة السكان هو الخروج للصحراء مع بحث أوجه الخروج بأقل تكلفة وبأسرع وقت لتفادي تكاليف قد لا يكون من الممكن تحملها في المستقبل .

(١) ٦٥ مليون سنة ٢٠٠٠ - ٤٥ اليوم = الزيادة ٢٠ مليون تستوعب منهم المدن الجديدة سنة ٢٠٠٠ ٥ - ٧ مليون ٠٠ الباقي ١٣ - ١٥ مليون نسمة سوف يتوطنوا في نفس المراكز السكانية الحالية حضر ، ريف .

د - ما تساهم به المجتمعات العمرانية الجديدة من فتح آفاق جديدة للتنمية

تقوم المجتمعات الجديدة أساساً كأنماط استيطان مختلفة عن أنماط الاستيطان البشرى التقليدية التى ربطت المصريين بشريط الوادى والدلتا طول آلاف السنين - السابقة - تلك الأنماط الصحراوية الجديدة تعتبر كما سبق القول إضافة للحيز المأهول واستغلال لموارد الأرض وهو أساس الحياة فهما كانت رداً جودته (١) ، أن هولندا تقوم بخلق الأرض فى البحر برفع مساحات كبيرة من المياه وضمها للحيز لزيادة مساحه المعمور . ان التعمير وإضافة هذه الموارد الأرضية يمكن ان تعمل كعبره فى شد عوامل نمو كثيرة لتعمل على زيادة معدل النمو والتنمية فى مصر وإذا استمرت هذه السياسه كجزء مكمل لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة واستخدمت بنجاح فإنه يمكن ان يتم تغيير جذرى فى مفهوم الاستيطان المصرى حول النيل ويدفع بالمصريين الى نمط جديد لتعمير وسكنى الصحراء . هذا بالإضافة الى ان آفاق جديدة للتنمية تنشأ من زراعه مناطق مجاورة لهذه المدن الجديدة تؤدى الى تنمية قطاع الزراعة الذى كان لاهماله سواء بالاهتمام بالتصنيع أو بالزحف العمرانى على الأرض أو تبويرها لصالح صناعة الطوب سوف يعيد توازن ميزان الغذاء المصرى وتكلفة ذلك تتضح من معدلات استيراد الغذاء واستمرار زيادتها بل والاعتماد على المعونات فى بعض السلع الغذائية . سوف لا شك تفتح المجتمعات والمدن الجديدة آفاق رحبة للتنمية فى حالة نجاحها واستمراريتها كمط أساسى من أنماط التعمير فى نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين .

(١) بمفهوم عدم وجود أى موارد اقتصادية يمكن استغلالها فوقيه أو فى باطنه - أى

صحراء جرداء فقط .

هـ — علاج مشاكل المناطق الحضرية القائمة

لقد صارت القاهرة مدينة العذاب — نظرا لشده الازدحام ، بل ومدينة الجيزة أيضا وكذلك الاسكندرية . ان المراكز الحضرية الكبرى أصبحت تجذب سكان الريف حتى ان القاهرة بدأت تشهد موجات وان كانت محدودة من الهجرة خارجة منها الى الاطراف البعيدة ^١ وتؤثر على ظهور اللوفورات الناتجة من الحجم ففى محافظتى الجيزة والقليوبية بل والاسماعيلية . كما أن محاولات جادة من جانب المسؤولين لاعادة تخطيط المدينة لتقليل درجه المعاناة من انسان القاهرة . هذا بالاضافه الى ان داخل احياء القاهرة نفسها نجد انماط مختلفه من الكثافات فاذا كانت كثافة السكان قد بلغت ٢٤ ألف شخص/كم^٢ فى القاهرة فان بعض الاحياء مثل باب الشعرية قد بلغت ٥ اضعاف المتوسط العام فى القاهرة . الوجه الثانى للازدحام هو اسلوب المعيشة — عجز المرافق والخدمات داخل المدينة . تكلفة التلوث ، انقطاع الكهرباء ، والضغط على شبكه المياه . . . الخ .

ان المدن الجديده سوف بلا شك فى حاله استيعابها للعدد المتوقع من السكان سوف تحمل جزءا من العبء عن كاهل المراكز الحضرية الكبرى كالقاهرة والاسكندرية (خلخله الكثافه السكانية) وسوف تؤدى لتسهيل الحياه ، كما أن المدن الجديده سوف تكون متوسطه الحجم وتقوم بذلك بتصحيح هرم المدن المصريه ففى تفاعل هذه المدن سواء الصغيره او المتوسطه الجديده والكبرى القائمة فى هيكل مكانى حضري قادر على تسهيل عمل عوامل النمو الحضريه والقومية وخلق عوامل نمو جديده — تساهم فى دفع حركه التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تصبح أو تشكل نظاما جيدا من المدن تدفع عوامل النمو فيها الى المناطق المحيطة (مناطق التاثير) سواء صحراء أوريف زراعى ، تتحسن الحياه الحضريه والريفية معا .

ان راحه انسان الحضر والريف تمثل ارتفاع لمستوى الرفاهه ، كذلك علاج مشاكل الحضر وخاصة التلوث ، والازدحام ، الخ — تؤدى الى تحسين نوعيه الحياه وهى أيضا مستوى أفضل من الرفاهه .

(١) من اهم اهداف المدن الجديده عكس تيار الهجرة والتحضر الزائد عن المناطق والمراكز الحضرية الكبرى الى تلك المدن الجديده أنظر .

العرض السابق للتقييم كان من وجه النظر القومية والسياسة العامة للدولة وهو تقييم عام لم ينظر الى التقييم المالى الكفى لقد تم تمويل هذه المشروعات من ميزانية الدولة حسب ما سبق بيانه واعتماد التمويل على التمويل العام عنصر من عناصر نجاح هذه المشروعات (ان نجاح التجربة الانجليزية وفشل التجربة الفرنسية يرجع الى قيام الحكومة البريطانية بتمويل المدن الجديدة من ميزانيتها وترك الحكومة الفرنسية ذلك للقطاع الخاص) نظرا لعدم امكانية الحصول على بيانات متابعـة دقيقة وبعد تجهز المدن الجديدة وعدم وجود هذه البيانات فى شكل قابل للتحليل بل ان معظم هذه المجتمعات باستثناء مدينه ١٠ رمضان كلها فى مرحلة الانشاء ولم تدخل مرحلة استمراد رؤوس الاموال والاستثمارات أو أى إيرادات من أى نوع، يمكن وضع مجموعه من المؤشرات للاستعانه بها فى حالة التقييم - مثال لذلك .

مؤشرات لتقدير المزايا أو الفوائد أو الإيرادات (العوائد)

- المساهمة فى زياده الناتج القومى الاجمالى
- ما تقدمه من فرص عمل جديده
- ما تستوعبه من سكان
- ما توفره من فرص اسكان جديده
- فوائد تغيير نمط استيطان المصريين التقليدى (الوادى)
- ما توفره وتستغله من موارد أو ما تخلقه من عوامل نمو جديده .
- موارد أرضيه جديده
- موارد طبيعىة
- موارد مائىة
- الدخول الناتجه من قطاعات النشاط الجديد مثل
- الصناعة
- الزراعة
- التجارة والخدمات

— ما تساهم به فى حل مشكلات المناطق الحضرية الحالية

— خلخلة الكثافة السكانية

— التغلب على الازدحام والمواصلات ٠٠٠ الخ

— تخفيف التلوث والضغط على المرافق

هذا وهناك أيضا مؤشرات لبنود التكاليف المترتبة على تلك المجتمعات مثل الاستثمارات اللازمة لانشائها وقد تكون فى شكل قروض ذات فوائد واقتساط سداد خلال مدد معينة أو معونات تضطر الدولة لاتخاذ سياسات معينة للحفاظ على تلك المعونات سواء فى شكل تبعية ٠٠٠ الخ . هذا وبعض هذه المؤشرات يمكن قياسه والبعـض الآخر يصعب قياسه ويمكن تقدير مدى أهميته للمجتمع مثال ذلك التحسن فى مستوى الرفاهه ومؤشراته كثيره ومن الصعب تقييمها كـما .

بالإضافة للمؤشرات السابقة ، يوجد هناك بعض الاعتبارات الهامة فى عملية التقييم وتحديد المؤشرات اللازمة للقياس منها ما هو خاص بالاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما هو خاص باستراتيجية (سياسة) انشاء المجتمعات والمدن الجديد كالآتى :-

نـالـمـا : الاعتبارات المطلوبه فى الاستراتيجية العامة للتعمير :-

١- يجب على خطه التنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية والاقليمية (١) أن تكون معده على اسس الاستراتيجية العامة للدولة ، هذا من ناحية ، وان تراعى هذه الخطط الحقائق الاقتصادية (الوضع الاقتصادى) ، والقيود الواردة على عملية التنمية ومن أهم تلك القيود :-

(١) مازال التخطيط الاقليمى غير معمول به بمفهوم وجود خطة اقليمية فى اطار الخطة القومية الشاملة .

١- عدم امكانية تخصيص معدلات الاستثمار المطلوبة لمشاريع المجتمعات والمدن الجديدة ، بالكامل واللازمة لقيام مجتمعات مستقلة وبالنوعية المرغوبة . قد لا يتمكن اى اقتصاد مهما بلغت قوته على تخصيص الاستثمارات اللازمة مرة واحدة ولكن المطلوب ليصبح الالتزام باانشاء المجتمعات والمدن الجديدة فى مصر اتجاه مستمر هو تخصيص نسبة معينة سنويا من المدخل القومى للمجتمعات والمدن الجديدة - مثال ذلك نص الدستور البرازيلى على تقليل الفوارق بين الاقاليم المختلفة ، مهما تغيرت الحكومات فهو مبدأ دستورى . وهذا التخصيص سوف يشجع بلا شك الاستثمار الخاص . وان تقدم الاستراتيجية برنامج شامل للحوافز الايجابية والسلبية للاستثمار الخاص للاهتمام بها - مثال ذلك ما حدث فى فرنسا من توفير العمالة الماهرة للمشروعات الانتاجية فى المدن الجديدة .

ب- ان تكون هناك استراتيجية شاملة (طويلة الاجل) للمجتمعات والمدن الجديدة تضمن خروج حقيقى للصحراء - يوصى كثير من خبراء التنمية المكانية والتعمير باتباع اسلوب محاور التنمية الطولية والعرضية وانشاء المجتمعات فى نقاط تلاقى تلك المحاور وهو اسلوب يضمن ايضا دخول الصحراء الى كردون المدن .

ج- يجب ان لا تبدأ هذه المشروعات فى اطار فراغ تنظيمى ومؤسسى بل يجب انشاء هيئة عامه للقيام بذلك وحتى يكتمل المشروع وتتحول تلك الهيئة الى عضو من اعضاء الادارة المحلية . ومن المتطلبات الاساسية لهذا الجهاز ، تحديد اختصاصاتها ، مسؤولياتها - علاقاتها بالجهات الاخرى ، الاعلى والادنى والموازية لها والمرتبطة بها ، وكل مقومات نجاحها فى اداء عملها ، وكذا اسلوب متابعتها ورقابتها وثابتتها وعقابها .

واخيرا ان نجاح المدن الجديدة يؤدى لزيادة ارباح الأقليم الذى تقع فيه وبالتالي ارباح الاقتصاد القومى . والاستراتيجية العامة ايضا يجب ان تعكس دور المساهمة الشعبية فى التعمير وانشاء تلك المجتمعات وحفز الشباب القوى على الهجرة الى تلك المجتمعات وتشجيعه وجعلها مربوطة كاملا بالوادي لسهولة الحركة بين الاجيال الجديدة والقديمة .

رابعاً : الاعتبارات المطلوبة فى استراتيجية كل مدينة او مجتمع جديد .

أ - ان نجاح اى مجتمع أو مدينة جديدة يعتمد على الاستراتيجية المعتمدة لتنفيذ ، أى ان اختيار استراتيجية رشيدة لكل مجتمع قبل البدء فى انشاء مطلب اساسى .

ب - ان تكون هذه الاستراتيجية واقعية فى تقييمها لما هو ذى جدوى من أهداف مطلوبة تحقيقها ، ان البعد عن الواقعية قد يتسبب فى خسائر فادحة .

ج - ان تكون الاستراتيجية قابلة للتنفيذ والترجمة المادية فى شكل مشروعات وليست مستندات يصعب وضعها فى حيز التنفيذ .

د - ان تقدم الاستراتيجية اسلوب متابعة انجاز بمؤشرات محددة لكل مشروع من مشروعات

المدن الجديدة سواء (١) المستقلة والمتكاملة ذاتيا

(٢) التابعة (اسكانية فقط)

هـ - ان تقدم اولويات محددة للأنشطة المزمع انشاؤها فى المدينة الجديدة وخاصة تحديد اولويات

مشروعات البنية الاساسية ثم بعدها المشروعات التى تستفيد بهذه البنية عكس ما حدث فى

مدينة العاشر من رمضان حيث بدء بمشروعات الاسكان وتأخرت الخدمات واثرت ذلك على

انشاء المشروعات الانتاجية الاخرى بل وعدم نزوح السكان للإقامة بالمدينة .

و - تحديد حجم الأنشطة الاساسية والأنشطة الخدمية Basic and Non-Basic Activities

فى حدود الموارد المتاحة لمعرفة اسواق استهلاك الانتاج المحلية والخارجية سواء

اقليمية او دولية . وبالتالي امكانيات النمو المستقبلية (انتاج للاستهلاك المحلى

وانتاج للتصدير)

ز - تحديد فرص العمل على ضوء الأنشطة تم تحديد السكان على ضوء عدد العمال وليس

كما حدث فى مصر حيث حدد عدد السكان المطلوب استيعابه وبعد ه فرص العمل والأنشطة ،

عدم وجود دراسات جيدة وواقعية من اسباب ضعف المدن الجديدة

و - تحديد العلاقة بين المجتمع الجديد والاقليم والاقتصاد القوسى كلة ادارى

واقتصاديا

ح - عدم الاعتماد على التمويل الذاتى للمشروع بدرجة كبيرة حتى لا يهوى بهيئة
انشاء المشروع الى فرض شروط - مثل رفع سعر الارض - تؤدى الى تأخر نمو المشروع
وفيما يلى مجموعه من الاسئلة التى تغطى كل أو معظم الاعتبارات
السابقة عند القيام بتقييم السياسه العامه للدولة أو سياسة مجتمع معين
بالذات أو لتضمينها بعضا استثمارات الاستقصاء لامكانية الحكم العلمى على
نجاح السياسة ونجاح المشروعات العمرانية الجديد

نص السؤال أو موضوع التقييم

رقم
السؤال

- ١ هل نمط تنمية المجتمعات والمدن الجديد مشابه لنمط تنمية باقى اجزاء الدولة
- ٢ هل نمط التنمية وانشاء المجتمعات العمرانية الجديد يغفل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية فى الدولة
- ٣ هل تشكل المجتمعات والمدن الجديد انماط تعمير غريبه على الواقع الحالى وتخريب للقيم المرغوبه
- ٤ هل تقوم بدور الوسيط لاحداث تغييرات نحو تقاليد جديد وطادات وانماط حياه افضل
- ٥ هل تستوعب جميع شرائح السكان من ناحيه مستويات الدخول (مع بدائل للسكان)
- ٦ هل تعمل على صيانه المعدلات العامه لتقديم الخدمات المختلفه أو تقوم بتحسينها عما هو فى الاقليم والدوله
- ٧ هل تقلل الامتداد العشوائى والنمو غير المخطط الحاد على حدود الحضر/الريف
- ٨ هل تبني طبقا لبرنامج محدد المراحل
- ٩ هل البرنامج يراعى قصور الموارد المالية أو يراعى سيولة التمويل ويضمن للبرنامج الاستمرار منذ البدايه

- ١٠ هل جداول انشاء تلك المشروعات الجديدة الكبيرة مرتبط بمراحل التنمية القائمة في الاقليم التابعه له
 - ١١ هل يضمن البرنامج انتقال الانشطة والسكان للمجتمع الجديد في نفس مراحل تخطيطها
 - ١٢ هل تقدم المجتمعات الجديدة بيئة صحية ومجمله ، هادئة تجذب جميع شرائح السكان
 - ١٣ هل يعكس برنامج المدن الجديدة التزام جديد من قبل هيئات التخطيط الاقليمي والمحلية بخلق حقبة جديدة لتبنى فعال لتنفيذ قوانين واجراءات محدده للوصول الى مستويات معيشة ورفاهه مرغوبه من قبل جميع طبقات المجتمع الجديد والا تحوّل المجتمع الجديد الى امتداد للمجتمع القديم (المنطقة الحضرية المزدهره)
-

وأخيرا يجب ان تكون مشروعات انشاء المجتمعات والمدن الجديدة معاملة اختيار لطرق جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية متطوره في هذا المجال مثال ذلك -

- اختيار نماذج واساليب جديدة للاسكان - مدن الحدائق
- اختيار لطرق فنيه وتكنولوجية للتصنيع
- اختيار لمعدلات معينه (جديده) لتقديم الخدمات الاجتماعية والمرافق للسكان
- اختيار لانماط حياه حضرية جديدة - ذات مستوى رفاهيه مرتفع -
- نموذج لامكانية تطبيقه في مناطق اخرى من حيث اختيار الموقع - الانشطة المختلفه والنشاط الاساسي (وظيفه المدينه) ، ومراحل تنفيذه وتنمية المجتمع حتى يصل لدرجة الاكتمال والاعتماد على نفسه ذاتيا .

خاتمة

يعتمد نجاح المشروعات المقترحة لتعمير وتنمية صحارى مصر الشاسعة
وانشاء مجتمعات ومدن جديدة عليها على وجود أو توافر أحد عوامل / موارد /
الانتاج غير المستغله بالمجتمع حتى ولو كان هذا المورد هو عنصر المكان فقط
ان الارض عنصر نادر وغير قابل للانتقال - لذلك فهي تمثل عنصر الانتاج الاول والاخير
لتوطن الانشطة والسكان هذا مع ملاحظة أهمية توافر الموارد الاقتصادية الاخرى
مثل الاراضى الخصبة التربة - للزراعة - أو المواد الخام الاولى للصناعة مثل
خام الحديد . . . الخ أو البترول ، وكلما توافرت الموارد القابلة للاستغلال
الاقتصادى أمكن اقامه مجتمعات (مجتمع الاولينوم بنجع حمادى ، ومجتمع السوادى
الجديد بالخارج والداخله . . . الخ) ومدن جديدة تتيح فرص عمل جديدة
ومتى توفرت فرص العمل الجديدة ، والمستوى المناسب من الخدمات اللازمة
(المدارس والمستشفيات . . . الخ) أمكن الاستقرار بهذه المجتمعات مما يتيح
لها امكانية النمو الطبيعى الذاتى التلقائى الذى يهوى الى جذب نسبة اكبر
من الزيادة السكانية . وفى نفس الوقت يمكن لهذه المجتمعات ان تضيق الكثر
للاقتصاد القومى معبرا عنه بالنتاج القومى الاجمالى ومعدل نموه .

قد يبدو ولاول وهله أن الانسان المصرى يخضع دون شعور لنمط
الاستيطان التقليدى فى الوادى والدلتا ونجاح المجتمعات الجديدة يكمن فى
نجاحها فى تغيير هذا النمط ولتسهيل ذلك فعلى المخطط المصرى ان يعمد
على دخول الصحراء الى اطار المدن أو ضم المناطق الصحراوية الى كردون المدن
وخاصة المدن الكبرى وهناك مدن جنوب الوادى كلها يمكن امتدادها وازدواجها
عبر الصحراء وكذلك القاهرة يمكن امتدادها حتى السويس من ناحية وحتى الاسماعيليه
من ناحية اخرى وكذلك الاسكندرية يمكن أن تتصل بمدى السادات وكذلك
محافظة المنوفية والبحيرة تتصل بمدى السادات ومحافظة الشرقية باقليم القناه

والعاشر من رمضان ، يجب التغلب على خوف الانسان المصري من سكنى الصحراء وتوفير الامن والامل له حتى يغير نمط استيطانه الذى طال آلاف السنين ، فى شكل سياسى مستمره ودائمه والتزام قومى بخروج المصريين الى الصحراء وتعميرها بعد ان عمرو الوادى والدلتا وتجريتهم مع اقليم قناة السويس الصحراوى ليست يبعيده حتى لو تطلب الامر حفر قنوات سويس اخرى عبر صحراوات مصر لتعميرها .

واخيرا فان العوامل والقيود التى تقف حجر عثره فى وجه تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية الاقتصادية تتمثل فى تغيير القيم والمعتقدات السائدة فى المجتمع والتى تمثل تخلفا اجتماعيا وثقافيا فى كل من التفكير والتصرفات والعمل حتى بالرغم من وجود رغبة شديده فى التقدم الاقتصادى والاجتماعى وان السد ن وحياء المدينه والتحضر هى أداء التغيير الحقيقية لتلك القيم التقليدية المتخلفة وهى القادره على جعل الافراد أكثر قبولا للقيم الجديده التى تمكنهم من تحدى متطلبات النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق مستويات رفاهه عاليه .

ملحق رقم ١
مدن الجمهورية في التعدادات الثلاث الأخيرة ١٩٧٥ ١٩٦٠ ١٩٧٥
حسب المناطق

مدن الجمهورية	تعداد ١٩٦٠ عدد المدن	تعداد ١٩٦٦ عدد المدن	تعداد ١٩٧٦ عدد المدن	%	%	%
اجمالي المدن	١٢١	١٤١	١٥٧	٤٠,٤	١٢٠,٩٩٤٣٦	١٥٩,٩٦٨٩٠
مدن بدو رجمة	٥	٥٥٩٨٠٥٦	٤	٢١,٨٠٤	٦٥٦٧٩٨٤	٧٨٤٨٤٤٦
محافظة						
مدن رجمة	٦١	٢١٤٥٢١٢	٧٩	٩,٧٨	٢٩٤٠٢١٩	٤١٧٦٦٩١
مدن رجمة	٥٥	١٧١٣٥٤١	٦٣	٨,٣٩	٢٥٢٤٤٦٠	٣٨٥٢٤٠٩
مدن الحدو	—	—	١١	٠,٢٢	٦٦٦١٣	١١٩٣٤٤

* باستثناء محافظات الحدو

** باستثناء مدن محافظات سيناء

(١) هناك ٨ وحدات إدارية ظهرت في تعداد ١٩٧٦ على أنها مدن تكون جميع المدن حسب بيانات التعداد ١٩٦٥ مدينة وهي : قسم المطارات البحرية ، الضبعة
بحر العرب ، ميناء الفرقة قسم حدود اسوان ، شرطه كم ٨٥ ، محاجر نفا ، الانبورة ، هبلج اجمالي عدد سكان تلك المناطق ٢١٧٩٦ نسمة .
المصدر : بيانات المدن في تعداد ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ ، "البحر في جمهورية مصر العربية" هيئة التخطيط العمراني ، ١٩٨٢ .
بيانات المدن في تعداد ٧٦ ، الملحق رقم ٢ ، تعداد السكان لعام ١٩٧٦ .

ملحق رقم ٢
بيان لعدد سكان المدن وفقا لتعداد ١٩٧٦
مع شرح المدن - حنازلى - على مستوى الجمهورية

رقبہ	ذكور	اناث	جملہ	نسبہ	الدليل الإسم	المدينة	محافظة
١	٢٥٩٥٤٢٥	٢٤٢٨٥٤١	٥٠٢٤٠١٦	٣١,٦٥٩٨	٠١٠١٠١	القاهرة	القاهرة
٢	١١٨٨٨٤٠	١١٢٨٨٦٥	٢٣١٧٧٠٥	١٤,٤٦١٥	٠٢٠١٠١	الإسكندرية	الإسكندرية
٣	٧٢٩٥٢٤	٦٠٠٨٢٢	١٣٠٠٤٤٦	٧,٦٢٢٥	١٤٠١٠١	الجيزة	الجيزة
٤	٢٠٥٠٦٣	١٨٩١٦٠	٣٩٤٢٣٣	٢,٤٥٩٨	٠٨٠٥٠١	شبرا الخيمة	القليوبية
٥	١٤٩٠٢٤	١٤٣٠٩٠	٢٩٢١١٤	١,٨٢٢٧	١٠٠٣٠١	المحلة الكبرى	الشرقية
٦	١٤٣٥٨٦	١٣٩٦٥٤	٢٨٣٢٤٠	١,٧٦٧٣	١٠٠١٠١	طنطا	الشرقية
٧	١٣٤٤٥٠	١٢٨٣١٠	٢٦٢٧٦٠	١,٦٣٩٥	٠٣٠١٠١	بورسعيد	بورسعيد
٨	١٣٢٣٤١	١٢٧٠٤٦	٢٥٩٣٨٧	١,٦١٨٥	٠٦٠١٠١	المنصورة	الدقهلية
٩	١١٥٧٢٩	٩٨٠٢٢	٢١٣٧٥١	١,٣٣٣٧	١٨٠١٠١	اسيوط	اسيوط
١٠	١٠٤٣٤٤	٩٨٢٣١	٢٠٢٥٧٥	١,٢٦٤٠	٠٧٠١٠١	الزقازيق	الشرقية
١١	١٠٢٨٩٤	٩١٠٧١	١٩٣٩٦٥	١,٢١٠٣	٠٤٠١٠١	السويس	السويس
١٢	٨٢٤٠٩	٨٣٢٢٤	١٧٠٦٣٣	١,٠٦٤٧	١٢٠١٠١	دمنهور	البحيرة
١٣	٨٤٩٩٧	٨١٩١٣	١٦٦٩١٠	١,٠٤١٥	١٦٠١٠١	الفيوم	الفيوم
١٤	٧٦٨٢٠	٦٩٥٤٦	١٤٦٣٦٦	٠,٩١٣٣	١٧٠١٠١	المنيا	المنيا
١٥	٧٤٩٣٧	٧١٣١١	١٤٦٢٤٨	٠,٩١٢٥	١٢١٠٠١	كفر الدوار	البحيرة
١٦	٧٦١٧٩	٦٩٧٥١	١٤٥٩٣٠	٠,٩١٠٥	١٣٠١٠١	الإسماعيلية	الإسماعيلية
١٧	٧٤٨٥٥	٦٩٧٩٩	١٤٤٦٥٤	٠,٩٠٢٦	٢١٠١٠١	احوان	المنيا
١٨	٦٠٠٠٢	٥٧٩٠٨	١١٧٩١٠	٠,٧٣٥٧	١٥٠١٠١	بنى سويف	بنى سويف
١٩	٥٤٢٨٣	٤٨٦٣١	١٠٢٩١٤	٠,٦٤٢١	١٩٠١٠١	سوهاج	سوهاج
٢٠	٥٢٧٢٢	٤٠٠٨٣	١٠٢٨٠٥	٠,٦٤١٥	١١٠١٠١	شبين الكوم	المنوفية
٢١	٤٨١٠٧	٤٥٦٩١	٩٣٧٩٨	٠,٥٨٥٣	٢٠٠٥٠١	الإقصر	قنا
٢٢	٤٩٣٣٤	٤٤٣٤٦	٩٣٦٨٠	٠,٥٨٤٥	٢٠٠١٠١	قنا	قنا
٢٣	٤٧٢٦٦	٤٥٨٢٢	٩٣٠٨٨	٠,٥٨٣٣	٠٥٠١٠١	دمياط	دمياط
٢٤	٤٥٥٣٤	٤٣٣١١	٨٨٨٤٥	٠,٥٥٤٤	٠٨٠١٠١	بنها	القليوبية
٢٥	٣٩٧٥٣	٣٧٢٣٣	٧٦٩٨٦	٠,٤٨٣٥	٠٩٠١٠١	كفر الشيخ	كفر الشيخ
٢٦	٣٨٣٨٦	٣٥٨١١	٧٤١٩٧	٠,٤٦٣٠	١٧٠٩٠١	ملوي	المنيا
٢٧	٣٦٦٧٦	٣٥٤٩٢	٧٢١٦٨	٠,٤٥٠٣	٠٦٠١٠١	ميت غمر	الدقهلية
٢٨	٣٥٦٨١	٣٣٤٣١	٦٩١١٢	٠,٤٣١٢	٠٧٠٥٠١	بلبيس	الشرقية
٢٩	٣٢١٩٨	٣٠٣٦٧	٦٢٥٦٤	٠,٣٩٠٤	٠٨٠٧٠١	قليوب	القليوبية
٣٠	٣١٩١٣	٢٩٦٨٤	٦١٥٩٧	٠,٣٨١٨	٠٦٠٤٠١	المطرية	الدقهلية
٣١	٢٩٦٦٤	٢٨٧٠١	٥٨٣٦٥	٠,٣٦٦٠	٠٩٠٤٠١	دمشق	كفر الشيخ
٣٢	٢٩٢٤٤	٢٧٣١٥	٥٦٥٥٩	٠,٣٥٢٩	١٢٠٨٠٢	ادكو	البحيرة
٣٣	٢٨٠١٧	٢٧١٩١	٥٥٢٠٨	٠,٣٤٤٥	١١٠٨٠١	منشوف	المنوفية
٣٤	٢٧٢٣٩	٢٧٢١٩	٥٤٤٥٨	٠,٣٤٢٣	٠٧٠٣٠١	ابو كبير	الشرقية
٣٥	٢٧٥٤٦	٢٥٨٢٥	٥٣٣٧١	٠,٣٣٣٠	١٩٠٢٠١	اخميم	سوهاج
٣٦	٢٦٥٣٨	٢٤٤٢٣	٥٠٩٦١	٠,٣١٨٠	١٩٠٧٠١	جرجا	سوهاج
٣٧	٢٥٦٨٨	٢٤٩٠١	٥٠٥٨٩	٠,٣١٥٥	١٠٠٥٠١	زفتى	الشرقية
٣٨	٢٥١٤١	٢٥٠٨٩	٥٠٢٣٠	٠,٣١٣٤	٠٦٠٦٠١	بلقاس	الدقهلية
٣٩	٢٤٦٢١	٢٤٧٢٥	٤٩٣٤٦	٠,٣٠٧٩	٠٦٠٣٠١	المنبلاوين	الدقهلية
٤٠	٢٥٢٧٨	٢٣٥٧٣	٤٨٨٥١	٠,٣٠٤٨	١٧٠٦٠١	سمالوط	المنيا
٤١	٢٤٩٠١	٢٣١٢٩	٤٨٠٣٠	٠,٢٩٩٧	١٤٠٣٠١	الخواصية	الجيزة
٤٢	٢٣٥٣٩	٢٣١٦٦	٤٦٧٠٥	٠,٢٩٤٢	٢١٠٣٠١	كوم امبو	المنيا
٤٣	٢٢٥٨٦	٢٢٤٧٣	٤٥٠٥٩	٠,٢٨١١	١٠٠٨٠١	كفر الزيات	الشرقية
٤٤	٢٢٤٠٠	٢١٤٤١	٤٣٨٤١	٠,٢٧٩٨	١٩١٠٠١	طهطا	سوهاج
٤٥	٢٢٨٥٣	٢٠٩٣٦	٤٣٧٨٩	٠,٢٧٣٢	٠٦٠٥٠١	المنزلة	الدقهلية
٤٦	٢١٤٩٧	٢٠٩٣٧	٤٢٤٣٤	٠,٢٦٤٨	٢٠٠٣٠١	ارمنت	قنا
٤٧	٢١٨٩٦	٢٠١١٤	٤٢٠١٠	٠,٢٦٢١	١٦٠٤٠١	سنورس	الفيوم
٤٨	٢٠٩٣٢	٢٠٣٦٤	٤١٢٩٦	٠,٢٥٧٧	٠٧٠١٠١	ههيا	الشرقية
٤٩	٢١٤٢٢	١٩٧٢٤	٤١١٩٦	٠,٢٥٧٠	١٨٠١٠١	منفلوط	اسيوط
٥٠	٢٠٤٢٣	١٩٨١١	٤٠٢٣٤	٠,٢٥١٠	١٥٠٧٠١	ناصر	بنى سويف

بيان لملاذ سكان المدن وفقاً لتعداد ١٩٧٦
مع ترحيب المدن - حنازلى - على مستوى الجمهورية

رقبه	ذكور	اناث	جمله	نسبه	المدينه	الدليل الاسم	محافظة
٥١	٢٠٠٠٢	١٩٧٤١	٣٩٧٤٣	٠,٢٤٨٠	معاذ	١٧٠٨٠١	المنيا
٥٢	٢٠٢٥٠	١٩٢٥٧	٣٩٥٠٧	٠,٢٤٦٥	اشمون	١١٠٢٠١	المنوفيه
٥٣	٢٠٣٦٥	١٩٠٧٥	٣٩٤٤٠	٠,٢٤٦١	ابنوب	١٨٠٢٠١	اسيوط
٥٤	٢٠٠٧٥	١٩٢٧٥	٣٩٣٥٠	٠,٢٤٥٥	بنى مزار	١٧٠٤٠١	المنيا
٥٥	١٩٨٧٣	١٩٢٥٦	٣٩١٢٩	٠,٢٤٤١	رشيد	١٢٠٨٠١	البحيره
٥٦	١٩٥٤١	١٩٥٤٩	٣٩٠٩٠	٠,٢٤٣٩	فاتوس	٠٧٠٧٠١	الشرقيه
٥٧	١٩٥٢٠	١٩٠٧٣	٣٨٥٩٣	٠,٢٤٠٨	بيلا	٠٩٠٣٠١	كفر الشيخ
٥٨	١٩٤٩٢	١٨٩٧٥	٣٨٤٦٧	٠,٢٤٠٠	خوش عيسى	١٢٠٧٠١	البحيره
٥٩	١٩٥٢٦	١٨٩٠٧	٣٨٤٣٣	٠,٢٣٩٨	دكرنس	٠٦٠٧٠١	الدقهليه
٦٠	١٩٢١٣	١٨٥٩٠	٣٧٨٠٣	٠,٢٣٥٩	فوه	٠٩٠٦٠١	كفر الشيخ
٦١	١٨٩١٨	١٨١٣٠	٣٧٠٤٨	٠,٢٣١٢	طلخا	٠٦٠٩٠١	الدقهليه
٦٢	١٩١٢٣	١٧٧٥٦	٣٦٨٧٩	٠,٢٣٠١	الغناطر الخيرية	٠٨٠٣٠١	القليوبيه
٦٣	١٨٩٤٨	١٧٨٨٠	٣٦٨٢٨	٠,٢٢٩٨	ادفو	٢١٠٢٠١	اسيوط
٦٤	١٨٦٢٥	١٧٥٤٨	٣٦١٧٣	٠,٢٢٥٧	ابوتيج	١٨٠٣٠١	اسيوط
٦٥	١٧٨٧٦	١٧٥٤٠	٣٥٤١٦	٠,٢٢١٠	منشود	١٠٠٦٠١	الشرقيه
٦٦	١٨٠٤٧	١٦٩٣٢	٣٤٩٧٩	٠,٢١٨٣	طما	١٩١٠٠١	مطروح
٦٧	١٧٦١١	١٦٥٤٣	٣٤١٥٤	٠,٢١٣١	اسنا	٢٠٠٤٠١	قنا
٦٨	١٧١٥١	١٦٤٥٨	٣٣٦٠٩	٠,٢٠٩٧	منيا الخمخ	٠٧٠٩٠١	الشرقيه
٦٩	١٦٩٩٩	١٦٥٥٠	٣٣٥٤٩	٠,٢٠٩٣	الغفن	١٥٠٢٠١	بنى سويف
٧٠	١٦٩٠٨	١٦٥٨٢	٣٣٤٩٠	٠,٢٠٩٠	الغفره	١٧٠٢٠١	المنيا
٧١	١٦٨٦٨	١٦٣٠١	٣٣١٦٩	٠,٢٠٧٠	ببا	١٥٠٥٠١	بنى سويف
٧٢	١٦٨٢٠	١٦٣٢٧	٣٣١٤٧	٠,٢٠٦٨	قوس	٢٠٠٧٠١	قنا
٧٣	١٥٨٦٩	١٥٩٦٨	٣١٨٣٧	٠,١٩٨٦	شربين	٠٦٠٨٠١	الدقهليه
٧٤	١٧٠٦١	١٤٧٤٤	٣١٨٠٥	٠,١٩٨٥	الغناطه	٠٨٠٢٠١	القليوبيه
٧٥	١٦١٢٣	١٥٥٠٤	٣١٦٢٧	٠,١٩٧٣	ديروط	١٨٠٨٠١	اسيوط
٧٦	١٥٨٤١	١٥٦٤٠	٣١٤٨١	٠,١٩٦٤	الغوصه	١٨٠٧٠١	اسيوط
٧٧	١٥٤٧٨	١٥٥٥٤	٣١٠٣٢	٠,١٩٠٥	بحيون	١٠٠٤٠١	الشرقيه
٧٨	١٥٧٤٤	١٤٦٧٥	٣٠٤١٩	٠,١٨٩٨	جهينه	١٩٠٨٠١	مطروح
٧٩	١٥٢٤٠	١٥٠٣٧	٣٠٢٧٧	٠,١٨٨٩	حلا	١١٠٦٠١	المنوفيه
٨٠	١٥٣١٠	١٣٩٥٨	٢٩٢٦٨	٠,١٨٢٦	دشنا	٢٠٠٦٠١	قنا
٨١	١٤٩٠٧	١٣٥٠٣	٢٨٤١٠	٠,١٧٧٣	اوحيم	١٤٠٧٠١	الجيزه
٨٢	١٤٤٨٢	١٣٦٥٢	٢٨١٣٤	٠,١٧٥٥	البدارى	١٨٠٤٠١	اسيوط
٨٣	١٤٣٦٩	١٣٥٧٦	٢٧٩٤٥	٠,١٧٤٤	المنشاه	١٩٠٥٠١	مطروح
٨٤	١٤٥٩٩	١٣٠٠٩	٢٧٦٠٨	٠,١٧٢٣	مرسى مطروح	٢٤٠١٠١	مطروح
٨٥	١٣٩٤٣	١٣٢٠٠	٢٧١٤٣	٠,١٦٩٤	فرغوط	٢٠٠٨٠٢	قنا
٨٦	١٣٧٣٢	١٣٢٨٥	٢٧٠١٧	٠,١٦٨٦	سرس الليان	١١٠٨٠٢	المنوفيه
٨٧	١٣٩١٣	١٣٠٧٩	٢٦٩٩٢	٠,١٦٨٤	البدرشين	١٤٠٤٠١	الجيزه
٨٨	١٤٠٤٤	١٢٦٠٣	٢٦٦٤٧	٠,١٦٦٣	الخارجه	٢٣٠١٠١	الوادى الجديد
٨٩	١٣٧٤٣	١٢٨٧٣	٢٦٦١٦	٠,١٦٦١	ابشواى	١٦٠٢٠١	الفيوم
٩٠	١٣٣١٩	١٢٧٨٢	٢٦١٠١	٠,١٦٢٩	البليتا	١٩٠٣٠١	مطروح
٩١	١٣١١٠	١٢٦٣٧	٢٥٧٤٧	٠,١٦٠٧	الشهداء	١١٠٤٠١	المنوفيه
٩٢	١٣٢٧٠	١٢٢٣٥	٢٥٥٠٥	٠,١٥٩١	شبين الخناطر	٠٨٠٤٠١	القليوبيه
٩٣	١٢٤٢٩	١٢٤٠٩	٢٤٨٣٨	٠,١٥٥٠	سيدي سالم	٠٩٠٥٠١	كفر الشيخ
٩٤	١١٠٨٧	١١٣٨٦	٢٢٤٧٣	٠,١٤٠٢	فارسكور	٠٥٠٢٠١	دمياط
٩٥	١١٦٨٩	١٠٥٨١	٢٢٢٧٠	٠,١٣٩٠	مختول السون	٠٧٠٥٠٢	الشرقيه
٩٦	١٠٩٥٦	١٠٩٤٣	٢١٨٩٩	٠,١٣٦٦	الغنايم	١٨٠٦٠١	اسيوط
٩٧	١١٠٣٣	١٠٥٠٢	٢١٥٣٥	٠,١٣٤٤	دير بن نجم	١٧٠٦٠١	الشرقيه
٩٨	١٠٧٤٣	١٠٤٤٦	٢١١٨٩	٠,١٣٢٢	مطاي	١٧٠٧٠١	المنيا
٩٩	١٠٥١٩	١٠٥١٨	٢١٠٣٧	٠,١٣١٣	بلطيم	٠٩٠٢٠١	كفر الشيخ
١٠٠	١٠٤٢٥	١٠١٧١	٢٠٥٩٦	٠,١٢٨٥	قويسنا	١١٠٧٠١	المنوفيه

بيان لملاذ سكان المدن وثقافتهم
مع حبيب المدن - حنازلي - على محتوى الجمهورية

رقبه	ذكور	اناث	جملة	نسبة	الدليل الاسم	المدينة	محافظة
١٠١	١٠٣٤٥	٩٩٤٧	٢٠٢٩٢	٠,١٢٦٦	٠٨٠٦٠١	طسوف	الخليوييه
١٠٢	١٠٢٧٣	٩٨٩٨	٢٠١٧١	٠,١٢٥٩	١٦٠٣٠١	اطما	الخليوييه
١٠٣	١٠٠١٧	١٠٠٥٤	٢٠٠٧١	٠,١٢٥٨	١٢٠٥٠١	دير مواس	الخليوييه
١٠٤	١٠٠٠٧	٩٨٢٨	١٩٨٣٥	٠,١٢٣٨	١٢٠٤٠١	الذلفا	الخليوييه
١٠٥	١٠٢٥١	٩٤٢٠	١٩٦٧١	٠,١٢٢٧	١٦٠٥٠١	طاميه	الخليوييه
١٠٦	١٠٥٢٣	٩٨٦١	١٩٣٨٤	٠,١٢٠٩	٢٠٠٨٠١	نجع حمادي	الخليوييه
١٠٧	٩٩٥٩	٩٣٥٧	١٩٣١٦	٠,١٢٠٥	١٢٠٥٠١	المحموديه	الخليوييه
١٠٨	٩٠٩٤	٨٨٩٩	١٧٩٩٣	٠,١١٢٣	١١٠٣٠١	الباجور	الخليوييه
١٠٩	٩١٤٧	٨٥٨١	١٧٧٢٨	٠,١١٠٦	١٥٠٣٠١	الواسطي	الخليوييه
١١٠	٩٠٥١	٨٦٠٧	١٧٦٥٨	٠,١١٠٦	٠٩٠٧٠١	قلبين	الخليوييه
١١١	٨٧١٩	٨٨٢٦	١٧٥٩٥	٠,١٠٩٨	٠٧٠٢٠١	ابو حماد	الخليوييه
١١٢	٩١٢٥	٨٤٤٦	١٧٥٧١	٠,١٠٩٦	١٩٠٤٠١	المراة	الخليوييه
١١٣	٨٩٠٣	٨٥٢٠	١٧٤٢٣	٠,١٠٩٠	١١٠٥٠١	بركة السبع	الخليوييه
١١٤	٨٦٩٩	٨٧٣٠	١٧٣٢٩	٠,١٠٨٤	١٢٠٦٠١	ايتاي البارود	الخليوييه
١١٥	٨٩٤٤	٨٦٢٣	١٧٥٦٧	٠,١٠٧٤	١٤٠٥٠١	الصف	الخليوييه
١١٦	٨٤٣٢	٨٧٢١	١٧١٥٣	٠,١٠٧٠	١٥٠٦٠١	سمطا	الخليوييه
١١٧	٨٤٠١	٨٣٩٢	١٦٧٩٣	٠,١٠٤٨	١٣٠٢٠١	الحل الكبير	الخليوييه
١١٨	٨٤٠٦	٨٢٨٠	١٦٦٨٦	٠,١٠٤١	١٥٠٤٠١	اهناحيا	الخليوييه
١١٩	٨٢٨٩	٨١٣١	١٦٤٢٠	٠,١٠٢٥	١٢٠٣٠١	ابو حمص	الخليوييه
١٢٠	٨١٥١	٨٠٤٦	١٦١٩٧	٠,١٠١١	١٢١١٠٠	كوم حماده	الخليوييه
١٢١	٧٩٩٧	٨٠٢٣	١٦٠٢٠	٠,١٠٠٠	١٢٠٢٠١	ابو المطامير	الخليوييه
١٢٢	٧٩٥١	٧٨٦١	١٥٨١٢	٠,٠٩٨٧	١٢٠٩٠١	شبرا خيت	الخليوييه
١٢٣	٧٩٥٨	٧٦٨١	١٥٦٣٩	٠,٠٩٦٦	١٠٠٢٠١	المنطة	الخليوييه
١٢٤	٧٦٢٤	٧٩١٠	١٥٥٣٤	٠,٠٩٦٩	٠٩٠٨٠١	مطوي	الخليوييه
١٢٥	٧٧٥١	٧٦٦٧	١٥٤١٨	٠,٠٩٦٦	١٢١٣٠١	الرحمانية	الخليوييه
١٢٦	٧٥٧٩	٧٠٩٦	١٤٦٧٥	٠,٠٩١٦	٠٥٠٣٠١	كفر سعد	الخليوييه
١٢٧	٧٤٤٤	٦٩٤١	١٤٣٨٥	٠,٠٨٩٨	٠٧٠٤٠١	الشميتيه	الخليوييه
١٢٨	٧٥١٣	٦٨٥٦	١٤٣٦٩	٠,٠٨٩٧	١٨٠٥٠١	ساحل سليم	الخليوييه
١٢٩	٧٤٨١	٦٨٢٢	١٤٣٠٣	٠,٠٨٩٥	٠٨٠٦٠٢	قها	الخليوييه
١٣٠	٧٣٣٤	٦٨٤٣	١٤١٧٧	٠,٠٨٨٥	١٤٠٢٠١	الوامات البحريه	الخليوييه
١٣١	٧٨٩٥	٦٦٠٠	١٤١٥٥	٠,٠٨٨٣	١٢٠٣٠١	راس غارب	الخليوييه
١٣٢	٧٠١٤	٦٧١٢	١٣٧٢٦	٠,٠٨٥٦	٠٧٠٨٠١	كفر مطر	الخليوييه
١٣٣	٦٤٧٦	٦٩٤٣	١٣٤١٩	٠,٠٨٣٧	٢٠٠٩٠١	نقاده	الخليوييه
١٣٤	٦٦١٨	٦٧٨٧	١٣٤٠٥	٠,٠٨٣٦	٠٦٠٢٠١	اجا	الخليوييه
١٣٥	٦٦٢٤	٦١٢٣	١٢٧٤٧	٠,٠٧٩٥	١٤٠٦٠١	المياط	الخليوييه
١٣٦	٦٩١٣	٥٦٣٥	١٢٥٤٨	٠,٠٧٨٣	١٢٠٢٠١	الخمير	الخليوييه
١٣٧	٦٤١٧	٥٨٨٢	١٢٢٩٩	٠,٠٧٦٧	١٨٠٩٠١	مدفا	الخليوييه
١٣٨	٥٨٦٩	٥٨٧٩	١١٧٤٨	٠,٠٧٣٣	١٠٠٧٠١	قطرور	الخليوييه
١٣٩	٥٥٩٨	٥٣٧٩	١٠٩٧٧	٠,٠٦٨٥	١٩٠٩٠١	سافلحه	الخليوييه
١٤٠	٥٥٠١	٥٢٨١	١٠٧٨٢	٠,٠٦٧٣	٠٨٠٨٠١	كفر شكر	الخليوييه
١٤١	٥٤٣٦	٥١٣٥	١٠٥٧١	٠,٠٦٦٠	١٣٠٤٠١	قبايد	الخليوييه
١٤٢	٤٨٢٤	٤٧٤١	٩٥٦٥	٠,٠٥٩٧	٠٥٠٢٠٢	الزرجا	الخليوييه
١٤٣	٤٨٢٠	٤٥٧١	٩٤٤١	٠,٠٥٨٩	١٩٠٦٠١	اولاد طوق شرق	الخليوييه
١٤٤	٤٦٩٦	٣٨٢٦	٨٥٢٢	٠,٠٥٠٧	١٣٠٢٠١	موط	الخليوييه
١٤٥	٤١٣٨	٣٦٨٥	٧٨٢٣	٠,٠٤٨٨	١٢٠١٠١	الغردقة البلد	الخليوييه
١٤٦	٤٦٩٦	٣٣٩٨	٨٠٩٤	٠,٠٤٧٨	١٢١٢٠١	وادي النطرون	الخليوييه
١٤٧	٣٨٨٣	٣٥٩٢	٧٤٧٥	٠,٠٤٦٦	١٤٠٢٠١	القيام	الخليوييه
١٤٨	٣٧١٠	٣٤٩٥	٧٢٠٥	٠,٠٤٥٠	١٧٠٣٠١	المدوه	الخليوييه
١٤٩	٣٧٧٣	٣٨٢٩	٧٦٠٢	٠,٠٣٥٣	٢٠٠٢٠١	ابوطشت	الخليوييه
١٥٠	٣٦٥٩	٣٦٣٥	٧٢٩٤	٠,٠٣٣٠	٢١٠٤٠١	نمر	الخليوييه

بيان لملاذ سكان المدن وفقاً لتعداد ١٩٢٦
مع خريص المدن - خنارلى - على محتوى الجمهوريه

رقبه	ذكور	اناث	جمله	نسبه	المدينه الدليل الامم	محافظة
١٥١	٢٦٠٩	٢٤٢١	٥٠٣٠	٠,٠٣١٤	٢٤٠٧٠١ حيوه	مطـرروح
١٥٢	٢٤٩١	٢٢٥٥	٤٧٤٦	٠,٠٢٩٦	٢٢٠٤٠٢ ام الخويطات	البحر الاحمر
١٥٣	٢٠٣٢	٢١٥٤	٤١٨٦	٠,٠٢٦١	٢٤٠٣٠١ العلوم	مطـرروح
١٥٤	٢٣٠٦	١٨٦٩	٤١٧٥	٠,٠٢٦١	٢٢٠٤٠١ حفايا	البحر الاحمر
١٥٥	١٧٨٠	١٧٠٦	٣٤٨٦	٠,٠٢١٨	٢٤٠٥٠١ برج العرب	مطـرروح
١٥٦	١٥٩٦	١٢٤٤	٢٨٤٠	٠,٠١٧٧	٢٢٠١٠٢ ميناء الفردسه	البحر الاحمر
١٥٧	١٢٩٥	١٢١١	٢٥٠٦	٠,٠١٥٦	٠٥٠١٠٢ راس البر	دمياط
١٥٨	١٢٠٠	١١٩٦	٢٣٩٦	٠,٠١٥٠	٢٤٠٤٠١ الضمه	مطـرروح
١٥٩	٩٢٦	٨٣٧	١٧٦٣	٠,٠١١٠	٢٢٠٥٠١ نقطه البرق	البحر الاحمر
١٦٠	٨١١	٧٦٤	١٥٧٥	٠,٠٠٩٨	٢٤٠٦٠١ ميدى برانى	مطـرروح
١٦١	٤٤٦	٤٧١	٩١٧	٠,٠٠٥٧	١٣٠٣٠١ الحنطره غرب	الاسماعيليه
١٦٢	٢٦١	١٤٨	٤٠٩	٠,٠٠٢٦	٢١٠١٠٢ ابوسمبل	اسوان
١٦٣	١١٥	١١٣	٢٢٨	٠,٠٠١٤	٢٢٠٤٠٣ ماجر قننا	البحر الاحمر
١٦٤	٨٢	٠	٨٢	٠,٠٠٠٥	٢٢٠٣٠٢ الاديسره	البحر الاحمر
١٦٥	٦١	١٧	٧٨	٠,٠٠٠٥	٢٢٠٤٠٤ شرطه الكيلو ٨٥	البحر الاحمر
جمله ٨٢٢١٧٠٨ ٧٨٠٤٩٧٨ ١٦٠٢٦١٨٦						

البيان لا يشمل محافظات سيناء الشماليه و الجنوبيه
البيان لا يشمل من كانوا خارج الجمهوريه وقت المد

1964-1965

١٩٨٠ - ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ - ١٩٨٦ - ١٩٨٧ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ - ١٩٩٠

۱۰۶۸۰ : قیامگاه ۷۶ : ۲

[illegible]

١٧٧٠ هـ - ١٢٩٠ هـ - ١٨٧٠ هـ - ١٩٧٠ هـ - ٢٠٧٠ هـ

المراجع

1. موضوع البحث: دراسة تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على سلوكيات الصحة العامة في المجتمع السعودي.

[illegible]

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠

المسألة الأولى في معرفة قبيلة أمية بن عبد مناف
التي هي من قبيلة بني كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

[illegible]

۲۸۶۰

[illegible]

قائمة المراجع العربية

- ١ - ابن خلدون ، المقدمة ، ج ٢ ، دار الفلم ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- ٢ - السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، سلسلة علم الاجتماع كتاب ٣٧ ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٣ - السيد محمد كيلاي ، سيد محمد عبد المقصود ، الفوارق الاقليمية في مصر — المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العلمية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٤ - جمال حمدان ، جغرافية المدن ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٥ - ———— ، شخصية مصر : دراسة في عقيدة المكان ، ج ٢ ، عالم الكتب — القاهرة ، ١٩٨١ .
- ٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٧٦ ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٧ - سيد جابر عبد العال ، إعادة تعمير المدينة في إطار الاقليم ، مذكرة داخلية ٢٥٤ ، معهد التخطيط ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- ٨ - سيد محمد عبد المقصود ، مفهوم وتصنيف ادوات سياسة التنمية الاقليمية ، مذكرة خارجية ١٢٥٣ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٩ - ———— ، الاطار للنظري العام للتخطيط الاقليمي ، مذكرة داخلية ٧٠١ ، معهد التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٠ - ———— ، اتجاهات وانماط الهجرة الداخلية في مصر ، سلسلة أوراق عمل بحثية رقم ١٦ ، معهد التخطيط ، القاهرة ، ١٨٣ .
- ١١ - صلاح العبد ، الاستيطان في الاراضي المستصلحة الجديدة في ج.م.ع ، الاهرام الاقتصادي ٧١/١١/١٥ ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ١٢ - عبد المنعم شوقي ، مجتمع المدينة ، الاجتماع الحضري ، مجلة الفكر العربي ، عدد ١٣٠ ، ١٩٨٢ .
- ١٣ - عيون عبد القادر مطاوع ، المشكلة القومية للاسكان من خلال مناقشات مثلى الامة في — مجلس الشعب ، مذكرة داخلية ٧٤٠ ، معهد التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

- ١٤- فايز ترحينسى ، المدينة معناها ونشأتها ، مجلة الفكر العربى ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٢ .
- ١٥- ف.ف. كوشلو ، المدينة فى الشرق الاوسط ، ترجمة عبد اللطيف قطيس ، مجلة الفكر العربى ، عدد ٣٠ ، ١٩٨٢ .
- ١٦- ك.و.و.ريالدين ، الديمغرافيا للمخططين فى القطاع الزراعى ، ترجمة سعد زغلول امين ، سيد عبد المقصود ، منظمة الاغذية والزراعة ، المركزالديمغرافى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ١٧- ماكس فييره ، المدينة معناها وشروط قيامها ، ترجمة رضوان السيد ، مجلة الفكر العربى ، عدد ٢٩ ، ١٩٨٢ .
- ١٨- محمد الحسنى عبد العزيز ، الفيروان ، مجلة المدينة العربية ، منظمة المدن العربية ، عدد ١٣ ، ١٩٨٤ .
- ١٩- وزارة التخطيط ، استراتيجية التنمية والتخطيط الاقليمى ، الخطة الخمسية ٨٢/٧٨ ، المجلد التاسع ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- ٢٠- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢-٨٦ ، ٢ ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢١- وزارة التعمير والدولة للاسكان واستصلاح الاراضى ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، مدينة ٦ أكتوبر ، التقرير الرابع ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٢٢- _____ ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، التضر فى جمهورية مصر العربية وتحديد أولويات تخطيط المدن ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٢٣- _____ ، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، خريطة مصر السكانية ، المؤتمر القومى للسكان ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- ٢٤- وزارة التعمير والمبتمعات الجديدة ، هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ، خطة مدينة العاشر من رمضان ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- ٢٥- _____ ، _____ ، القانون رقم ٥٩ لسنة ٧٩ ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- ٢٦- _____ ، _____ ، دليلك الى المجتمعات العمرانية ، الجديدة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

قائمة المراجع الاجنبية

1. Brunn, Stanley D., and Williams, Jack F., Cities of the world, Harper & Row Publishers, New York, 1983.
2. Cousins, Albert N., and Nagpaul, Hans, Urban Life, The Sociology of Cities and Urban Life, John Wiley & Sons, New York, 1979.
3. Dann, Edgar S., A Statistical and Analytical Technique for Regional Analyses Papers of the Regional Science Association, MIT Press, 1966
4. Durand, Pierre, Les Methodes et Les Resultates de la Politique Franciase D'Amenagement du Territoire, Colloque Franco-Polonnaise, Paris, 1967.
- 5- Eichler, Edward P., New Towns, in Moynihan, Daniel P., ed., Towards A National Urban Policy, Basic Books Inc., Publications, N.Y., 1970
6. Fridmann, John, Urbanization, Planning and National Development, Sage Publications, USA, 1973.
7. Hansen, Nils, French Regional Planning, Edinburgh University Press, USA, 1967
8. Hoover Edgar, An Introduction to Regional Economics, Alfred Knoph, New York, 1971.
9. Kindleberger, Charles P., French Planning, in Max F. Millikan, ed., National Economic Planning, National Bureau of Economic Research, N.Y., 1967.
- 10- Maksoud, S.M., Instruments of Regional Policy At The Central Level, Ph. D. Thesis, warsaw, 1977.
- 11- ———— , Human Settlement A Basic Issue In Regional Development Strategy of Suez Canal Area, Polish-Egyptian Seminar, Warsaw, 1979
12. ———— , Analyses of the Spatial Structure and Its Influence on Economic Decisions, M.Eco., Thesis, warsaw, 1974.
13. Mann, Lawrence D., and Pillorge, George J., French Regional Planning, Journal of the American Institute of Planners, Vol. 3, No.2, 1964.
14. Robinson, Albert J., Economics and New Towns, Praeger Publishers, N.Y., 1975.
15. Spates, James L., and Macionis, John J., The Sociology of Cities, St. Martin's Press, New York, 1982.
16. UNDP & ARE, Suez Canal Regional Plan 1976, Main Report, Cairo, 1976.
17. Warner, Sam Bass, Jr., Planning for A Nation of Cities, MIT Press, 1966.